دولة فلسطين

سلطة جودة البيئة

استراتيجية سلطة جودة البيئة عبر القطاعية
2027-2025

تموز 2025

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي لاستراتيجية سلطة جودة البيئة عبر القطاعية 2025–2027 3

تمهيد ومقدمة 10

منهجية العمل 10

المصادقة على الخطة 11

القسم الأول : تحليل الوضع القائم وتقييم النتائج المحققة خلال الأعوام 2017-2023.....12

أولا: الواقع والقضايا والمشاكل الرئيسيه واسبابها 12

تحليل الوضع البيئي الحالي في قطاع غزة 20

ثانياً : النتائج المحققة وتحقيق الاستهدافات وتحليلها خلال الأعوام **2017-2023** 28

ثالثاً : أهم الدروس المستفادة خلال الأعوام 2017-20222 وما الذي تعلمناه 34

القسم الثاني : رؤية القطاع وأولويات العمل الاستراتيجي لتحقيق هذه الرؤية 35

أولاً :رؤية القطاع وأولويات العمل الاستراتيجية لتحقيق هذه الرؤية 35

ثانياً : دور سلطة جودة البيئة في تحقيق رؤية القطاع وتدابير التنسيق بين شركاء قطاع البيئة 38

القسم الثالث : الأهداف والنتائج الاستراتيجية ومسار العمل الاسترتيجي 39

أولاً : الأهداف والنتائج الرئيسية والاستهدافات للدورة التخطيطية **2024-2026**..... 39

ثانياً :كيف سيتم تحقيق الاستهدافات؟..... 43

ثالثاً : لماذا قررت الوزارة او الهيئه الحكومية ان تختار هذه النتائج والتدخلات السياساتية بعينها؟ 44

القسم **الرابع:**التدخلات السياساتية والمشاريع الرئيسية.....44

أولا: التدخلات السياساتية المقترحة لتحقيق النتائج الرئيسية والاستهدافات للدورة التخطيطية 2025-2027 44

ثانيا: التدخلات السياساتية التي تنطوي على ابعاد لها صلة بالقضايا عبر القطاعية 44

ثالثا: التدخلات السياساتية التي تستجيب للقضايا والمشاريع الواردة في برنامج الحكومة 45

القسم الخامس :الموازنة 45

القسم السادس :.....45

أولاً : تدابير المتابعة و التقييم 45

ثانياً :متابعة تنفيذ مذكرات التفاهم مع الوزارات والهيئات الحكومية 46

الملخص التنفيذي لاستراتيجية سلطة جودة البيئة عبر القطاعية 2025–2027

لقد طورت سلطة جودة البيئة بالتعاون مع شركائها استراتيجية البيئة عبر القطاعية للاعوام 2017-2022 وحددت أهدافها الاستراتيجية وسياساتها بما ينسجم مع اجندة السياسات الوطنية واهداف التنمية المستدامة لعام 2023، وفي نهاية عام 2019 أي نصف المدة التخطيطية للفترة (2017-2022) تم اعداد التقرير النصفي للاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية (2017-2022) ، من اجل رصد مدى التقدم في تحقيق وتنفيذ تلك الاستراتيجيات بناء على اطار النتائج الاستراتيجي الذي اعد باشراف الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومن خلال المؤسسات القطاعية ذات العلاقة، وفي عام 2020 تم مراجعة استراتيجية البيئة عبر القطاعية وتحديثها للفترة 02021-2023) .

استجابة لقرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2024/12/24 بالموافقة على اطلاق عملية التخطيط الاستراتيجي للاعوام (2025-2027) قامت سلطة جودة البيئة بتطوير استراتيجية سلطة جودة البيئة عبر القطاعية (2025-2027) وفق الاتي:

أولًا: منهجية إعداد الاستراتيجية والمصادقة عليها : إنطلقت عملية إعداد استراتيجية سلطة جودة البيئة عبر القطاعية للفترة 2025–2027 من الأساس الذي تم وضعه خلال تطوير مسودة استراتيجية البيئة 2024–2029، والتي جرت من خلال عقد اجتماعات ثنائية مع معظم الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة. وقد مكّنت هذه اللقاءات من مناقشة الواقع البيئي القطاعي، وتحليل التداخلات، وتحديد المسؤوليات المشتركة. بعد ذلك، نُظّم اجتماع موسّع ضم جميع الشركاء من المؤسسات الحكومية، حيث تم خلاله استعراض ما توصلت إليه تلك المسودة من نتائج، وبحث سبل البناء عليها لتحديث وتطوير خطة جديدة تتوافق مع المتغيرات، وتعكس التزامات فلسطين البيئية وتوجهات الحكومة للفترة المقبلة. اعتمدت المنهجية على مبادئ التخطيط التشاركي، والالتزام في الدليل الإرشادي الرسمي الصادر عن مكتب رئيس الوزراء، وكذلك ربط الاستراتيجية بمبادئ وركائز البرنامج الوطني للتنمية والتطوير 2025–2026 مع مراعاة التوجه نحو التخطيط القائم على النتائج. وقد تمت مراجعة الوثائق الوطنية المرجعية، والتقارير البيئية، وخطط العمل القطاعية ذات العلاقة. كما أُخذت بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت من الأمانة العامة لمجلس الوزراء على النسخة السابقة، لضمان مواءمة الوثيقة مع متطلبات التخطيط الرسمي

ثانيًا: تحليل الوضع البيئي وتقييم إنجازات 2017– 2023 : إعتمد التحليل البيئي في هذه الاستراتيجية على تقييم شامل للوضع في المحافظات الشمالية وقطاع غزة، حيث شمل خمسة محاور رئيسية هي: البيئة الطبيعية، التلوث، التغير المناخي، الإطار القانوني والمؤسسي، والتوعية والتعليم البيئي.

في المحافظات الشمالية، تم تنظيم التحليل وفق ثلاثة مستويات: الضغوطات البيئية الناتجة عن النمو السكاني والتمدن وتغير المناخ، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة التي أثرت على الموارد الطبيعية والبنية البيئية، وأخيرًا التحديات والفجوات القطاعية. ففي قطاع البيئة الطبيعية، لوحظ تراجع حاد في التنوع الحيوي نتيجة لفقدان الموائل الطبيعية وتداخل الاستعمالات، كما تعاني مصادر المياه من تلوث مزمن بسبب ضعف الرقابة وندرة البنية التحتية المناسبة. أما التخطيط العمراني، فلا يزال يفتقر إلى دمج المعايير البيئية، ما يفاقم الضغط على الأراضي والتربة.

من ناحية التلوث، تبرز قضايا متعددة مثل غياب محطات قياس جودة الهواء، وضعف نظم إدارة النفايات الصلبة والخطرة، وسوء معالجة مياه الصرف الصحي. ويُضاف إلى ذلك قصور في إطار التعامل مع المواد الخطرة والكيميائية نتيجة غياب نظام موحد للإدارة، وضعف نظم رصد الملوثات وإدارتها .

أما على صعيد تغير المناخ، فإن غياب استراتيجية وطنية واضحة، وضعف التمويل ونقص الكوادر، تُعد من أبرز العوائق أمام تنفيذ سياسات التكيف والتخفيف. وبالنسبة للإطار القانوني والمؤسسي، فإن قانون البيئة بحاجة ماسة إلى تحديث، وهناك تداخل في المهام وغياب للتنسيق المؤسسي الفعّال. وفي مجال التوعية البيئية، هناك حاجة إلى دمج موضوعات البيئة في المناهج، وتعزيز الشراكة مع الإعلام والمجتمع المدني.

أما في قطاع غزة (المحافظات الجنوبية) ، فقد أظهر التحليل حجم الدمار غير المسبوق الذي طال البنية البيئية، حيث تضررت النظم البيئية البحرية والبرية، وتراكمت ملايين الأطنان من الركام والمواد الخطرة. كما تعرّضت شبكات المياه والصرف الصحي للتدمير، مع ارتفاع كبير في نسب التلوث، وانخفاض قدرة التكيف المناخي.

بناءً على تقييم الأضرار ووفق نتائج تحليل (RDNA(Rapid Damage and Needs Assessment ، تم تحديد رؤية تعافٍ بيئي لقطاع غزة تقوم على إعادة بناء القطاعات البيئية بصورة مستدامة ومرنة، مع تعزيز القدرة المؤسسية والمجتمعية على الإدارة. وشملت الأهداف إزالة الحطام، وإعادة بناء القطاعات المتضررة، وخلق فرص عمل خضراء، واستعادة الموارد الطبيعية، وتعزيز نظم الرصد والإدارة.

أما في تقييم تنفيذ استراتيجية 2017–2023، فقد تم تحليل مدى التقدم في تحقيق الأهداف الخمسة لتلك الاستراتيجية، والتي أظهرت أن الحوكمة البيئية قد شهدت بعض التحسن، على سبيل المثال تم إصدار قرار مجلس الوزراء بتضمين البعد البيئي وتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات الوطنية ، كما تم العمل على تحديث منظومة التشريعات البيئية ، وتم إقرار نظام إدارة

النفايات الخطرة، فيما كانت الجهود في مجال التخفيف من التلوث والتكيف المناخي دون المتوقع، كما بقي التنسيق المؤسسي دون المستوى المطلوب.

ثالثًا: الرؤية، الرسالة، والأولويات الاستراتيجية 2025–2027

تنطلق الرؤية البيئية لفلسطين من إدراك وطني عميق بأهمية حماية البيئة كشرط أساسي لبناء الدولة الفلسطينية الحديثة، بما يحقق توازنًا بين الاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتمثل هذه الرؤية في"بيئة محمية نظيفة مستدامة" ، تعكس تطلعات الشعب الفلسطيني في العيش في بيئة صحية وآمنة، خالية من التلوث وتدعم رفاهية الإنسان .

أما الرسالة فتؤكد على التزام سلطة جودة البيئة، بالشراكة مع جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية، بحماية البيئة الفلسطينية من خلال صيانتها، والحد من تدهورها، ومكافحة التلوث والتصحر، والتكيف مع آثار تغير المناخ. وتشير الرسالة إلى أهمية تعزيز الوعي المجتمعي، وضمان حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية في الموارد الطبيعية .

استندت الأولويات والتدخلات المعتمدة في هذه الاستراتيجية إلى خمسة أهداف استراتيجية رئيسية، موزعة على مسارين متكاملين من العمل :

في المسار الأول، تتولى سلطة جودة البيئة مسؤولية قيادة العمل البيئي بمساندة الجهات الحكومية وغير الحكومية الشريكة، وتتمثل أولوياته بما يلي:

خفض التلوث البيئي وتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدام : من خلال تعزيز الرقابة على مصادر التلوث في المياه والهواء، وعلى النفايات، وتطبيق مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

الإدارة المستدامة للبيئة الطبيعية والتنوع الحيوي : من خلال دعم استخدام المياه غير التقليدية، تعزيز الزراعة العضوية، وزيادة الرقعة الخضراء من خلال تشجير للنباتات الأصيلة في فلسطين تماشياً مع مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، وكذلك تنظيم التخطيط العمراني بما يراعي الاعتبارات البيئية على المستوى المحلي والوطني.

الحد من آثار تغير المناخ والتأقلم معها : من خلال تشجيع الطاقة المتجددة، دعم البناء الأخضر، وتطوير خطط للطوارئ والكوارث البيئية وزيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وتقليل الانبعاثات.

تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي البيئي ومواءمته دوليًا : من خلال إعتماد قانون البيئة المحدث و تفعيل تطبيقه ، وتشجيع اعتماد الشهادات الخضراء، وتعزيز سلطة جودة البيئة بكوادر جديدة وتدريب الكوادر الحالية وضمان مشاركة فلسطين والعمل على تنفيذ إلتزاماتها في الاتفاقيات الدولية والهيئات البيئية العالمية،بالإضافة الى تأهيل مفاوضين في الاتفاقيات البيئية الدولية .

رفع الوعي والتعليم البيئي في المجتمع ومؤسسات الدولة : من خلال دمج البيئة في المناهج المدرسية والجامعية والأنشطة، وتمكين المرأة والشباب في العمل البيئي، وتعزيز الرسائل البيئية عبر الإعلام والخطاب الثقافي والديني.

أما أولويات **المسار الثاني للدورة التخطيطية 2025–2027،** والتي ستكون من مهمات ومسؤوليات الوزارات والهيئات الحكومية من ذوي العلاقة بمساندة سلطة جودة البيئة ، وتتمثل هذه الأولويات بما يلي **:**

1. **الحد من التلوث وتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدام** : تشمل ضبط الملوثات في المياه والهواء والتربة وإدارة النفايات، وتطبيق معايير الاستدامة في قطاعات الصناعة، الزراعة، السياحة، النقل، والمناطق الصناعية.
2. **إدارة مستدامة للبيئة الطبيعية والتنوع الحيوي:**تركز على إعادة استخدام المياه غير التلقيدية ، التخطيط العمراني الأخضر، السياحة البيئية، الحوافز الضريبية التي تستهدف المشاريع والمبادرات الصديقة للبيئة ، والامتثال البيئي في الاستثمارات**.**
3. **التكيف مع التغير المناخي وتقليل الانبعاثات** :تشمل الطاقة المتجددة، الزراعة الذكية، البناء الأخضر، والاستعداد لحالات الطوارئ، مع دعم الوظائف الخضراء والبنية التحتية المستدامة.
4. **تحديث المنظومة القانونية والمؤسسية البيئية** : تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بترخيص المنشآت الصناعية والاقتصادية، و تشجيع اعتماد الشهادات الخضراء، وضمان تمثيل فلسطين البيئي دوليًا وفضح الممارسات الاحتلالية بحق البيئة الفلسطينية .
5. **تعزيز الوعي والتعليم البيئي والتثقيف المجتمعي** : دمج البيئة في التعليم والمبادرات المجتمعية والدينية، وتمكين المرأة والشباب، وتعزيز الوعي البيئي في الإعلام، الثقافة، والقطاع الاستثماري.

رابعًا: الأهداف والنتائج الاستراتيجية ومسار العمل

تقوم الاستراتيجية على خمسة أهداف استراتيجية مترابطة، تم تصميمها لخدمة تحقيق الرؤية الوطنية وتعكس الأولويات البيئية الملحّة. وقد تم تحديد نتائج ومؤشرات قياس لكل هدف لضمان إمكانية التقييم والمتابعة، وهي على النحو التالي :

1. **مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة .**
2. **البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مُصانان ومُداران بطريقة مستدامة**
3. **الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي، وللحد من التصحر، ومواجهة الكوارث والطواريء البيئية مُتخذة ومُتبناه.**
4. **المنظومة التشريعية البيئية محدثة ومفعلة ومتكاملة،والإطار المؤسسي البيئي مُمَكَّن وكفؤ، والتعاون الدولي مُعَزَّز.**
5. **مستويات الوعي والمعرفة والسلوك البيئي مُعَزّزة ومُعمَّمة.**

تحقيقًا للرؤية المذكورة أعلاه، وانطلاقًا من رسالة سلطة جودة البيئة، واستنادًا إلى تحليل الواقع البيئي، ومراجعة ما تحقق من تنفيذ استراتيجية البيئة عبر القطاعية للفترة (2017–2023)، وبما يتماشى مع أولويات سلطة جودة البيئة وأولويات الحكومة، تم إعداد **جدول رقم (1)** الذي يوضح الأهداف والنتائج الاستراتيجية الخاصة بسلطة جودة البيئة بشكل منفرد (المسار الأول).

أما **الجدول رقم (2)**، فيعرض الأهداف والنتائج الاستراتيجية المشتركة بين مختلف الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة، بدعم ومساندة من سلطة جودة البيئة (المسار الثاني) ، أما المؤشرات والاستهدافات والقضايا الاستراتيجية للبرامج الحكومية ذات العلاقة لهذه النتائج وكذلك ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة وبتقرير المساهمات المحددة وطنياً ، وكذلك الموازنة فهي في ملحق الاستراتيجية ضمن ستة جداول تظهرها بالتفصيل .

جدول 1 : الأهداف والنتائج الاستراتيجية لسلطة جودة البيئة منفردة (المسار الأول)

الهدف الأول : مستويات التلوث البيئي منخفضة و مضبوطة	**الهدف الثاني** : البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مُصانان و مُداران بطريقة مستدامة	**الهدف الثالث** : الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي ، وللحد من التصحر ، ومواجهة الكوارث والطوارئ البيئية متخذة ومُتبناه	**الهدف الرابع** : المنظومة التشريعية البيئية محدثة و مفعلة ومتكاملة، والإطار المؤسسي البيئي مُمَكَّن وكفؤ، والتعاون الدولي مُعَزَّز	**الهدف الخامس** : مستويات الوعي و المعرفة و السلوك البيئي مُعَزَّزة ومُعمَّمة
النتائج المرتبة على الأهداف				
إجراءات الرقابة والتفتيش البيئي معززة	التنوع الحيوي ومواقع التراث الطبيعي محمية ومحافظ عليها	المساهمة في الحد من آثار التغير المناخي والتكييف معه	التشريعات البيئية محدثة ونافذة ومتوائمة مع الإتفاقيات الدولية	دور الإعلام البيئي معزز ومفعل
إجراءات منح الموافقة البيئية مؤتمتة	الأنواع الغريبة الغازية مكافحة ، والانواع الأصيلة بإزدياد	المساهمة في التخفيف من إنبعاثات غازات الدفيئة	فهم علمي أوسع لقضايا تتعلق بالبيئة في فلسطين	رفع الوعي البيئي المجتمعي
إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً للكيماويات والمواد الخطرة	السلامة الاحيائية متابعة ومرصودة		الأداء المؤسسي البيئي ممكن وكفؤ و معزز	انتهاكات الاحتلال للبيئة الفلسطينية موثقة ومنشورة أمام العالم
إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً للنفايات الخطرة			المعلومات البيئية مرصودة وتقارير دورية عن حالة البيئة منشورة	المبادرات الإعلامية بخصوص حماية البيئة معززة
إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً للملوثات العضوية الثابته			الأدوات المستخدمة في مواجهة انتهاكات الاحتلال للبيئة الفلسطينية مفعلة	
إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً للحفاظ على البيئة الهوائية				

جدول 2 : الأهداف والنتائج الاستراتيجية لكافة الوزارات والهيئات الحكومية من ذوي العلاقة بمساندة سلطة جودة البيئة (المسار الثاني)

	جهة المسؤولية	رقم الهدف الاستراتيجي لسلطة جودة البيئة	النتائج
1	سلطة المياه	1	مصادر المياه محمية من التلوث والاستنزاف
		2	كفاءة أنظمة توزيع المياه مطورة كفاءة البنية التحتية لمصادر المياه مطورة، كمية المياه المتاحة كما ونوعا (تقليدية وغير تقليدية) تم زيادتها، انظمة مياه صرف الصحي تعمل بكفاءة عالية
2	وزارة الزراعة	1	استخدام الاسمدة والمبيدات الزراعية منظم، المخلفات الزراعية مدارة بشكل سليم
		2	مساحة الاراضي القابلة للري (المروية) من مصادر المياه العادمة المعالجة بازدياد، تطبيق أنماط الزراعة العضوية في ازدياد
		3	مساحة الاراضي المزروعة او التي تمت حمايتها من التدهور/التصحر تزداد سنويا، عمليات الصيد والرعي الجائر مسيطر عليها، تنفيذ التقنياتالزراعية الذكيه للتأقلم والتكيف المناخي بازدياد
3	وزارة الحكم المحلي	1	إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة بما فيها الخطره
		2	البيئة متضمنة في المخطط الوطني المكاني، البيئة متضمنة في إجراءات التخطيط الفيزيائي والتنظيم والبناء ومشاريع البنية التحتية، المساهمة في التخفيف من غازات الدفيئة
4	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية	3	كمية الطاقة الكهربائية المنتجة محليا من الطاقه المتجددة بازدياد، كفاءة الطاقة وتقليل الفاقد منها بازدياد
5	وزارة التنمية الاجتماعية	3	المرافق والمنشآت التي تتبنى مفهوم البناء الأخضر في ازدياد
		5	مبادرات ومشاريع دعم الحماية الاجتماعية تتضمن البعد البيئي، الأنشطة والفعاليات والمناسبات والمهام التي تنظمها وتنفذها الوزاره تراعي البعد البيئي، الوعي البيئي لدى العاملين في قطاع الحماية الاجتماعيه معزز، المناهج التعليمية للحضانات ومراكز التأهيل والملاحظة ومراكز الحماية تتضمن البعد البيئي
6	وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي	3	عدد المرافق والمنشآت التي تتبنى البناء الأخضر بازدياد
		5	انشطة التعليم الصفية واللاصفية تتضمن البعد البيئي، المناهج التعليمية المدرسية تتضمن منهاج بيئي،
		3	مرافق ومنشآت مؤسسات التعليم العالي التي تتبنى البناء الأخضر بازدياد
		5	المساقات الجامعيه تتضمن مساق بيئي، الوعي البيئي لدى طلبه مؤسسات التعليم العالي معزز، عدد البرامج/ التخصصات الاكاديمية والمهنية في كافة المستويات الدراسية المتعلقة بالبيئة وقضايا الاستدامة في ازدياد، البحث العلمي والتطبيقي يستهدف قطاع البيئة
7	وزارة الصحة	1	كمية النفايات الطبيه التي يتم جمعها ومعالجتها بازدياد، أنظمة السلامة والمراقبة للمياه والغذاء والصرف الصحي لها خطة مطوره ومنفذه
		3	المرافق والمنشآت الصحيه التي تتبنى البناء الأخضر بازدياد
		5	القدرات والوعي في مواضيع الوقايه من الامراض المرتبطه بتلوث المياه والصرف الصحي والغذاء بازدياد
8	وزارة الثقافه	5	الأنشطة والفعاليات الثقافية تراعي البعد البيئي، الوعي البيئي لدى المبدعين في الحقول الثقافيه (المخرجين، الشعراء، الكتاب، السينمائيين...الخ) معزز
9	وزارة الصناعة	1	مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في المنشآت الصناعية معزز
		3	عدد المرافق والمنشآت التي تتبنى البناء الأخضر بازدياد

		4	اجراءات الترخيص للمنشآت الصناعية والاقتصادية تتضمن البعد البيئي وتغير المناخ، الشهادات الخضراء وشهادات الاعتماد البيئية لدى المنشآت الصناعية في ازدياد
10	وزارة السياحة والآثار	1	مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في المنشآت السياحية معزز
		2	السياحة البيئية كواحدة من السياحات البديلة مروجه، السياحة البيئيه في المناطق الأقل حظا معززة
11	وزارة الاتصالات والإقتصاد الرقمي	1	أمواج الراديو والمايكروويف مضبوطة حسب المعايير البيئية، نظام تخلص أمن من النفايات الالكترونية
		3	عدد المرافق والمنشآت التي تتبنى البناء الأخضر بازدياد
		5	رفع الوعي البيئي، التكنولوجيا الرقميه مطبقه في كافة الوزارات والهيئات الحكومية (حكومة إلكترونية)
12	وزارة العمل	3	الوظائف الخضراء في سوق العمل في ازدياد
		5	البيئة مدمجة في المناهج التعليمية التدريبيه التي تنفذها مراكز التدريب المعتمده
13	وزارة الأشغال العامة والإسكان	1	مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في قطاع الإنشاءات والإسكان والبنية التحتية والمباني الحكومية معزز
		3	زيادة عدد المرافق والمنشآت التي تتبنى البناء الأخضر
		4	التكنولوجيا الرقميه مطبقه في الوزارة ، ، خطط الادارة البيئية مراعاة في قطاع الانشاءات والاسكان والبنية التحتية والمباني الحكومية
		5	قدرات موظفي الوزارة في تضمين البعد البيئي وتغير المناخ معززة
14	وزارة النقل والمواصلات	1	الضبط والرقابة على انبعاثات عوادم المركبات معززة، أستخدام وسائل نقل صديقة للبيئة بازدياد، النقل العام بازدياد
		4	زيادة عدد المرافق والمنشآت التي تتبنى البناء الأخضر
15	وزارة الخارجية والمغتربين	4	تمثيل فلسطين في الأجسام والمحافل والاتفاقيات الدولية والاقليمية الخاصة بالبيئة وتغير المناخ معزز، الأدوات المستخدمة في مواجهة انتهاكات الاحتلال للبيئة الفلسطينية مفعلة
16	وزارة الداخلية	3	القدرات الخاصة بالتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث البيئيه لحماية البيئة والمصادر الطبيعيه معززة
		4	ادارة المواد الكيماوية الخطرة " علاقة تكاملية علاقة معززة"، المرافق والمنشات في وزارة الداخلية تتبنى البعد البيئي
		1	الإمكانيات المؤسساتية والكادر البشري مؤهلة للتعامل مع القضايا البيئية. العلاقة التعاونية والتنسيقية ما بين مفتشي سلطة جودة البيئة وأجهزة وزارة الداخلية في مجال الحفاظ على البيئة معززة ومفعلة، التنسيق في عملية نقل المواد الكيماوية و الخطرة وعملية التصدير والاستيراد " علاقة تكاملية"
		3	زيادة عدد المرافق والمنشآت التي تتبنى البناء الأخضر
17	وزارة المالية	5	الاستدامة البيئية مضمنة في أنظمة الشراء العام والعطاءات
		2	المشاريع والمبادرات الصديقة للبيئة في ازدياد
18	المجلس الأعلى للشباب والرياضة	5	رفع الوعي البيئي والشراكات البيئية الشبابية مع المحيط العربي والعالمي في ازدياد

19	وزارة شؤون المرأة	1	إجراءات الرقابة والتفتيش البيئي معززة في المصانع
		5	استهداف المرأة في العمل البيئي في ازدياد، موظفوا سلطة جودة البيئة مدربين في ادراج النوع الاجتماعي في مشاريعهم، المشاريع والمبادرات النسوية تتضمن البعد البيئي، البيئة مدمجة في الأدلة التعليمية التدريبيه التي تنفذها الوزارة وشركائها وخاصة مع وحدات النوع الاجتماعي، فهم علمي أوسع لتأثر النساء في فلسطين بالتلوث البيئي
20	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	3	عدد المرافق والمنشآت التي تتبنى البناء الأخضر بازدياد
		5	الوعي البيئي في الخطاب الديني معزز، الوعي البيئي لدى الاِئِمَّةٌ والواعظين والمرشدين معزز، المناهج التعليمية في المدارس الشرعيه والكليات الشرعيه تتضمن منهاج بيئي، الأنشطة والاعمال التطوعيه والفعاليات الدينيه تراعي البعد البيئي
21	هيئة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة	1	مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في المنشآت الاستثمارية والمدن الصناعية معزز
		4	البعد البيئي مراعى في تخطيط المدن الصناعية الجديدة
		4	المعايير البيئة مطبقة في إنشاء المدن الصناعية وفي المصانع
		2	البعد البيئي مراعى في تخطيط المدن الصناعية الجديدة
		3	المشاريع الاستثمارية والمدن الصناعية التي تتبنى البناء الأخضر بازدياد
22	هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني	2	عدد المشاريع الاستثمارية في قضايا البيئة بازدياد، المشاريع الاستثمارية تتضمن البعد البيئي
		5	الوعي البيئي لدى المستثمرين معزز
23	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	2	البيئة متضمنة في المخطط الوطني المكاني
24	وزارة الاقتصاد الوطني	4	إدارة الملكية الفكرية البيئية معززة، استيراد وتصدير المنتجات المستدامة وفق المعايير البيئية معززة، تحسين إجراءات تسجيل الشركات البيئية، تعزيز بيئة تنافسية عادلة في الاقتصاد الأخضر
		5	البحث والتطوير في التقنيات البيئية وتعزيز تنافسية الابتكارات الخضراء محفّز،
		1	إطلاق برنامج العلامة البيئية الوطنية - (Ecolabel) تعزيز التميز في المنتجات المستدامة، تعزيز ثقة المستهلكين في المنتجات البيئية،

خامسًا: التدخلات السياساتية والمشاريع الرئيسية

تم تصميم التدخلات السياساتية والمشاريع ضمن هذه الاستراتيجية لتلبية الاحتياجات البيئية المتنوعة في فلسطين، مع مراعاة التداخل بين القطاعات. تشمل التدخلات السياساتية مراجعة وتحديث التشريعات البيئية القائمة، وتطوير أنظمة تنظيمية جديدة وتطبيق آليات تنفيذ ومساءلة فعّالة. كما تشمل تعزيز الامتثال البيئي، وتطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر، وإدراج البعد البيئي في الاستراتيجيات القطاعية.

أما المشاريع الرئيسية فتتنوع ما بين مشاريع وطنية يقود تنفيذها سلطة جودة البيئة، وأخرى تشاركية مع الوزارات والمؤسسات الشريكة. من بين هذه المشاريع: تشجير مراكز المدن الفلسطينية ، تحسين كفاءة الطاقة في المباني الحكومية ، إدارة بيئية متكاملة للتجمعات السكانية المهددة ، معالجة النفايات الخطرة والتخلص الآمن منها في فلسطين-المرحلة الأولى ، إجراء مسح شامل للتنوع الحيوي في فلسطين وإعادة تقييمه ، إعادة تأهيل ينابيع المياه في الضفة الغربية – التركيز على جنوب الخليل.
تسعى هذه المشاريع إلى تحقيق نتائج ملموسة على المدى القريب والمتوسط، وتُعد حجر الزاوية في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الخمسة، إذ تشكل الرابط التنفيذي بين الرؤية العامة والسياسات الفعلية .

سادسًا: الموازنة

اعتمدت الاستراتيجية في تقدير الموازنة على منهجية واقعية قائمة على تحليل التكلفة والفائدة المتوقعة لكل تدخل. وقد تم تقسيم الموازنة على محاور العمل المختلفة، وربطها بمؤشرات الأداء والتدخلات المحددة. وُزعت الموارد بشكل يضمن التوازن بين العمل المؤسسي داخل سلطة جودة البيئة، ودعم جهود الشركاء في القطاعات المختلفة .

تشير التقديرات إلى تخصيص نسبة كبيرة من الموازنة لمشاريع البنية التحتية البيئية، تليها مخصصات لبناء القدرات، والتغير المناخي، والتوعية البيئية، كما تم تخصيص بند خاص لدعم التحول الرقمي في الإدارة البيئية، وإنشاء أنظمة معلومات وقواعد بيانات داعمة لعملية المتابعة والتقييم .

سابعًا: تدابير المتابعة والتقييم

تم اعتماد إطار متابعة وتقييم مبني على مؤشرات كمية ونوعية، يهدف إلى ضمان التنفيذ الفعّال ومراقبة الأداء وتقديم تغذية راجعة مستمرة. يشمل الإطار تقارير دورية نصف سنوية وسنوية، تُعدها سلطة جودة البيئة بالتعاون مع نقاط الاتصال في الوزارات الشريكة. كما يتضمن تنفيذ مراجعة في منتصف فترة التنفيذ لتقييم التقدم، وإدخال أي تعديلات ضرورية على المسار التنفيذي .

ثامنًا: متابعة تنفيذ مذكرات التفاهم

كجزء من الآليات التنفيذية، ستقوم سلطة جودة البيئة بتوقيع مذكرات تفاهم ثنائية مع الوزارات والهيئات الشريكة، تُحدد من خلالها التدخلات البيئية المشتركة، والأدوار والمسؤوليات، وآليات التنسيق والمتابعة. تهدف هذه المذكرات إلى تعزيز الالتزام المؤسسي، وتوفير إطار قانوني وتنظيمي يضمن دمج البعد البيئي في الاستراتيجيات القطاعية..

سيتم متابعة تنفيذ هذه المذكرات من خلال اجتماعات تنسيقية دورية، وتقديم تقارير تنفيذ نصف سنوية، وتحديد تحديات التنفيذ واقتراح الحلول الملائمة. كما ستُستخدم هذه المذكرات كأداة لإبراز التقدم في دمج البيئة ضمن التخطيط الوطني، مما يعزز من فرص التمويل والتعاون الدول

استراتيجية سلطة جودة البيئة عبر القطاعية
2025-2027

تمهيد ومقدمة

لقد طورت سلطة جودة البيئة بالتعاون مع شركائها إستراتيجية البيئة عبر القطاعية للاعوام 2017-2022 وحددت أهدافها الإستراتيجية وسياساتها بما ينسجم مع أجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030، في نهاية العام 2019 أي نصف المدة التخطيطية (2017-2022) تم اعداد تقرير المراجعة النصفي للاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية من أجل رصد مدى التقدم في تحقيق وتنفيذ تلك الاستراتيجيات بناء على اطار النتائج الاستراتيجي الذي أعد باشراف الامانة العامة لمجلس الوزراء ومن خلال المؤسسات القطاعية ذات العلاقة وفي عام 2020 تم مراجعة الاستراتيجيه وتحديثها للفترة 2021-2023.

استجابة لقرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2024/12/24 بالموافقة على اطلاق عملية التخطيط الاستراتيجي للاعوام 2025-2027 ، واستناداً الى مسودة الخطة الاستراتجية 2024-2029 والتي قدمت لمجلس الوزراء في حينه التي أخذت بجميع الملاحظات الورادة من طرفهم ، باشرت سلطة جودة البيئة بتطبيق ما ورد من إرشادات في دليل إعداد الاستراتيجيات الذي اعده مكتب رئيس الوزراء. وتضمنت المنهجيه أربعة تحولات مهمه وهي خطة تنميه تركز على قضايا واولويات محدده، والتحول من الاستراتيجيات القطاعيه الى استراتيجيات الوزارات والهيئات الحكومية والتعاون الفعال بين الوزارات والهيئات الحكومية والانتقال الى عمليات وإجراءات متكامله واكثر ترابطا. تحتوي الاستراتيجيه البيئيه عبر القطاعيه 2025-2027 أربعة اقسام حسب ما ورد من توجيهات في الدليل الارشادي.

منهجية العمل

من أجل تحليل الواقع قامت سلطة جودة البيئة بتحديد خمس قطاعات فرعية والتي شملت كافة مجالات ونطاق عمل سلطة جودة البيئة والتي تتماشى مع أهدافها الاستراتيجيه، والقطاعات الفرعية هي: البيئة الطبيعيه، التلوث البيئي، تغير المناخ، التوعيه البيئية، الاطار القانوني والمؤسسي. وقامت سلطة جودة البيئة بالطلب من المدراء العامين / نوابهم والمستشارين ما يلي:

- وصف عام للقطاع الفرعي من حيث المجالات التي يغطيها واهم البيانات والمعلومات المتحصله حول هذا القطاع الفرعي.
- الأرقام والبيانات الموثقه التي تتوفر لوصف القطاع الفرعي.
- أهم الإنجازات ومجالات التقدم في هذا القطاع الفرعي على مدار فترة العمل بالاستراتيجيه 2017-2023.
- أهم المبادرات والمشاريع التي تم تنفيذها في هذا القطاع الفرعي سواء على مستوى المؤسسه او على المستوى الوطني.
- أهم المشاكل والمعيقات التي واجهت العمل في القطاع الفرعي واعاقت التقدم في تنفيذ التدخلات واحراز التقدم.
- واقع الخدمات التي تقدمها سلطة جودة البيئة للمواطنين مع الاخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي.
- الأولويات الملحة التي يتوجب تنفيذها في كل قطاع من القطاعات الفرعية من أجل سد الفجوة وتحسين الواقع الحالي.
- العلاقه مع القطاعات الأخرى (القطاعات التنمويه الأخرى) التي تقودها المؤسسات القطاعيه ومجال التقاطع معها.
- أهم القضايا التي يجب على القطاعات الأخرى الالتزام بها وتنفيذها من وحي التقاطعات معها.

لقد قامت الإدارة العامة للسياسات والتخطيط في سلطة جودة البيئة بما يلي:

1. تحليل ما وصلها من تحليل للواقع لكافة القطاعات الفرعية من الإدارات العامة وعقد اجتماعات منفردة مع الإدارات المختلفة في سلطة جودة البيئة لمناقشة تحليل الواقع واثراء التحليل واضافة ما يلزم.
2. مراجعة كافة التقارير والدراسات والبيانات البيئية الحديثة ذات الصلة بالبيئة وشمل ذلك تقارير التنمية المستدامة وتقارير المساهمات الوطنية واستراتيجيات سلطة جودة البيئة عبر القطاعية السابقة ومن ثم تم تحضير ملف متكامل يبرز تحليل الواقع ومسودة للمشاكل البيئية والأولويات والقضايا البيئية الوطنية والاهداف الاستراتيجية والنتائج المتوقعة والتدخلات السياسية المنفردة لسلطة جودة البيئة والتدخلات السياسية المشتركة لكافة الوزارات والهيئات الحكومية الشريكة.

3. تم تنظيم ورشه عمل أولى في منتصف أذار 2023 من اجل اعداد مسودة الخطة الاستراتيجية 2024-2029 كما كان مطلوبا في حينه وتم دعوة جميع أعضاء الفريق الوطني للتخطيط عبر القطاعي للبيئة وتغير المناخ وتم عرض ما تم إنجازه في البند 2 أعلاه لكافة الوزارات والهيئات الحكومية الشريكة وتم تضمين ملاحظاتهم واقتراحاتهم.
4. تنظيم اجتماعات منفردة مع كافة الوزارات والهيئات الحكومية من ذوي العلاقة لمناقشة الأولويات والقضايا البيئية الوطنية والاهداف الاستراتيجية والنتائج المتوقعة والتدخلات السياساتيه المشتركة وتم استلام ملاحظات من بعضهم وتضمينها في الاستراتيجية .
5. تنظيم اجتماع مع مجموعة عمل قطاع البيئة والذي ضم مؤسسات الأمم المتحدة وممثلي لبعض الدول المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تقوم بتنفيذ وتمويل مشاريع تختص بالبيئة (UNDP, EUPOL COPPS, World Food Programmes, JICA, British Consulate-General, UNOPS, SIDA, World Bank, UNICEF, FAO, Belgian Consulate, GIZ, UNOPS, UK Consulate, PENRA, AECID)
6. تنظيم اجتماع مع المنظمات غير الحكومية والتي تعمل في البيئة بالتعاون مع شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية وحضرها بعض من المنظمات غير الحكومية مثل اريج، مركز أبحاث الأراضي، مركز العمل التنموي – معا، جمعية المهندسين العرب.
7. تنظيم اجتماع لمجموعة العمل الفنية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة البيئية لتحديد أولويات الغايات والمؤشرات للاهداف البيئية (12+13+14+15) من اهداف التنمية المستدامة.
8. تم اطلاع الوزارات والهيئات الحكومية على ما تم إنجازه والتوافق عليه في اعداد مسودة الخطة الاستراتيجية 2024-2029 ، للتوافق على النتائج والسياسات و والاستهدافات والمخرجات المشتركة بين سلطة جودة البيئة ومؤسساتهم في الخطة الحالية 2025-2027 .
9. تم التحضير لمسودات مذكرات التفاهم بين سلطة جودة البيئة و كافة الوزارات والهيئات الحكومية من ذوي العلاقة

المصادقة على الخطة

تخضع إستراتيجية سلطة جودة البيئة إلى مجموعة خطوات لإقرارها بدءا من داخل سلطة جودة البيئة ومن ثم الشركاء إنتهاءا عند مجلس الوزراء. ويمكن تلخيص هذه الخطوات كالتالي:

أولا: داخل سلطة جودة البيئة

- تم داخليا مراجعة الإستراتيجية من قبل مجموعة التخطيط والموازنة في سلطة جودة البيئة والمصادقة عليها
- تم تنفيذ مراجعة شاملة لتقييم الواقع ضمن لقاءات فردية مع الإدارات العامة
- تم تنفيذ مراجعة شاملة للنتائج الإستراتيجية المقترحة واستهدافاتها وما إرتبط بها من تدخلات ومشاريع وتم تحديد الأهداف والنتائج التي تحظى بالأولوية.
- تم مراجعة وإقرار الموازنة وآليات المراقبة والتقييم.

ثانيا: التواصل مع الشركاء

- تم تنفيذ لقاءات ثنائية مع الشركاء سابقا ويتم حاليا التواصل معهم من أجل التوافق على ما تم إدراجه كل حسب مجاله.
- تم تنفيذ ورشة عمل موسعة لمراجعة رؤية القطاع والأولويات الإستراتيجية والتدخلات السياساتية.

ثالثا: إرسال الوثيقة إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي

- تم تحضير المسودة الثانية الحالية بعد مراجعتها واخذ ملاحظات وزارة التخطيط على المسودة اولى التي قدمت نهاية يناير 2025

القسم الأول : تحليل الوضع القائم وتقييم النتائج المحققة خلال الأعوام 2017-2023

أولا: الواقع والقضايا والمشاكل الرئيسيه واسبابها

المحافظات الشمالية

1. الضغوطات البيئية:

من خلال تحليل العوامل الاساسية التي تؤثر على البيئة في فلسطين يمكن تلخيصها كالآتي وهي تؤثر على كافة القطاعات الفرعية وتعتبر هذه الضغوطات عابره لجميع القطاعات الفرعية:-

1. التغيرات الاجتماعية والاقتصادية: إن ارتفاع معدلات النمو السكاني هي من أهم المؤشرات على البيئة من حيث توفر الغذاء والحيز العام ويبلغ معدل النمو السكاني ما يقارب 2.7% مما يتوقع أن يكون لقد وصل سكان فلسطين 6.9 مليون نسمة في عام 2030[1] وهذا سيضع ضغوطاً على المصادر الطبيعية (الارض والمياه) وعلى انتاج المخلفات السائلة والصلبة .
2. التغير المناخي: تقع الاراضي الفلسطينية في المناطق الحارة ،وندرة مصادر المياه وارتفاع متوقع في درجات الحرارة من 1.2 درجة الى 2.6 درجة خلال الخمسين عام القادمة وهذا سيؤثر على معدلات سقوط الامطار ومواعيدها بنقص من 8-10 ملمتر حتى نهاية القرن ومن المتوقع أن يغير هذا في االانماط والرزنامة الزراعية[2].
3. على مستوى الحوكمة بسبب الاوضاع السياسية وتقسيم الضفة الغربية الى مناطقة أ، ب، جـ وفقاً لإتفاقيات اوسلو هناك تحديات تواجه البيئة كالآتي:-
   - أ- عدم القدرة على الوصول الى بعض المناطق مما يؤدي الى اهمالها.
   - ب- ضعف أداء هيئات الحكم المحلي الفلسطينية.
   - ت- الصعوبة في ترخيص البناء يؤدي إلى الاكتظاظ السكاني وخاصة في مناطق جـ والمدن الفلسطينية المحاطة بهذه المناطق.
   - ث- ضعف تنظيم استعمالات الأراضي والحفاظ على الغطاء النباتي والتنوع الحيوي ووضع ضوابط لوقف زحف النمو الحضري على المناطق الزراعية وضرورة الحفاظ على المساحات الخضراء.
   - ج- التشتت في حوكمة البيئة حيث تسيطر اسرائيل على 68% من الاراضي والقدس الشرقية وهناك صعوبة في ادارة النفايات السائلة والصلبة بسبب المعوقات الاسرائيلية.
   - ح- نقص في التشريعات والانظمة والتعلميات الخاصة بالبيئة.
   - خ- المستعمرات الاسرائيلية وعدم قدرة الحكومة الفلسطينية السيطرة على النفايات الصلبة والسائلة التي تلقيها المستعمرات في الاراضي الفلسطينية.

2. الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية:

الظروف البيئية في فلسطين هي نتيجة سياسات الاحتلال المتراكمة وهي تؤثر على كافة القطاعات الفرعية وتعتبر هذه االاعتداءات عابره لجميع القطاعات الفرعية ، لاسيما ان الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية مسّت جميع جوانب الحياة، الطبيعية والبشرية على حد سواء. وتعمل الإجراءات الاحتلالية الإسرائيلية على إحداث تغييرات جوهرية في المصادر الطبيعية الفلسطينية، بما يلحق ضرراً فادحاً وعاجلاً بالخارطة البيئية الفلسطينية. وعلى عكس الإيقاع البطيء للتدهور البيئي العالمي، فإن النظام البيئي الفلسطيني معرض للتدهور اذا استمرت سياسات الاحتلال ، مما يجعل من إحلال البيئة في سلم أولويات مقاومة الاحتلال مهمة ضرورية وملحة. ان أوجه العدوان الإسرائيلي على البيئة الفلسطينية من مصادرة وتجريف أراض وإزالة الغطاء النباتي وضخ المياه العادمة وإلقاء النفايات الصلبة والخطرة والاستيلاء على المياه الجوفية والقضاء على الغابات والتأثير على الحياة الحيوانية البرية وتلويث السواحل والمسطحات المائية. وتعد المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية من أبرز مظاهر التدمير والتشويه للبيئة الفلسطينية، بل وأخطرها على الإطلاق، فالاستعمار يعني السيطرة على الأرض والموارد، وهو بهذا يشكل ذروة الاحتلال وجوهر الفلسفة التي قامت عليها دولة إسرائيل .وهو مشكلة سياسية (قتل إمكانية الدولة) واقتصادية (السيطرة

[1] UNEPA (2016) Palestine 2030: Demographic Change: Opportunities for Development
[2] تقريرتقرير البلاغ الوطني الأول حول التغير المناخ 2017

على الموارد). وتعتبر إسرائيل الأراضي الفلسطينية مكبا للنفايات الصلبة الإسرائيلية والتي معظمها نفايات خطرة، بالإضافة الى التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية لجدار الضم والتوسع.

أقامت إسرائيل عدداً كبيراً من المستعمرات انتشرت في مختلف أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، مع تركيزها في مناطق معينة يمكنها بسهولة من تجزئة الأراضي الفلسطينية إلى أجزاء يصعب معها التواصل الجغرافي بين التجمعات السكانية الفلسطينية تحت أي ظرف من الظروف، كما يحدث هذه الأيام. إن انتشار أكثر من 194 مستعمرة ونقطة استعمار على طول محاور وكتل وأحزمة استعمارية حول المدن الفلسطينية، أدى إلى تدهور البيئة الفلسطينية وتجزئتها، فالمحاور الاستعمارية التي تفصل الأراضي الفلسطينية عن محيطها البيئي مثل المحور الاستعماري في الغور الذي يفصل أراضي الغور عن باقي أراضي الضفة الغربية من جهة ويفصل الضفة الغربية عن عمقها الطبيعي شرقي نهر الأردن من جهة أخرى، والمحور الاستعماري الممتد على طول خط الهدنة الذي يفصل بين الضفة الغربية وباقي أراضي فلسطين، وكذلك محور أريئيل "عابر السامرة" وفق التسمية الإسرائيلية قد قسم الضفة الغربية إلى قسمين، شمالي يضم محافظات جنين، وقلقيلية، وطولكرم، ونابلس، وطوباس، وجنوبي يضم محافظات أريحا، والقدس، وبيت لحم، والخليل، فيما ستترك الكتل ا الاستعمارية الأخرى حول المدن الفلسطينية آثارها على التنوع الحيوي، إذ تحول في كثير من الأحيان دون انتقال الحيوانات البرية وتمنعها من إتمام عملية التزاوج للتكاثر والسبب يكمن في أن إنشاء هذه المستعمرات رافقها العديد من الممارسات التي أدت الى تدهور البيئة الفلسطينية ومنها : مصادرة الأراضي وتجريفها واقتلاع الأشجار والغطاء النباتي وإقامة المواقع والحواجز العسكرية وشق الطرق الالتفافية وتفتيت النظم البيئية والموائل الطبيعية.

3. أهم المشاكل والتحديات والفجوات لكل قطاع فرعي:

لقد تم تقسيم قطاع البيئة الى خمسة قطاعات فرعية وفيما يلي عرض للمشاكل والتحديات لكل قطاع فرعي:

1. البيئة الطبيعيه

دولة فلسطين جزء من الوطن العربي ولها موقعا جغرافيا مميزا، وبالرغم من صغر مساحة فلسطين إلا أنها ذات تنوع في التضاريس والمناخ، وقد قسمت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى خمسة مناطق بيومناخية مختلفة اهمها[3]:

1. غور الأردن: تبلغ مساحته حوالي 400 كم^2 ويمتد شرقا بمحاذاة نهر الأردن حتى البحر الميت ويعتبر جزءا من الانخفاض القاري العظيم، ويقل المعدل السنوي لسقوط الأمطار فيها عن 150 ملم، لهذا يعتمد الأهالي على المياه الجوفية بشكل رئيسي نتيجة لقلة الأمطار. منطقة الغور غنيه بالينابيع الطبيعية والمياه الجوفية. وقد عانت المنطقة في السنوات الأخيرة من استنزاف للمصادر الطبيعية سواء بسبب الضخ الجائر أو بسبب سياسات الاحتلال الاسرائيلي. يقدم مناخ غور الأردن ميزة زراعية فريدة تجعله ذو أهمية اقتصادية، وتعتبر الخضروات والموز والنخيل أهم المزروعات في هذه المنطقة.
2. السفوح الشرقية : تمتد السفوح الشرقية من جنين شمالا إلى الخليل جنوبا وهي منطقة انتقالية ما بين الجبال الوسطى وغور الاردن. يتراوح الارتفاع في هذه المنطقة ما بين صفر - 800 مترا فوق سطح البحر. تبلغ مساحتها حوالي 1500 كم^2 تتميز المنطقة بالانحدار الشديد ومعدل أمطار ما بين 150-300 ملم سنوياً. وتمتاز بطابعها الشبه صحراوي والنشاط الزراعي الرئيسى هو زراعة المحاصيل الحقلية كغذاء للإنسان وعلف للمواشي والرعي.
3. المرتفعات الجبلية الوسطى: تمتد من جنين شمالا الى الظاهرية جنوب الخليل وهي تشمل المدن الرئيسية في الضفة الغربية وتشكل الجزء الأكبر من الضفة الغربية يتراوح ارتفاعها ما بين 400-1027 مترا فوق سطح البحر ويتراوح معدل سقوط الأمطار فيها ما بين 300-700 ملم سنوياً وهذه المنطقة صالحة لزراعة الاشجار المثمرة من اللوزيات والزيتون والعنب وتشمل أيضا غابات بلوط طبيعية وحراج مزروع.
4. المناطق شبه الساحلية: وتقع هذه المناطق في أقدام الجبال وهي منطقة صغيرة نسبيا، وتشمل منطقة جنين وطولكرم وقلقيلية وأهمها سهل مرج بن عامر ويبلغ طولها 60 كم ويتراوح عرضها بين 3-12 كم ومساحتها حوالي 400 ألف دونم كما يتراوح ارتفاعها ما بين 100-300 مترا فوق سطح البحر وهذه المنطقة تمتاز بأراضيها السهلية المستوية ومن أهم الزراعات فيها الخضروات وأشجار الفاكهة.

[3] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – البيئه – عناصر البيئه - 2023

5. المنطقة الساحلية (قطاع غزة) تقع هذه المنطقة في قطاع غزة والبالغ طولها 40 كم وتبلغ معدلات سقوط الأمطار فيها 200-400 ملم/سنويا، ومن اهم الزراعات الخضروات وخاصة المكثفة والحمضيات.

وفيما يلي تحليل لكافة عناصر البيئه الطبيعيه:

A. التنوع الحيوي

أهم المشاكل والتحديات والفجوات التي تواجه الحفاظ على التنوع الحيوي

- المناطق ذات التنوع الحيوي تحتاج الى مسح و تقييم فني وإعادة تصنيف .
- الانواع الغريبة الغازية من النباتات والحيوانات التي تهدد التنوع البيولوجي الوطني والأنظمة البيئية.
- الإستخدام الزائد للمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية في الزراعة مما أدى الى تهديد التنوع الحيوي.
- ضعف حماية البيئة الطبيعية من غابات واحراش ومحميات ومراعي ومصاطب لجمع المياه والحياه النباتية الطبيعية والحيوانية.
- اهمال حماية مواقع التراث الطبيعي .
- ضعف الإجراءات الخاصة بتقليل ووقف الدوافع والمهددات المؤدية إلى تدهور النظم البيئية المؤدية لانقراض الأنواع.
- عدم الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي مثل: RAMSAR, CITES,CMS على الرغم من انضمام فلسطين الى اتفاقية الأمم المتحدة للحفاظ على التنوع الحيوي
- تدني مستوى الوعي العام لكافة القطاعات المجتمعية حول أهمية التنوع الحيوي.
- ضعف تنفيذ وتطبيق الخطة والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الأنواع الغريبة الغازيه حسب الأولويات (حسب خطورة النوع).
- محدودية تطبيق الاطار الوطني للسلامة الاحيائية وادماجه في كافة القطاعات ذات العلاقة.
- محدودية الإمكانات البشرية والفنية لمكافحة الحرائق التي قد تطال الغابات والمحميات الطبيعية.
- النشاطات البشرية اليومية التي تتمثل في الصيد والرعي الجائر وتقطيع الأشجار.
- التلوث الناجم عن التوسع العمراني والبنى التحتية وإنشاء المصانع مثل مناشير الحجر والكسارات والمحاجر.

B. مصادر المياه

أهم المشاكل والتحديات والفجوات التي تواجه قطاع المياه

- نقص في كمية المياه المتاحة كما ونوعا (تقليدية وغير تقليدية): إن هناك إتساع في الفجوة بين العرض والطلب على كميات المياه نتيجة النمو السكاني والسيطرة الاسرائيليه على مصادر المياه المتاحة واستغلالها لاكثر من 85% من هذه المصادر بالإضافة الى عرقلة المحتل تنفيذ مشاريع البنية التحتية في قطاع المياه خاصة في مناطق ج .
- عدم استغلال مصادر المياه غير التقليدية مثل المياه العادمة المعالجة بشكل كافي.
- محدودية استخدام تقنيات حصاد المياه للاستفادة من مياه السيول.
- تدني كفاءة أنظمة توزيع المياه ،نسبة الفاقد في شبكات المياه في الضفة الغربية بين 24 - 36٪[4].
- مصادر المياه غير محمية بشكل كافي من التلوث والاستنزاف: المياه الجوفية في فلسطين تعاني من تلوث نتيجة لتسرب المياه العادمة غير المعالجة، وتسرب عصارة النفايات الصلبة، والأنشطة الزراعية
- عدم وجود خطة لتطوير أنظمة السلامة والمراقبة للمياه والغذاء والصرف الصحي.
- الاهمال الواضح للعديد من الينابيع من حيث عدم استغلال مياهها التي تضيع هدرا طوال العام اضافة الى التعديات على تلك الينابيع مما يؤدي الى تلويثها . امثلة على ذلك: عين الزرقا في واد الليمون-عابود، عيون حسكا في محافظة الخليل
- تحويل او حجز المياه التي تغذي الانظمة البيئية مما ادى الى تدمير تلك الانظمة : مثال ذلك تحويل جزء من مياه نهر الاردن ادى ال تدهور البيئة الطبيعة للبحر الميت، وكذلك اقامة السدود على الروافد المغذية لوادي غزة ادت الى تدمير النظم البيئية في هذا الوادي.
- التوسع العمراني العشوائي في مناطق التغذية للمياه الجوفية مما يؤثر على كمية وجودة تلك المياه

[4] التقرير السنوي لسلطة المياه 2021.

C. تخطيط استعمالات الأراضي

أهم المشاكل والتحديات والفجوات التي تواجه تخطيط استعمالات الأراضي:

- عدم مراعاة الأبعاد البيئية بشكل كافي في إجراءات التخطيط الفيزيائي والعمراني والتنموي والتنظيم والبناء ومشاريع البنية التحتية مما أدى الى نمو وتوسع المناطق الحضرية والعمرانية بشكل غير منظم مما ساهم في التهام المزيد من الأراضي و خاصة الزراعية الخصبة والمناطق الحساسة بيئيا. إن التخطيط غير الممنهج وسوء استخدام الأراضي بسبب الحالة الطوبوغرافية والمناخية والسياسية أدى إلى أثر سلبي وضغط كبير على البيئة الفلسطينية وعلى التنمية المستدامة.
- ضعف تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بترخيص المنشآت الصناعية والاقتصادية بما ينسجم مع المعايير والشروط البيئية و تشجيع اصدار الشهادات الخضراء للصناعات المحلية للوصول للأسواق العالمية التي تعنى بالصناعات الخضراء.

D. الأراضي والتربه

أهم المشاكل والتحديات والفجوات التي تواجه الأراضي والتربه

- التوسع العمراني والصناعي الفلسطيني والضغط على الاراضي الطبيعية والزراعية.
- الازدياد المستمر لرقعة التصحر للاراضي وتعريتها وخاصة في السفوح الشرقية.
- عدم وجود نظام لتنظيم عمليات الصيد و الحمولة الرعوية للمراعي المؤهلة
- انجراف التربة الطبيعي وغير المضبوط في العديد من المناطق.
- تلوث التربة الناتج عن سوء إدارة نسبة كبيرة من المخلفات السائلة والصلبة من مصادرها المختلفة.

E. المشهد الجمالي

أهم المشاكل والتحديات والفجوات التي تواجه تحسين المشهد الجمالي

- عدم الالتزام الواضح في مخططات استعمالات الأراضي وانماطها المتوفرة مما لدى الى إنتشار الورش والمنشات الصناعية والمحاجر والكسارات بشكل عشوائي في المناطق السكنية و الزراعية.
- النفايات الملقاة ومخلفات البناء في المناطق الطبيعية وعلى جوانب الشوارع والتخلص العشوائي من النفايات وحرقها.
- المياه العادمة غير المعالجة ورواسب مناشير الحجر والكسارات والتي تطرح الى الطبيعة المفتوحة.
- ضعف تشجيع السياحة البيئية وعدم وجود جهوزية كامله في البنية التحتيه للمرافق السياحية البيئية.

F. البيئة البحرية والساحل

اهم المشاكل التي تواجه الساحل والبيئة البحرية في غزة والبحر الميت في الضفة الغربية:

- لا يوجد تقييم نوعي (زماني ومكاني) للبيئة البحرية وخاصة بعد العدوان، ولا يوجد تقييم لكمية المخلفات التي تصرف الى مياه البحر الابيض المتوسط.
- لا يوجد تقييم نوعي وكمي لقطاع الثروة السمكية وتنظيمه في قطاع غزة ولا يوجد تقييم لتأثير تلوث مياه البحر على الثروة السمكية. كما أن كثافة الصيد العالية أيضا مقارنة مع صغر المساحة المتاحة للصيادين مما شكل تهديدا على الثروة السمكية وعلى البيئة البحرية ككل.
- التغيرات المناخية التي تنذر بحدوث العديد من المشاكل البيئية من اهمها ارتفاع منسوب مياه البحر، حيث يتوقع ان يرتفع منسوب مياه البحر المتوسط بحوالي 35 سم وذلك بحلول عام2100 .
- السيطرة الكاملة للاحتلال الاسرائيلي على البحر الميت والاستغلال الجائر لثرواته وبالتالي عدم القدرة الفلسطينية على الوصول اليه أو تنفيذ اية دراسة أو تحليل أو مشروع أو استغلاله للاستجمام أو للسياحة أو لتنمية المصادر. لقد أنشأت دولة الاحتلال العديد من المرافق السياحية والفنادق على شواطئ البحر الميت لشركات واستثمارات إسرائيلية لتستغل المميزات الطبيعية والصحية التي تتمتع بها منطقة البحر الميت. بالإضافة الى ذلك أعلنت عن مساحات واسعة من الأراضي الواقعة في منطقة البحر الميت بما فيها الأرضي التي انحسر عنها البحر الميت أراضي دولة. وقد قدرت مساحة هذه الأراضي بحوالي 450 الف دونم، وتعادل هذه المساحة 53.3% من مجموع الأراضي التي أعلنتها سلطات الاحتلال، بشكل غير شرعي أراضي دولة في الضفة الغربية.

2. التلوث

يُمكن تقسيم التلوّث البيئي إلى ثلاثة أقسام رئيسيّة، وهي: تلوّث التربة، وتلوّث المياه، وتلوّث الهواء، يُعدّ التلوّث البيئي مشكلة عالميّة؛ لأنّه يؤثر على أنواع الحياة المختلفة، ويتسبب بالعديد من النتائج السلبيّة على صحة البشر ورفاهيّتهم، وله آثار سلبيّة على البيئة وحياة الكائنات بشكل عام، وفيما يلي تحليل لمصادر التلوث في فلسطين:

A. البيئة الهوائيه

اهم المشاكل التي تواجه البيئة الهوائيه

- النظم والتشريعات لمراقبة جودة الهواء والحد من التلوث غير كافية وغير مفعلة.
- لا يوجد متابعة وتقييم نوعي أو كمي للتلوث الهوائي و لمستوى الضجيج وتاثيراته الصحية والنفسية على الانسان في فلسطين.
- لا يوجد تقييم للتلوث الهوائي العابر للحدود ومن المناطق الصناعية الاسرائيلية والمستعمرات بالضفة الغربية.
- غياب التعليمات والمقاييس والإجراءات لمنع استخدام الغازات التي تستنزف طبقة الأوزون رغم وجود نص في قانون البيئة حول ذلك.
- عدم الالتزام الكامل باحكام اتفاقية فينا وتعديلاتها لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون وتعديلاته والذي يشمل المخرجات التالية: جرد مصادر تلوث البيئه الهوائيه والخطوات اللازمة لمعالجتها وآلية السيطرة عليها وبناء قاعدة للبيانات مؤتمته.
- ضعف تطبيق الاجراءات الخاصة بضبط بث أمواج الراديو والمايكروويف حسب المعايير البيئية وانجاز نظام التخلص الآمن من النفايات الالكترونية.
- محدودية الضبط والرقابة على انبعاثات عوادم المركبات وقلة تشجيع استخدام وسائل نقل صديقة للبيئة واستخدام النقل العام.
- عدم القدرة على تخفيف الانبعاثات الناتجة من غاز الميثان من قطاع النفايات الصلبه.

B. تداول الكيماويات والمواد الخطره

اهم المشاكل والتحديات والفجوات التي تواجه تداول الكيماويات والمواد الخطره

- عدم استكمال نظام إدارة الكيماويات والمواد الخطره وتعليماتها وقوائم المواد المقيدة والمحظوره واعتمادها من مجلس الوزراء.
- عدم كفاية وفعالية الإطار القانوني الناظم لإدارة متكاملة للمواد الخطرة.
- عدم وجود قاعدة للبيانات للكيماويات والمواد خطرة وإجراءات واضحة للتعامل مع الكيماويات والمواد الخطرة وطرق التخلص منها. بالإضافة الى غياب برنامج تتتبع للمواد الخطرة من الاستيراد والتخزين التصنيع والتخلص من النفايات.
- غياب وجود استراتيجية متكاملة لإدارة الكيماويات والمواد الخطرة وعدم وضوح اجراءات ترخيص تداول المواد الخطرة.
- سيطرة الجانب الإسرائيلي على المعابر والسماح بدخول المواد الخطرة دون اذن سلطة جدودة البيئة وتهريب المواد المقيدة بشدة والمواد الممنوعة من الجانب الاسرائيلي وخاصة المستعمرات.
- نقص في الطواقم الفنية التي تتعامل مع هذه المواد من حيث العدد، والإمكانيات، والقدرات، ونقص الأجهزة والمعدات لدى المؤسسات الحكومية لفحص تركيبة وتركيز هذه المواد عند الحاجة.
- قلة الوعي المجتمعي وتعزيز القدرات للتعامل مع إدارة الكيماويات والمواد الخطرة

C. النفايات الخطره

اهم المشاكل والتحديات والفجوات التي تواجه التعامل مع النفايات الخطره

- عدم استكمال الالتزامات الوطنية باحكام اتفاقية بازل للتحكم في حركة النفايات الخطرة والتخلص منها وتشمل مخرجات الالتزام: تأسيس قاعدة بيانات شامله للنفايات الخطره تتضمن انواعها ومعلومات عن القطاعات التي تولد تلك النفايات وطرق ادارتها وتسجيل كمياتها، اعداد نظام لجمع ونقل والتخلص من النفايات الخطره بحيث يتم فصل النفايات الخطره عن غيرها من النفايات والعمل على انشاء مكبات خاصة ومجهزه لتلك النفايات، اعداد خطط وطنية وادله ارشاديه للتعامل مع حوادث المواد الخطرة ونفاياتها وتسرب منتجات النفط، تعزيز نظام الرقابه والتفتيش البيئي على ادارة النفايات الخطرة على المنشأت الصناعيه، توفير الأماكن المناسبة للتخزين المؤقت للنفايات الخطرة والمواد المضبوطة من قبل الجهات ذات العلاقة لحين التخلص منها، انشاء نظام الكتروني لادارة النفايات الخطره (منصه الكترونيه).
- عدم اعتماد قائمة الوطنية لتصنيف النفايات الخطرة والنماذج الخاصة للتعامل مع النفايات الخطرة .

- قلة الوعي على مستوى العام والخاص بالتعامل والتخلص السليم من النفايات الخطرة بما فيها النفايات الطبية الخطرة.
- عدم وجود سيطرة على النفايات الخطرة العابرة للحدود والقادمة من داخل الخط الأخضر.
- ضعف القدرات الفنيه والاداريه للجهات الحكوميه المختصة سواء لوجستيه او تقنيه وادله ارشاديه لادارة النفايات الخطره.
- ضعف إنفاذ القوانين والإجراءات الخاصة بإدارة النفايات الخطرة.

D. المياه العادمه – الصرف الصحي

اهم المشاكل والتحديات والفجوات التي تواجه المياه العادمة/الصرف الصحي

- تدني كفاءة وشمولية انظمة معالجة مياه الصرف الصحي بما يشمل خطوط الصرف الصحي وعدد محطات المعالجة للمياه العادمة.
- طرح المستعمرات الإسرائيلية المياه العادمة في الأرض الفلسطينية.
- ضعف اعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في مجالات الزراعة او مجالات اخرى كالتغذية الصناعية للاحواض الجوفية.

E. النفايات الصلبه

اهم المشاكل والتحديات والفجوات التي تواجه التعامل مع النفايات الصلبه

تواجه مسألة الإدارة السليمه والمتكامله للنفايات الصلبه عوائق وتحديات متعددة على الأصعدة التشريعيه والتنظيميه والفنيه والثقافيه والبيئيه والماليه والاجتماعيه. إضافة الى تعقيدات الوضع السياسي التي تتمثل بمحدودية السيطره على الأرض والموارد واستمرار الاحتلال وسياساته السلبيه وهو ما أعاق تنفيذ العديد من المشاريع والمرافق الاقليميه التطويريه لهذا القطاع وذلك في ظل السيطره الاسرائيليه الكامله على ما يعرف بمناطق (ج) ويضاف الى ذلك تصريف نفايات المستعمرات في الأراضي الفلسطينية وفيما يلي ابرز المشاكل والتحديات:

- ضعف نظم إدارة النفايات الصلبة.
- ضعف إنفاذ القوانين والإجراءات الخاصة بإدارة النفايات الصلبة.
- النقص الواضح في عدد المكبات الصحية في العديد من المناطق وإنتشار العديد من المكبات العشوائية والمفتوحة للنفايات الصلبة وقلة استحداث أساليب اعادة التدوير والاستخدام وصناعة الكمبوست من النفايات العضوية وكذلك عملية انتاج الطاقة من النفايات.
- عدم كفاية وحداثة الاطار القانوني الناظم لقطاع إدارة النفايات الصلبه.
- مشاركة محدودة للقطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبه.
- ضعف نظام الرقابة والتفتيش البيئي على عمليات ادارة النفايات الصلبة ككل لا سيما عمليات المعالجة والتخلص.
- المخلفات الزراعية مدارة بشكل غير سليم.
- ضعف تطبيق مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في المنشآت الصناعية (ضبط المصانع وعمليات الانتاج لتكون أقل تلويثا للبيئة وأقل انتاجا للنفايات وتستخدم الموارد بشكل أكثر فعالية) وفي ألمنشآت السياحية وفي قطاع الإنشاءات والإسكان والبنية التحتية والمباني الحكومية.

3. المناخ

تعتبر ظاهرة التغير المناخي من أهم التحديات التي تواجه البشرية وعمليات التنمية لاشتمالها على تحديات خطيرة وطويلة الأمد تؤثر على مختلف مناطق الكرة الأرضية. فتغير المناخ يتوقع له أن يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض وإلى تغيرات في أنماط هطول الأمطار وتوزيعها. ويتوقع أن ينتج عن ذلك ارتفاع في مستوى سطح البحر نتيجة ذوبان الكتل والأنهار الجليدية وتمدد المياه بفعل ارتفاع درجة حرارتها مما قد يؤثر على المناطق الساحلية (بغمرها)، إضافة إلى زيادة وتيرة وحدة الأحداث المناخية المتطرفة، من جفاف وفيضانات وموجات حر. وسيكون لكل ذلك انعكاسات اقتصادية واجتماعية وبيئية وصحية خطيرة.

اهم المشاكل والتحديات والفجوات التي تواجه التعامل مع التغير المناخي:

- فلسطين تعتمد بالكامل تقريبا على امدادات الطاقة المستوردة وبالاخص الكهرباء والمنتجات النفطية. ونظرا لعوامل سياسية ولوجستية مختلفة فان معظم هذه الامدادات باستثناء تسخين المياه المعتمد على الطاقة الشمسية بالاضافة لمشاريع اخرى صغيرة وحديثة تأتي من دولة الاحتلال ويتم تزويد جميع الاحتياجات الوطنية من الكهرباء تقريبا في الضفة الغربية بما

فيها القدس من محطات توليد الطاقة في دولة الاحتلال مما يعني حدوث عملية انبعاث غازات الدفيئة داخل دولة الاحتلال وليس داخل أراضي فلسطين .

- الاحتلال الاسرائيلي يقلل الى حد كبير بل ويحد من القدرة الفلسطينية على التكيف مع المناخ في العديد من المواضيع و يؤدي بالتالي الى تفاقم وتعاظم الآثار السلبية لتغير المناخ مما يؤدي الى سرعة التأثر به.
- عدم استكمال خطط العمل التنفيذية للمساهمات المحدده وطنيا لستة قطاعات: وهي الساحل والحياة البحرية، الغذاء، النوع الاجتماعي، الصناعة، النظم الايكولوجية، السياحة.
- نقص في القدرات الرامية الى تطوير مقترحات المشاريع التي تقدم للصناديق الدولية في مجال تغير المناخ من أجل تجنيد المزيد من التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع وخصوصا ان العديد من الجهات المانحة اعتمدت مشاريع تغير المناخ ذات أولوية.
- عدم استكمال العمليات المؤسساتية و هيكلة الإدارة والحوكمة المناسبة وبناء القدرات الفنيه لسلطة جودة البيئة للقيام من أجل وضع الاسس المتينة لرفع مستوى جاهزية فلسطين للتمويل المناخي. و هذا يشمل: إنشاء بنية إدارية ونظام إداري فيما يتعلق بالتمويل المتعلق بتغير المناخ، وادماج تغير المناخ في نظام الصرف العام والنظام المالي الوطني، وهذا أمر مهم فيما يتعلق بتعزيز المصادر المالية للمؤسسات الحكومية، وكذلك فيما يتعلق باجتذاب المزيد من التمويل من الجهات المانحة.
- عدم وجود استراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات (LEDS).
- عدم استكمال تشغيل نظام القياس والتقرير والتحقق MRV للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة من النشاطات المختلفة بما في ذلك استخدام المؤشرات لتتبع التقدم المحرز والنتائج المتحققة. حيث انه يركز على قطاع الطاقة فقط.
- ضعف القدرات في مجال حصر انبعاثات غازات الدفيئه حيث يحتاج فريق حصر انبعاثات غازات الدفيئة إلى دعم تقني ومالي للقيام بالعمل للتأكد من ان جرد الغازات هو كامل ودقيق، ويقوم بمأسسة العمليات وأنظمة الجرد اللازمة.
- ضعف ادماج المؤسسات قضية تغير المناخ في استراتيجاتها وخططها من أجل تعزيز القدرة على التكيف مع هذه الظاهرة، خاصة وأن هذه الظاهرة تتقاطع وتؤثر على كافة المجالات دون استثناء.
- عدم وجود تدريبات على برنامج "نظام تخطيط طاقة بديلة طويلة الأمد" لقطاعات محددة حيث من المرجح أن تقدم أفضل الخيارات لمسار تخفيض الكربون.
- عدم وجود نظام للمراقبه والمتابعة والتقييم فيما يتعلق بخطة التكيف الوطنية من حيث التغيرات في: الحساسية المناخية، القدرة على التكيف، سرعة التاثر / الهشاشة، التأثيرات المباشرة و غير المباشرة و التي يمكن ارجاعها الى ظاهرة التغير المناخي، التقدم في تنفيذ مشاريع التكيف ذات الصلة والتي تم تحديدها واعتبارها كأولوية وطنية.
- قلة تنفيذ التقنيات الزراعية الذكية للتأقلم والتكيف المناخي.
- محدودية استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة.
- عدم توفر القدرة الكافية لشبكات توزيع الكهرباء لاستيعاب الطاقه المتجدده المنتجة
- تدني كفاءة الطاقة وارتفاع الفاقد منها.
- قلة تبني مفهوم المباني الخضراء في المرافق والمنشآت التعليمية والمستشفيات والمرافق الصحية والمنشأت الدينيه والمنشأت الأمنية ومشاريع الاسكان والمباني الحكومية العامة)،
- عدم تطبيق المعايير الخاصة بالبناء الأخضر والبناء المستدام في إنشاء المدن الصناعية
- قلة تشجيع الوظائف الخضراء في سوق العمل.
- ضعف القدرات الخاصة بالتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث البيئية.

4. الاطار القانوني والمؤسسي

يعتبر نص المادة 33 من القانون الاساسي الفلسطيني المعدل الإطار الدستوري المنظم لقطاع البيئة في فلسطين حيث تنص على ان "البيئة المتوازنة النظيفة حق من حقوق الانسان، والحفاظ على البيئة الفلسطينية وحمايتها من أجل أجيال الحاضر والمستقبل مسؤولية وطنية "، هذا النص يعتبر المظلة الدستورية لتنظيم قطاع البيئة في فلسطين والاعتراف بحق الانسان في العيش في بيئة متوازنة ونظيفة ونجد البعد الانساني لهذا الحق الدستوري بحيث ان هذا الحق لا يقتصر على المواطنين الفلسطينيين بل يشمل كل انسان يتواجد على الارض الفلسطينية -بصورة شرعية طبعا-، كما نجد مبدأ التنمية المستدامة فيما يتعلق بحق الاجيال الحاضرة والمستقبل ومبدأ المسؤولية المشتركة او المسؤولية الجماعية لحماية البيئة فيما يتعلق بالمسؤولية الوطنية لحماية البيئة بما يعني ان كل مكونات المجتمع الرسمية والشعبية والاهلية والمحلية والقطاع الخاص والفرد كل منهم يتحمل بقدر مسؤولياته عن حماية البيئة، بناء على هذا النص تعتمد كافة التشريعات البيئية والتي اهمها القانون رقم 7 لسنة 1999 بشأن البيئة وتعديلاته.

اهم المشاكل والتحديات والفجوات التي تواجه الاطار القانوني والمؤسسي:

- قدم قانون البيئة الصادر منذ ما يزيد عن خمس و عشرين عاما وعدم تحديثه طوال هذه المدة الا بتعديلات طفيفة جدا لم تمكنه من مواكبة التطورات الحاصلة في مجال حماية البيئة، فلم يستجب قانون البيئة لمجموعة المبادئ والأدوات القانونية المستحدثة في المجال البيئي التي تطورت بسرعة كبيرة على المستوى الدولي والوطني. كما أن قانون البيئة ضعيف في تضمين الموضوعات المهمة التي نشأت على المستوى الدولي فيما يتعلق بالبيئة والتي أهمها موضوع التنمية المستدامة وتغير المناخ والإنتاج الانظف والاقتصاد الدائري والتي لم يكن قانون البيئة قد نظمها ضمن احكامه وقت صدوره. بالإضافة الى ذلك فإن قانون البيئة لم يتوائم مع الاتفاقيات الدولية البيئية خاصة مع العدد الكبير التي انضمت اليها دولة فلسطين والتي في معظمها صدرت بعد صدور قانون البيئة ووجود مجموعة من الفجوات والثغرات التشريعية سواء حالات من التعارض أو القصور أو الفراغ التشريعي.
- ضعف استجابة قانون البيئة للواقع البيئي في المجتمع الفلسطيني وعدم قدرته على تحقيق أهدافه وغاياته في حماية البيئة الفلسطينية خاصة في ضل النمو العمراني والسكاني والاقتصادي الذي انعكس بإثارة مشكلات واثار بيئية تحتاج الى نظام قانوني حديث وعصري ومتطور وقوي في نفس الوقت. كما أن هناك ضعف المنظومة العقابية المتبناة في قانون البيئة وعدم قدرتها على تحقيق الردع العام في ارتكاب الجرائم البيئة وعدم وضوح الإجراءات القانونية لتفعيل بعض الاحكام في قانون البيئة خاصة فيما يتعلق بحق الحصول على المعلومات البيئية الرسمية ومتابعة القضايا البيئة بغض النظر عن المصلحة الخاصة والمسائلة الجزائية للشخص المعنوي.
- ضعف الترتيب والتنظيم المؤسساتي خاصة فيما يتعلق بسلطة جودة البيئة وعلاقتها بباقي المؤسسات والمهام والصلاحيات والمسؤوليات والواجبات القانونية في مجال حماية البيئية بالإضافة الى حالة من الارباك في بعض الأحيان من حيث تناقض الصلاحيات أو تداخلها في أحيان كثيرة، خاصة في وجود موضوعات تنظمها تشريعات أخرى.
- إعداد محدود للملفات حول الانتهاكات البيئية الإسرائيلية وتقديمها أمام المجتمع الدولي.
- عدم وجود برنامج متكامل لبناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي لسلطة جودة البيئة.
- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية للقيام بعمليات الرقابة والتفتيش ذات الأثر البيئي .
- محدودية تمثيل فلسطين في الأجسام والمحافل والاتفاقيات الدولية والاقليمية الخاصة بالبيئة والاستفادة منها
- ضعف في فضح الممارسات والانتهاكات الاحتلالية بحق البيئة الفلسطينية

5. التوعية والتعليم البيئي

تعتبر التوعية أحد اهم ادوات تكريس السلوك السليم ومحاربة السلوكيات المضرة بالبيئة وبالتالي هي الرافد الرئيسي لتحقيق كافة الاهداف الاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها سلطة جودة البيئة والتي تحتاج لتحقيقها تفاعل الجمهور وتعاونه، وهو مجال عمل لا يحتاج الكثير من الادوات وليس عالي التكلفة مما يجعل المجال مفتوحاً امام مختلف الجهات. تعتبر سلطة جودة البيئة قضية التوعية البيئية في فلسطين احد الاذرع المهمة في تطوير وتحسين جودة البيئة، سواء من خلال برامج مباشرة او بالتقاطع مع الاهداف الاستراتيجية المختلفة.

اهم المشاكل والتحديات والفجوات التي تواجه التوعية والتعليم البيئي:

تستطيع سلطة جودة البيئة وبالتعاون مع الشركاء ذوي العلاقه تنفيذ إستراتيجة التوعية والتعليم البيئي رغم نقص الكادر المتخصص إلا أنه يقوم بالأعمال الموكلة إليه مع المجتمع المحلي والتعاون في نشاطات في مجالات مختلفة الإ أن هناك بعض المعوقات للعمل وهي:

- ضعف دور الاعلام في قضايا البيئه وخاصة الاعلام الرقمي.
- تدني مستوى المعرفة والوعي المجتمعي في القضايا البيئيه المختلفه.
- محدودية وسائل الاعلام بكل اشكالها في فضح الجرائم البيئية الإسرائيلية.
- قلة المبادرات الرياديه الإعلامية وغيرها لحماية البيئه.
- عدم توفر الكادر الاداري المنوط به مهام الادارة المتوسطة وعدم كفاءة او تخصص الكادر.
- عدم توفر رؤية استراتيجية تنفيذية حقيقية لتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالتوعية والتعليم البيئي .

- عدم وضوح قنوات التواصل مع الجهات الحكومية في المواضع المشتركة، حيث تكون قضايا التوعية عادة جزئية في أي برنامج مشترك وهذا يترك لجهة الاتصال حرية مشاركة الادارة العامة للتوعية والتعليم البيئي في العمل او عدم مشاركتها مما يسبب نقص في تسجيل المخرجات وعدم استثمارها بشكل شامل.
- عدم وجود اليات تعاون واضحة واتفاقيات مع مؤسسات المجتمع المدني الامر الذي يضيع احد اهم الموارد القادرة على تحقيق استراتيجيات التوعية والتعليم البيئي.
- ضعف تضمين البعد البيئي وتغير المناخ في مبادرات وانشطة وفعاليات ومناسبات الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة.
- ضعف قدرات موظفي الوزارات والهيئات الحكومية في تضمين البعد البيئي وتغير المناخ في المشاريع.
- عدم تضمين البعد البيئي وتغير المناخ في المناهج التعليمية للمرافق التي تديرها وتشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية.
- عدم دمج البيئة في المناهج التعليمية التي تعتمدها مراكز التدريب المهني (تدريب مشرفي السلامه في المنشأت وتدريب الحرفيين).
- عدم إدماج البيئة في المناهج الدراسية في المدارس الشرعيه والكليات الشرعيه.
- عدم دمج البيئة في الأدلة التعليمية التدريبيه التي تنفذها وزارة شؤون المرأه وشركائها
- ضعف مستوى المعرفة والوعي بالقضايا البيئية في أنشطة التعليم الصفية واللاصفية.
- عدم إدماج البيئة في المناهج الدراسية في المدارس بطريقة متكاملة ومنظمة .
- عدم اعتماد مادة بيئية جامعية موحدة تحتوي مفاهيم البيئة وتغير المناخ وتنسجم مع تحقيق اجندة 2030 للتنمية المستدامة.
- قلة اعتماد برامج او تخصصات اكاديميه ومهنيه متعلقه بالبيئة وقضايا الاستدامه وقلة البحوث العلميه والتطبيقيه في مجال البيئة.
- ضعف الوعي البيئي لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي وقلة تنفيذ أنشطة تطوعيه لحماية البيئة.
- ضعف الوعي البيئي لدى الشباب وقلة تشجيع مشاركتهم في المبادرات والأنشطة البيئية وضعف دعم شراكات بيئية شبابية مع المحيط العربي والعالمي.
- ضعف الوعي البيئي لدى الاَئِمَّةُ والواعظين والمرشدين ضعف الوعي البيئي في الخطاب الديني
- عدم وجود خطة لرفع الوعي وبناء القدرات في مواضيع الوقايه من الامراض المرتبطه بتلوث المياه والصرف الصحي والغذاء.
- عدم الترويج لقضايا البيئة من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وطوابع البريد والمعارض التكنولوجيه.
- ضعف تطبيق التحول الرقمي لكافة الوزارات والهيئات الحكومية.
- ضعف الوعي البيئي لدى الرياديين وتشجيع المبادرات والأفكار الريادية الهادفة لحماية البيئة.

تحليل الوضع البيئي الحالي في قطاع غزة

المحافظات الجنوبية

ساهمت سلطة جودة البيئية في تقييم الأضرار السريع والاحتياجات في قطاع غزة (RDNA)، وهو تحليل قائم على الأدلة يحدد ويقيس آثار الحرب والعدوان. قام التقرير بتقييم الأضرار والخسائر التي لحقت بجميع قطاعات الاقتصاد وتحديد احتياجات التعافي من اثار الحرب على المدى القصير والمتوسط والطويل.ان تقييم الأضرار واحتياجات التعافي (RDNA) هو جزء أساسي ومهم من:

1. إطار التعافي من الصراع (CRF): خطة تهدف إلى دعم التعافي من آثار الصراع.
2. برنامج إعادة إعمار وتنمية غزة (GRDP): خطة مخصصة لإعادة بناء غزة وتنميتها.
3. خطط الانعاش الخاصة بحكومة دولة فلسطين: خطط تتعلق بالتعافي على المستويين الوطني والاقتصادي.

ويعتمد التحليل هنا على مجموعة مختارة من النتائج المقدمة في تقرير RDNA لقطاع البيئة، ذات الصلة بسلطة جودة البيئة واستراتيجيتها البيئية الشاملة متعددة القطاعات (2025 – 2027).

1. الوضع البيئي الحالي

1.1 أضرار كارثية للبيئة في قطاع غزة

أشار تقرير قطاع البيئة إلى أن الأضرار الناجمة عن الحرب المستمرة على قطاع غزة خلال الأشهر الثلاثة عشر الأولى كانت كارثية: "التدمير لا يؤثر فقط على الأصول البيئية المادية مثل المناطق الساحلية، المياه، التربة، أو الأراضي الرطبة كـ وادي غزة، بل يؤثر أيضًا على الخدمات الحيوية التي تقدمها النظم البيئية للسكان. الأضرار الهائلة التي لحقت بالمساكن والطرق والبنية التحتية التجارية، وما يرتبط بها من تلوث الهواء وغيره، كان لها تأثير سلبي على البيئة وقدرة المواطنين على الحفاظ على ظروف معيشية صحية في غزة. بالإضافة إلى القصف المستمر للمباني المدنية وترك كميات هائلة من الركام وما تم اطلاقه من ملوثات وبقايا المتفجرات في البيئة، كما أصبحت مكبات النفايات الصحية غير متاحة أو غير صالحة للاستخدام، مما أدى إلى التخلص العشوائي للنفايات الصلبة، بما في ذلك النفايات الطبية كما يتم تصريف مياه الصرف الصحي على اليابسة وفي البحر دون أي معالجة. وأدى أيضا إلى تصريف المرافق الصناعية والتجارية المدمرة والمنشآت الكهربائية الوقود والزيوت والمواد الخطرة الأخرى في التربة والمياه الجوفية كما يوجد تلوث هواء ناجم عن القصف المستمر وانهيار المباني والحرائق، وبقايا بشرية لا يمكن إزالتها. فالمناطق الطبيعية بما في ذلك الساحل، الغابات، والأراضي الرطبة مثل وادي غزة، تأثرت بشدة." قُدّرت تكلفة الأضرار التي لحقت بقطاع البيئة حتى 28 نوفمبر 2024 بـ 91.7 مليون دولار أمريكي، استنادًا إلى البيانات المتاحة . الرقم مرشح للزيادة مع توفر المزيد من البيانات خاصة من خلال المسوحات الميدانية.

2.1 الآثار المترتبة على مجموعة من الأصول والخدمات البيئية

يوفر تقرير RDNA لمحة عامة عن أبعاد وتحديات التأثيرات على مجموعة من الأصول والخدمات البيئية.

(أ) الركام

تُقدَّر كمية الركام الناتج ما بين 41 إلى 47 مليون طن متري [5]، يأتي معظمه من القطاع السكني وقطاع الطرق، مقارنة بـ 26 مليون طن تم تقديرها في أواخر يناير 2024 [6] وتشير التقديرات إلى أن حوالي 10,000 شخص ما زالوا مدفونين تحت الأنقاض، مع تلوث الركام بشكل واسع بالذخائر غير المنفجرة (EO). ورغم صعوبة تقدير الكمية بدقة، إلا أن اثار الحرب على قطاع غزة في عام 2014 تشير إلى مستويات كبيرة من التلوث.

بالإضافة إلى ذلك، يُرجح أن المواد الخطرة الناتجة عن تدمير المخيمات، والتي تبلغ حوالي 2,297,102 طن، قد تكون ملوثة بمادة الأسبستوس. كما تُقدَّر المساحة المطلوبة للتخلص من الركام بحوالي 592 هكتارًا بحلول سبتمبر 2024، إذا لم يتم اللجوء إلى إعادة التدوير أو استعادة الموارد.

<u>تلوث التربة والمياه والهواء</u>

تلوث التربة والمياه

على الرغم من أن معظم الركام يُعتبر مواد خاملة من حيث الحجم، إلا أنه يشكل تهديدًا كبيرًا لجودة التربة والمياه بسبب التلوث. يعود ذلك إلى بقاء آلاف، وربما عشرات الآلاف، من عناصر الذخائر (بما في ذلك الذخائر البرية، والأسلحة الجوية، والعبوات الناسفة المرتجلة) المدفونة تحت الأنقاض.

كما تتسبب حركة الدبابات والمركبات العسكرية، إلى جانب عمليات الحفر، في التأثير على البنية الفيزيائية للتربة، مما يؤدي إلى انضغاطها، وتدهور جودة الأراضي الزراعية، وإزالة الغطاء النباتي كما يؤدي الى تقليل معدلات التغذية للمياه الجوفية .

ووفقًا للتقارير، تقوم إسرائيل بضخ كميات كبيرة من مياه البحر إلى الأنفاق تحت قطاع غزة، مما يزيد من تعقيد الوضع البيئي. إضافة إلى ذلك، تسبب تدمير قطاع الطاقة في إطلاق مركبات خطرة، تشمل حوالي 67 ميغاواط من أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية (PV)، وانبعاث مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور (PCBs) نتيجة تدمير المنشآت الكهربائية، بما في ذلك 1980 محولاً و125 محطة فرعية، إلى جانب تسرب النفط والوقود الناتجين عن تدمير 2700 مولد ديزل.

---

[5] 2024 سبتمبر تقييم للبيئة، المتحدة الأمم لبرنامج الأولية الحطام كمية تقييم

[6] 2024 يناير .(IDA) المؤقت الأضرار تقييم .المتحدة الأمم الأوروبي، الاتحاد الدولي، البنك

تلوث الهواء

تُعاني المنطقة من مستويات مرتفعة من تلوث الهواء ناتجة عن مصادر متعددة، تشمل الجسيمات الدقيقة (PM)، وأكاسيد النيتروجين (NOx)، وأكاسيد الكبريت (SOx)، والهيدروكربونات، وغبار المعادن الثقيلة، ومواد خطرة أخرى محمولة في الهواء. يعود هذا التلوث إلى استخدام أنواع غير معروفة من الأسلحة، والحرائق، وانهيار المباني. كما أن استخدام ذخائر الفسفور الأبيض، والغبار الناتج عن التدمير الواسع للمباني، وحرق المنشآت المختلفة، بما في ذلك المباني التجارية والصحية والصناعية، إلى جانب تدمير مرافق إدارة النفايات ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، وحرق وتدمير الغابات والمناطق الخضراء، قد ساهم بشكل كبير في تفاقم تلوث الهواء.

ويؤكد تقرير تقييم الأضرار واحتياجات التعافي (RDNA) على ضرورة إجراء اختبارات وفحوصات ميدانية متقدمة لتلوث المياه الجوفية والتربة والهواء في أسرع وقت ممكن لتحديد مستويات التلوث وآثاره الصحية والاقتصادية.

<u>إدارة النفايات والخدمات</u>

توقفت أنظمة إدارة النفايات الصلبة تمامًا عن العمل، حيث تعرضت مكبات النفايات الرئيسية في قطاع غزة للتدمير وأصبحت غير قابلة للوصول. أدى ذلك إلى ظهور أكثر من 140 موقع مكب مؤقت، يقع العديد منها بالقرب من مخيمات النازحين المكتظة. وتشير التقارير إلى تراكم حوالي نصف مليون طن من النفايات الصلبة في هذه المواقع المؤقتة الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، هناك مكبات عشوائية غير رسمية تحتوي على الركام، والذخائر غير المنفجرة، وبقايا بشرية، مما يفاقم من المخاطر البيئية والصحية. في كثير من الأحيان، تختلط الفضلات البشرية بالنفايات الصلبة، مما يسبب مخاطر صحية وبيئية خطيرة على السكان والمناطق المحيطة. وأظهرت تقييمات الأضرار في قطاع إدارة النفايات البلدية أنه بحلول نهاية مايو 2024، تعرضت حوالي 80-90% من مركبات جمع ونقل النفايات في غزة للتدمير أو لأضرار جسيمة، كما تم تدمير حوالي 6,156 حاوية نفايات بأحجام مختلفة. إلى جانب ذلك، تم تدمير أكثر من 20 مرفقًا لإدارة النفايات الطبية، والتي كانت قادرة على معالجة حوالي 2.5 طن من النفايات المعدية يوميًا، وتخدم أكثر من 140 مرفقًا صحيًا. نتيجة لذلك، يتم التخلص بشكل روتيني من كميات كبيرة من النفايات الطبية، بما في ذلك المواد الخطرة، مع النفايات البلدية، مما يزيد من المخاطر الصحية والبيئية بشكل كبير.

<u>المياه والصرف الصحي ومياه الأمطار</u>

تشير التقارير إلى أن 84.6% من أصول ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH) قد تعرضت لأضرار أو دُمّرت بالكامل. كما أن جميع محطات معالجة مياه الصرف الصحي في غزة تضررت أو دُمّرت، حيث تضررت خمس محطات بشكل كبير، بينما دُمّرت واحدة بالكامل. وقد أدى ذلك إلى تسرب مياه الصرف الصحي غير المعالجة واختلاطها بالركام والتربة، مما تسبب في تفاقم المخاطر الصحية والبيئية.

i) <u>تدمير المناطق الساحلية والموائل الطبيعية، ويشمل ذلك الأراضي الرطبة، البيئة البحرية، خط الساحل، الغابات، والمناطق الحرجية الأخرى</u>

تعرضت 342.71 هكتارًا (ما يعادل 34.4%) من إجمالي مساحة المنطقة الساحلية البالغة 995 هكتارًا للدمار في غزة. ورغم أن التأثيرات البيئية الكاملة للعملية العسكرية والعدوان الاسرائيلي والتدمير لم تُقيّم بعد بشكل شامل، إلا أن استعادة النظم البيئية الساحلية بعد تدميرها تُعد عملية بالغة التكلفة، حيث تتراوح تكلفة الاستعادة بين 80,000 و232,700 دولار أمريكي لكل هكتار.

تسبب تراكم النفايات على طول الساحل، وبناء وتفكيك الرصيف الأمريكي، وتصريف الرواسب والمواد الخطرة المحتملة (بما في ذلك تلك الناتجة عن القوارب العسكرية وقوارب الصيد المدمرة)، إلى جانب الأنشطة العسكرية، والحفريات، وعمليات التدمير، في أضرار كبيرة بالنظام البيئي البحري. وقد أثرت هذه العوامل سلبًا على التنوع الحيوي البحري، بما في ذلك مخزونات الأسماك المهمة بيئيًا واقتصاديًا (مثل مصائد الأسماك البحرية الصغيرة والقاعية)، إضافة إلى أنواع بحرية أخرى مثل السلاحف، والطيور البحرية، وسرطان البحر، والأعشاب البحرية.

يتطلب تعافي النباتات والحيوانات البحرية المتضررة من التلوث المزمن الناتج عن تدفق مياه الصرف الصحي إلى المياه الساحلية فترة زمنية تتراوح بين 10 و25 عامًا، بشرط وقف جميع مصادر التلوث بشكل كامل.

البيئة الأرضية

تأثرت البيئات الأرضية المزروعة وغير المزروعة في قطاع غزة بشكل كبير بسبب الحرب. تم تدمير أو إلحاق الضرر بأكثر من 56% من الأراضي الزراعية، بما في ذلك ما يقرب من 68% من جميع البساتين وحوالي 56% من الأراضي المزروعة، إلى جانب تضرر الكروم الوحيدة الموجودة. كما لوحظ أن الأضرار والانخفاض في الأراضي الصالحة للزراعة بنسبة تقارب 39% كانت واضحة في محافظة شمال غزة، بينما شهدت محافظة غزة زيادة في الأضرار بنسبة 10% من نوفمبر إلى ديسمبر 2023. بالإضافة إلى ذلك، قامت قوات الإحتلال الإسرائيلية باقتلاع أو حرق الأشجار عمدًا باستخدام الصواريخ وقذائف الدبابات. في ديسمبر 2023، أشار برنامج الأغذية العالمي إلى أن 70% من النازحين داخليًا في جنوب غزة لجأوا إلى حرق الأخشاب كمصدر للوقود، مما أدى إلى تقليص المناطق الحرجية والغابات، التي كانت محدودة بالأصل.

الأراضي الرطبة – وادي غزة

قدرت سلطة جودة البيئة أن أكثر من 50% من وادي غزة قد دُمر، إلى جانب خدمات النظام البيئي التي كان يوفرها. كما أدت العمليات العسكرية الاسرائيلية إلى اضطراب الموائل الطبيعية للطيور المهاجرة والعديد من الأنواع الحيوانية، مثل الثعابين وأنواع مختلفة من الزواحف. وما زالت الحاجة قائمة لإجراء مزيد من التقييمات لتحديد حجم الأضرار بشكل أدق.

ii) تغير المناخ

يؤدي تدمير الخط الساحلي، والأراضي الرطبة، والغابات، والمناطق الحرجية، واقتلاع الأشجار، والأراضي العشبية، بالإضافة إلى تدمير أنظمة إدارة النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي، والاستخدام المكثف للوقود من قبل القوات العسكرية الاسرائيلية، إلى زيادة تعرض قطاع غزة لتأثيرات تغير المناخ. تشمل هذه التأثيرات ارتفاع مستوى سطح البحر، والتآكل، والفيضانات، والأحداث المناخية المتطرفة. كما تُقدّر انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن إعادة بناء أكثر من 100,000 مبنى مدمر بحوالي 30 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون[7].
تشير دراسة تقييم الأضرار واحتياجات التعافي (RDNA) إلى أنه خلال أول 60 يومًا من الحرب، وصلت انبعاثات غازات الدفيئة إلى حوالي 281,315 طنًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يتجاوز الانبعاثات السنوية لـ 26 دولة وإقليمًا.
تدهور الحوكمة البيئية: أدت الحرب إلى توقف شبه كامل في الحوكمة البيئية في قطاع غزة. لم يتمكن موظفو معظم الهيئات والمؤسسات البيئية ومستشاروها من أداء مهامهم بسبب النزوح أو الظروف الأمنية، بينما اقتصرت الجهود على عمليات طارئة مثل جمع النفايات الصلبة وإزالة الأنقاض من الطرق الرئيسية.

تسبب تدمير معدات الرصد البيئي والمختبرات الرئيسية في الجامعات ومؤسسات الصحة العامة في تقليص فرص تحليل جودة التربة والمياه والهواء داخل غزة. كما أن القيود المفروضة على دخول الفرق والمعدات إلى القطاع تُعيق بشكل كبير فهم حجم الأضرار البيئية ومدى تأثيرها.
في الوقت الحالي، لا يمكن تنفيذ السياسات واللوائح البيئية أو تطبيقها بالكامل. لذلك، من الضروري تبني مبادئ حماية البيئة والمجتمعات المحلية خلال مرحلة ما بعد الحرب. كما ينبغي مراجعة اللوائح البيئية المتعلقة بإدارة الأضرار والخسائر وعمليات الإنعاش وإعادة البناء، مع تحديثها أو تعديلها عند الحاجة.
بالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير لوائح جديدة تُعنى بإدارة الركام وتضمن الامتثال للمعايير البيئية وبروتوكولات السلامة، خاصة في ظل محدودية قدرة سلطة جودة البيئة على الوفاء بمهامها ومسؤولياتها في الوقت الراهن.

[7] ..2024 .وغزة إسرائيل بين الصراع عن الناتجة الدفيئة غازات لانبعاثات متعددة زمنية لقطة .وآخرون .ب نيماك،

2. احتياجات واستراتيجية الانعاش وفق RDNA

اكدت استراتيجية الانعاش لقطاع البيئة، ضمن إطار تقييم الأضرار واحتياجات التعافي (RDNA)، بأن البيئة النظيفة تُعد حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان وشرطًا ضروريًا لتحقيق التنمية المستدامة. تم تضمين هذه الاستراتيجية في إطار نهج شامل يهدف إلى "إعادة البناء بشكل أفضل" وتعزيز الصمود في قطاع غزة، بما يتماشى تمامًا مع رؤية دولة فلسطين: "بناء فلسطين: التحول المؤسسي والاقتصادي".

تستند الاستراتيجية إلى الدروس المستفادة من التجارب السابقة، التي أظهرت أن طريقة إدارة جهود الاستجابة والانعاش يمكن أن تسهم إما في الحد من الضرر البيئي أو في تفاقمه. ومن هنا، ورغم الدمار الهائل والخسائر المادية والبشرية، تبرز فرصة فريدة لتعزيز الاستدامة البيئية من خلال اعتماد إدارة بيئية سليمة في جميع مراحل إعادة البناء. يمكن لهذا النهج أن يقلل من المخاطر المستقبلية، ويزيد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لنا كفلسطينيين، ويحقق الأهداف التنموية طويلة الأجل، كما يساهم في تلبية احتياجات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في قطاع غزة.

وبناءً على ذلك، تم دمج الاعتبارات البيئية في جميع جوانب الاستجابة والانعاش وإعادة الإعمار، من خلال تبني نهج تخطيط مكاني متكامل يبدأ من المراحل الأولى للعمليات.

وكما يظهر في الشكل أدناه، تعتمد استراتيجية انعاش قطاع البيئة نهجًا مرحليًا مبنيًا على ثلاث ركائز رئيسية. خلال السنوات الثلاث من تنفيذ استراتيجية سلطة جودة البيئة 2025-2027، من المتوقع أن يتم الانتهاء من الركيزة الأولى: "التحضير لإعادة بناء غزة"، بينما تدخل الركيزة الثانية: "إعادة بناء غزة" عامها الثاني من التنفيذ.

رؤية لتعافي قطاع البيئة في غزة:
قطاع بيئي مرن ومنتج من أجل رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية للفلسطينيين

الأهداف الاستراتيجية الرئيسية

1. إزالة الحطام والنفايات الخطرة، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة (UXO)، وإعادة تدويرها والتخلص منها بطرق آمنة بيئيًا، مع تنفيذ تدابير إزالة التلوث في المناطق الملوثة.
2. استعادة وإعادة بناء القطاعات وفقًا لمبادئ التعافي المستدام، مع التركيز على تقليل الأضرار البيئية والحد من التدهور.
3. خلق فرص عمل صديقة للبيئة، وتعزيز الفرص الاقتصادية، وتوفير مصادر غذائية للمجتمعات الريفية والحضرية في غزة.
4. استعادة وحماية الموارد الطبيعية في غزة، سواء البرية أو البحرية.
5. إعادة تأسيس وتعزيز شبكات الإدارة البيئية وأنظمة الرصد والمختبرات البيئية.

الركيزة الأولى: الاستعداد لإعادة إعمار غزة	الركيزة الثانية: إعادة إعمار غزة	الركيزة الثالثة: غزة صامدة
• إجراء تقييم شامل للأضرار البيئية، بما في ذلك تحديد المناطق الأكثر تضررًا. • وضع خطة لتعافي بيئي مستدام في غزة. • تطوير استراتيجية شاملة لإدارة الحطام. • البدء في إزالة الحطام والذخائر غير المنفجرة والنفايات الخطرة. • تنظيف وإصلاح المرافق الصحية وأنظمة إدارة النفايات. • تعزيز استدامة المأوى المؤقت، ومنشآت المياه والصرف الصحي، وأنظمة إدارة النفايات. • تنظيف واستعادة وحماية موارد المياه الجوفية. • تطوير القدرات وتنظيم برامج تدريبية لزيادة الوعي بأهمية الاستدامة البيئية.	قطاع البيئة: • تنفيذ استراتيجية شاملة لإدارة الحطام. • إعادة بناء مواقع إدارة المياه والنفايات. • معالجة التلوث في المناطق المتضررة. • إصلاح أو شراء قوارب الصيد ومعدات الصيد الجديدة. • تنظيف النظم البيئية المتضررة، مثل الأراضي الزراعية، ووادي غزة، والمناطق الساحلية. • توفير فرص لتطوير القدرات وتنظيم برامج تدريبية. • تطوير خطة إدارة متكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في غزة. القطاعات الأخرى: • دمج إزالة الحطام والنفايات الخطرة في أنشطة تقييم الأضرار البيئية. • تطبيق أنظمة متقدمة لإدارة النفايات. • تخضير الشوارع والأسطح لتعزيز البيئة الحضرية. • استعادة الأراضي الزراعية لتحسين الأمن الغذائي. • إصلاح واستعادة أنظمة إمدادات المياه. • تنفيذ استراتيجية تنظيف واستعادة المياه لمعالجة قضايا أمن المياه. • توفير خدمات جمع النفايات وإعادة تدويرها. • دعم مشروعات الطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد على الوقود التقليدي. • تقديم برامج لبناء القدرات المتعلقة بالقطاعات البيئية والقضايا ذات الصلة. • تعزيز التنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة لضمان تعافي شامل ومستدام.	قطاع البيئة: • تنظيف واستعادة موارد المياه الجوفية لضمان توفير مياه آمنة وموثوقة. • الاستثمار في تنفيذ خطة إدارة متكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في غزة. • تعزيز جهود استعادة المناظر الطبيعية، خاصة في وادي غزة والنظم البيئية البرية والبحرية الأخرى. • تحديث قطاع الثروة السمكية، بما في ذلك تطوير مواقع الاستزراع المائي. • استعادة خدمات إدارة النفايات الصلبة والصرف الصحي بشكل كامل. قطاعات الأخرى: • تخضير المناطق الحضرية والبنية التحتية لتعزيز جودة البيئة. • دعم مشاريع حصاد مياه الأمطار للمباني والمرافق في غزة. • تنظيم برامج لبناء القدرات المتعلقة بالقطاعات البيئية والقضايا ذات الصلة. • الاستمرار في تنفيذ استراتيجية تنظيف واستعادة المياه لضمان أمن المياه. • وضع خطط شاملة للتعامل مع الكوارث والنزاعات، لتمكين المجتمعات من الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة الكوارث المستقبلية.

2.1 تحليل تدخلات الأولوية في RDNA من منظور سلطة جودة البيئة

تم تحديد مجموعة من الأولويات الواردة بالتفصيل في استراتيجية انعاش قطاع البيئة لتنفيذها. وقد أعادت سلطة جودة البيئة ترتيب هذه الأولويات بما يتناسب مع مسارات عملها الأساسية، والتي تشمل:

i) تطوير القدرات

يتضمن هذا المحور توفير التدريب وزيادة الوعي حول مفاهيم الاستدامة البيئية، إلى جانب تقديم المساعدة الفنية عند الحاجة. ولتحديد نطاق هذا المحور ومحتواه، من المتوقع إجراء تقييم لاحتياجات السياسات وتقييم قدرات الجهات ذات الصلة، بما في ذلك سلطة جودة البيئة نفسها.

تم تحديد المعدات اللازمة لتعزيز الحوكمة البيئية ومواجهة تحديات تغير المناخ، وتشمل:

- أنظمة مراقبة متطورة.
- نظام تخزين بيانات خاص بالتربة والمياه والهواء.
- مختبرات لتحليل البيانات.

من خلال تطوير هذه القدرات، يمكن البدء في معالجة انهيار الحوكمة البيئية في قطاع غزة، الذي أُشير إليه في القسم السابق. كما يُتوقع أن يُسهم تطوير القدرات في تسريع تحقيق الهدف الرابع: "إعادة ترتيب الهيكل المؤسسي وتحديث التشريعات البيئية، مما يعزز كفاءة الحوكمة البيئية ويزيد من التعاون الدولي"، كما هو موضح في استراتيجية سلطة جودة البيئة عبر القطاعية.

تتوقع سلطة جودة البيئة تطوير قدرات كافية لتمكينها من إدارة الحوكمة البيئية بشكل فعال في قطاع غزة خلال السنوات الثلاث القادمة. يشمل ذلك إنشاء نظام متكامل للمراقبة والتفتيش ومنح الموافقات البيئية بما يتماشى مع متطلبات القانون.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تضمن القدرات المطورة تحديث القوانين واللوائح البيئية باستمرار، لضمان توافق أنشطة إعادة الإعمار مع قانون البيئة الفلسطيني. كما ينبغي أن تتمكن سلطة جودة البيئة من تقييم مدى دمج الاعتبارات البيئية في جميع مراحل الاستجابة والتعافي وإعادة الإعمار، مع استخدام نهج تخطيط مكاني متكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ii) تقييم شامل للأضرار البيئية، بما في ذلك تحديد المناطق الأكثر تضررًا

أظهر التحليل المذكور في القسم السابق وجود فجوات كبيرة في البيانات تعيق الفهم الكامل للأضرار البيئية وأبعادها الحقيقية. ولتطوير حلول فعّالة ومناسبة، هناك حاجة ملحة لإجراء مجموعة من التقييمات، تشمل:

- تقييم التنوع الحيوي.
- تقييم الأضرار في المناطق الساحلية (بما في ذلك المنطقة الشاطئية).
- تقييم تلوث المياه الجوفية.
- تقييم تلوث التربة.
- دراسات لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي للأنشطة المتعلقة بإعادة الإعمار والانعاش.

كما تدعو سلطة جودة البيئة إلى إجراء تقييم خاص بانبعاثات الكربون الناتجة عن العمليات العسكرية وما بعدها، نظراً لدورها الكبير في تفاقم أزمة المناخ العالمية.

تهدف سلطة جودة البيئة إلى استخدام البيانات والنتائج الناتجة عن هذه التقييمات للوفاء بالتزامات فلسطين في التقارير الخاصة بالاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف (MEAs)، مثل تلك المتعلقة بالمناخ، والتنوع البيولوجي، والتلوث. وتشمل هذه التقارير أيضًا المساهمات المحددة وطنياً.

من المتوقع أن تتضمن النسخة المحدثة القادمة من تقرير حالة البيئة، كما هو مذكور ضمن الهدف الرابع في استراتيجية سلطة جودة البيئة عبر القطاعية، قسماً مخصصاً لغزة يعكس نتائج هذه التقييمات بشكل مفصل.

iii) إدارة الركام

تعتمد استراتيجية الانعاش[8] على إطار إدارة الركام المتفق عليه كأساس رئيسي، مع إيلاء اهتمام خاص لإدارة الركام المختلط بالبقايا البشرية، والتعامل مع مخاطر الركام الملوث بالذخائر غير المنفجرة (UXO) والنفايات الخطرة.

تعمل سلطة جودة البيئة على مراجعة وتحديث نظام إدارة النفايات الخطرة - التعليمات الخاصة رقم 6 لعام 2021، لضمان توافقه مع إطار إدارة الركام، بما يحقق الأهداف الموضحة تحت الهدف الأول في استراتيجية البيئة عبر القطاعية.

iv) مسح الذخائر غير المنفجرة (UXO) في الأراضي الزراعية وتقييم مخاطر مواقع الركام

لتحديد مدى تلوث الأراضي الزراعية بالذخائر غير المنفجرة، يجب إعطاء الأولوية لدعم عمليات التخلص من الذخائر غير المنفجرة (UXO) عند توفر الظروف الأمنية المناسبة. يتطلب ذلك وجود فرق مدربة ومؤهلة تقنيًا للتعامل مع هذه الذخائر بأمان وكفاءة.

ستعمل سلطة جودة البيئة على تجميع الإرشادات والتعليمات وإجراءات التشغيل القياسية (SOPs) التي يصدرها الشركاء، لضمان توافقها مع القوانين واللوائح البيئية السارية. كما ستبذل الجهود لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين جميع الشركاء المعنيين.

v) تنظيف وإصلاح المرافق الصحية وأنظمة إدارة النفايات

للحد من مخاطر أنواع النفايات وتقليل التدهور البيئي الناجم عنها، ستقوم سلطة جودة البيئة بتجميع الإرشادات والتعليمات وإجراءات التشغيل القياسية (SOPs) التي يتم تطويرها من قبل الشركاء. ستعمل أيضًا على ضمان توافق هذه الإرشادات مع القوانين واللوائح البيئية القائمة. بالإضافة إلى ذلك، ستسعى سلطة جودة البيئة إلى تعزيز تبادل المعرفة بين الشركاء لضمان تنسيق الجهود وتحقيق نتائج فعّالة ومستدامة.

vi) تعزيز استدامة المأوى المؤقت، وإمدادات المياه، ومرافق الصرف الصحي، وإدارة النفايات

ستعمل سلطة جودة البيئة على جمع الإرشادات والتعليمات وإجراءات التشغيل القياسية (SOPs) التي يتم تطويرها من قبل الشركاء، لضمان توافقها مع القوانين واللوائح البيئية المعتمدة. بالإضافة إلى ذلك، ستسعى سلطة جودة البيئة إلى تعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين الشركاء لتحقيق تنسيق فعّال وتحسين استدامة هذه المرافق والخدمات.

vii) استراتيجية تنظيف وإعادة تغذية خزان المياه الجوفية في قطاع غزة:

ستقوم سلطة جودة البيئة بجمع الإرشادات والتعليمات وإجراءات التشغيل القياسية (SOPs) التي يتم إعدادها من قبل الشركاء، مع ضمان توافقها مع القوانين واللوائح البيئية السارية. بالإضافة إلى ذلك، ستعمل سلطة جودة البيئة (السلطة) بنشاط على تعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين جميع الشركاء لتحقيق تنسيق أفضل واستعادة مستدامة لخزان المياه الجوفية.

[8] للعمليات المتطلبات من الأدنى الحد ويحدد التوجيهية المبادئ يحدد "الحطام لإدارة إطارا" وشركاؤها المتحدة الأمم وضعت.

3. دور سلطة جودة البيئة في إعادة إعمار قطاع غزة في سياق استراتيجية سلطة جودة البيئة عبرالقطاعية 2025-2027

بصفتها الجهة المسؤولة عن الإشراف وتنظيم الشؤون البيئية في فلسطين، تضطلع سلطة جودة البيئة بالمهام التالية:

1. تطوير وتنفيذ السياسات والقوانين واللوائح البيئية.
2. تنسيق جهود المؤسسات الحكومية الفلسطينية المعنية بالبيئة، إلى جانب البلديات والمنظمات غير الحكومية (NGOs) والقطاع الخاص.
3. إدارة التنسيق مع الجهات المانحة لدعم الأنشطة البيئية في فلسطين.

في الوقت الحالي، لا توجد سلطة جودة البيئة بشكل فعلي في قطاع غزة، ولكن وجودها هناك يُعد أمرًا أساسيًا لتحقيق الحوكمة البيئية. يجب أن تبدأ عملياتها فور توفر الظروف المناسبة، بما يتماشى مع الخطط والتوقعات الموضوعة.

ولربط الاستراتيجية سلطة جودة البيئة عبر القطاعية 2025-2027 باستراتيجية قطاع البيئة في قطاع غزة بهدف إنشاء هيكلية متكاملة للحوكمة البيئية في القطاع (كما هو موضح في الشكل أدناه)، ستقوم سلطة جودة البيئة بما يلي:

- الاستفادة من المعرفة والأدوات المقدمة من الشركاء المشاركين في إعادة إعمار قطاع غزة

ستعمل سلطة جودة البيئة على تجميع المنتجات المعرفية، بما في ذلك الإرشادات والتعليمات وإجراءات التشغيل القياسية (SOPs) التي يتم تطويرها من قبل الشركاء، بما يتماشى مع اختصاصاتها. ستشمل هذه الجهود مجالات مثل إدارة الركام والنفايات الخطرة (بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة)، والبناء المستدام، والاقتصاد الأخضر، والطاقة الخضراء. وستكون هذه المعرفة أساسية في توجيه وتعديل الإجراءات لتحقيق الهدف الرابع:

"إعادة تنظيم الترتيبات المؤسسية وتحديث التشريعات البيئية، مما يعزز كفاءة الحوكمة البيئية ويزيد التعاون الدولي"، وهو هدف ينطبق على جميع أنحاء فلسطين.

- تعزيز مشاركة المعرفة وبناء القدرات لإرساء هيكلية الحوكمة البيئية في قطاع غزة

ستعمل سلطة جودة البيئة على تطوير القدرات اللازمة لمراقبة الوضع البيئي بشكل مستمر من خلال إنشاء واستخدام بيانات موثوقة لدعم اتخاذ القرارات، بما في ذلك تطبيق السياسات واللوائح البيئية الحالية. كما سيتم تحديد الثغرات والمجالات التي تحتاج إلى تحسين في الأطر البيئية القائمة، وتحديثها لضمان تحقيق حوكمة بيئية أكثر كفاءة واستدامة.

رؤية سلطة جودة البيئة لقطاع البيئة (2025-2027)

البيئة الفلسطينية بجميع مكوناتها وأشكالها محمية ومستدامة للأجيال القادمة، من خلال تخطيط منهجي وسياسات بيئية فعالة واستراتيجيات قطاعية ومشتركة، مدعومة بخطط عمل واضحة وقابلة للتنفيذ.

الأهداف الاستراتيجية الرئيسية:

1. الحد من مستويات التلوث البيئي والسيطرة عليها بشكل فعال.
2. الحفاظ على البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي وإدارتهما بطريقة مستدامة.
3. تبني تدابير للتكيف مع آثار تغير المناخ، والحد من التصحر، وتعزيز الاستعداد للكوارث البيئية والطوارئ.
4. تحديث وتفعيل التشريعات البيئية وتعزيز الإطار المؤسسي ليكون أكثر كفاءة وفاعلية، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي.
5. رفع مستويات الوعي البيئي، وتعزيز المعرفة والسلوك البيئي السليم، وضمان دمجها في الممارسات اليومية.

توجيه الوزارات والهيئات في جميع انحاء فلسطين:

- تلتزم الوزارات والهيئات القطاعية بتطبيق قانون البيئة الفلسطيني ولوائحه، وتسهم بفعالية في تعزيز الحوكمة البيئية في فلسطين.
- تضمين الاعتبارات البيئية في مختلف القطاعات، بما يتماشى مع الاتفاقيات المعتمدة ضمن إطار مشروع التوأمة.

أداء وظيفة سلطة جودة البيئة في جميع انحاء فلسطين:

تضطلع سلطة جودة البيئة بدور الإشراف العام وتُعد السلطة التنظيمية المسؤولة عن الشؤون البيئية، وذلك من خلال:

- تطوير وتنفيذ السياسات والقوانين واللوائح البيئية.
- تنسيق جهود المؤسسات الحكومية الفلسطينية ذات الصلة بالبيئة، إلى جانب البلديات، والمنظمات غير الحكومية (NGOs)، والقطاع الخاص.
- تنظيم وتنسيق التعاون بين الفلسطينيين والجهات المانحة لدعم الأنشطة البيئية في قطاع غزة والضفة الغربية.

إعادة بناء قطاع غزة: إنشاء هيكل الحوكمة البيئية:

- الاستفادة من المعرفة والأدوات المقدمة من الشركاء في إعادة إعمار قطاع غزة: جمع الإرشادات والتعليمات وإجراءات التشغيل القياسية (SOPs) التي أعدها الشركاء، بهدف تطوير القدرات وضمان توافقها مع القوانين واللوائح البيئية الحالية.
- الدعوة/تسهيل تبادل المعرفة وتعزيز القدرات: لدعم مراقبة الوضع البيئي بشكل مستمر وإنشاء هيكلية فعّالة للحوكمة البيئية.

ثانياً : النتائج المحققة وتحقيق الاستهدافات وتحليلها خلال الأعوام 2017-2023

1. تحليل نتائج واستهدافات سلطة جودة البيئه خلال الأعوام 2017-2023

قامت سلطة جودة البيئه باعداد استراتيجيه للاعوام 2017-2023 ومن ثم قامت بمراجعتها بعد مرور نصف المدة واعدت استراتيجيه معدله للاعوام 2020-2023. لم تتغير الأهداف الاستراتيجيه في الاستراتيجيه المعدله ولكن تم ادخال تدخلات سياساتيه ومؤشرات جديده. لقد تم استعراض في الجزء السابق ما تم إنجازه من قبل سلطة جودة البيئه في كل قطاع من القطاعات الفرعيه خلال الفترة 2017-2023. اما في هذا الجزء فسيتم مناقشة وتحليل ما تم إنجازه من قبل سلطة جودة البيئه في تدخلاتها المنفردة مقابل ما تم التخطيط له من اهداف ونتائج بعد التحديث النصفي بالاستعانه بالمؤشرات حسب جدول 1 ملحق 1. إن النتائج والتحليل ستكون إزاء كل هدف من اهداف الاستراتيجيه كما يلي:

الهدف الأول : مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة

من أجل **ضبط معدلات التلوث والحد منها** عززت سلطة جودة البيئة من إجراءات الرقابه والتفتيش البيئي حيث تم اجراء جولات رقابيه مستمره على أبراج الاتصالات ومحطات البث الراديوي والمنشأت الصناعيه ورصد المنشأت المخالفه والزامها بتصويب وضعها وتحويل العديد من المخالفات البيئيه الى القضاء، والاستجابة لكافة الشكاوي البيئيه والعمل على متابعتها، وإعطاء الموافقات البيئيه للمنشأت الصناعية والمصانع و أبراج الاتصالات وغيرها. إضافة الى تسجيل المبيدات الزراعيه ومنح تصاريح استيراد للمبيدات والاسمدة، إضافة الى ذلك تم بناء قدرات 15 كادر من كوادر الشرطة البيئيه والضابطيه الجمركيه وسلطة جودة البيئة في مجالات التفتيش وتطبيق القانون وتبادل الخبرات في مجال العمل البيئي. جدول 1 ملحق 1 يظهر بأن سلطة جودة البيئة قد حققت استهدافاتها وتقدما ملحوظا في موضوعي عدد جولات الرقابة والتفتيش البيئي المنفذة وعدد الحالات المخالفة التي تم ضبطها وتصويب وضعها تمكنت سلطة جودة البيئة من ضبط العديد من حالات تهريب النفايات عبر الخط الأخضر/ المستوطنات. ولكنها حققت ما يقارب نصف الاستهداف في عدد الموافقات البيئية الممنوحة لعام 2022. من الواضح أن هناك زيادة في الموافقات البيئية الصادرة وهذا يدل على أن العمل بتطبيق السياسة الوطنية للتقييم البيئي جاري العمل به وأن هناك التزام من قبل المستثمرين بهذه السياسة التي تفرض على كافة مشاريع البنية التحتية والمنشآت الصناعية والتطويرية أن تحصل على تلك الموافقة كمتطلب للترخيص، حيث أن هذه الموافقة تلزم تلك المنشآت بمراعاة تطبيق الاجراءات التخفيفية اللازمة للحفاظ على البيئة وحمايتها وتقليل الأثر الواقع عليها. وبهدف **ضبط ملف إدارة النفايات الخطرة وطنيا،** أصدرت سلطة جودة البيئة التقرير الوطني الأول للنفايات الخطرة في فلسطين 2015-2016 وأصدرت دليل توجيهي لجرد النفايات الخطره في فلسطين في اطار اتفاقية بازل، كما قامت بتعزيز مراقبة تهريب النفايات الخطرة العابرة للحدود والقادمة من داخل الخط الأخضر وضبطت العديد من تلك النفايات ونجحت بإرجاعها الى مصدرها وفقا لأحكام اتفاقيه بازل بشأن النفايات الخطره، كما شاركت في مؤتمر الأطراف لاتفاقيات بازل واستوكهولم وروتردام حيث تم انتخاب فلسطين للمره الثانيه عضوا ورئيسا للمكتب التنفيذي لاتفاقيه بازل.

الهدف الثاني : البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مُصانان ومُداران بطريقة مستدامة

بهدف زيادة **رقعة المساحات الخضراء والمحافظه على مواقع التراث الطبيعي والتنوع الحيوي والمحميات الطبيعيه** قامت سلطة جودة البيئة بتحديث الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع الحيوي في دولة فلسطين 2023 والتي تتواءم مع الاطار العالمي للتنوع الحيوي لما بعد 2020 حيث كانت من أوائل الاستراتيجيات التي يتم تحديثها عالميا بالتناغم مع الاطار العالمي الجديد.

جدول 1 ملحق 1 يظهر أن المؤشر الأول (عدد الأصناف المهددة بالانقراض) ثابتا منذ ست سنوات سواء في الأصناف النباتية أو تلك الحيوانية، في حالتنا الفلسطينية ربما يعتبر الثبات على قيمة هذا المؤشر انجازا رغم أن هناك حاجة الى بدء العد العكسي لهذه الأصناف أي ايلاء الأصناف المهددة الاهتمام وسحبها من تلك القائمة لتصبح غير مهددة، هذا بالتأكيد يتطلب جهودا وامكانيات عالية جدا، عدا عن المتطلب الأساسي وهو السيطرة الكاملة على جميع أراضي دولة فلسطين حيث أن وجود الاحتلال يعتبر سببا رئيسيا في تهديد الأصناف وفي اعاقة العمل على حمايتها ولقد أعدت سلطة جودة البيئة التقرير الوطني السادس للتنوع الحيوي وإعداد الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للأنواع الغريبة الغازية 2023 وتم اعداد مسح شامل للأنواع الغريبة الغازية في الضفة الغربية ضمن الاستراتيجة الوطنية للانواع الغريبة الغازية. كما تم اعداد دليل حماية الحياة البرية.

جدول 1 ملحق 1 يظهر بأن سلطة جودة البيئة قد حققت استهدافاتها وتقدما ملحوظا في عدد المحميات الطبيعية التي لها خطة إدارة معتمدة ومفعلة وكذلك في نسبة مساحة المحميات الطبيعية إلى المساحة الكلية لأراضي الدولة. فقد تم اعتماد الشبكة الوطنية للمحميات الطبيعية في فلسطين 2023 واعداد 8 خطط لادارة محميات طبيعيه. تم انجاز الشبكة الوطنية للمحميات الطبيعية حسب

المعايير الدولية لاتفاقية التنوع الحيوي الدولية ومعايير الاتحاد الدولي لصون الطبيعة وبناء على دراسات علمية ومسحية تطبيقية وعملية، حيث تم الغاء بعض المحميات الطبيعية التي كانت معلنة من قبل الاحتلال لاسباب احتلالية ودون أي دراسات علمية او أسس ومعايير دولية للحفظ. واصبح عدد المحميات الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة 28 محمية طبيعية ولكن مع تعديلات في المساحات ودمج بعض المحميات لتصبح نسبة مساحة المحميات الطبيعية إلى المساحة الكلية لأراضي الدولة حوالي 9% ,وهي بذلك حققت الاستهداف المطلوب وهذا يعتبر انجاز جيد جدا حيث أن زيادة هذه النسبة في ظل الوضع الحالي الفلسطيني من وجود الاحتلال وممارساته ضد الطبيعة والبيئة يعتبر ايضا أمرا غاية في الصعوبة.

وفي سياق اخر يتم العمل حاليا على تحديث المخطط التنموي المكاني الشامل لدولة فلسطين 2050 وتم إعداد التقرير الوطني الرابع لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الاحيائية وكذك انجاز الاطار الوطني الفلسطيني للسلامة الاحيائية.

الهدف الثالث :الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي وللتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، وللحد من التصحر، ومواجهة الكوارث والطواريء البيئية مُتخذة ومُتبناه

إستجابة لتحديات ظاهرة التغير المناخي وتقديرا لحجم وخطورة تلك الآثار على مسيرة التنمية بقطاعاتها المختلفة فقد سعت دولة فلسطين إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الهامة للحد من الآثار السلبية لظاهرة التغير المناخي وكذلك لمشاركة المجتمع الدولي في التعامل مع الظاهرة في مجالي التكيف مع التغيرات المناخية وكذلك الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وعليه فقد اتخذت الحكومه العديد من الاجراءات في كافة النواحي القانونية والمؤسسية والتخطيطية وبناء القدرات وفيما يلي أهم تلك الإجراءات:

- بدأت فلسطين في المشاركة في كافة مؤتمرات الأطراف لاتفاقية الامم المتحدة الإطارية لتغير المناخ منذ العام 2009. وما زالت تشارك في هذه المؤتمرات وكان لها مشاركة لافتة في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين الذي عقد في دولة الامارات عام 2023 ولأول مرة في تاريخ مشاركاتها كان لدولة فلسطين جناح خاص.
- تم تشكيل اللجنة الوطنية لتغير المناخ في العام 2010 وتم تحديثها عام 2018 بقرار صادر عن مجلس الوزراء حيث ضمت اللجنة جميع الشركاء ذوي العلاقة في هذا الجانب حيث اشتمات على ممثلين عن المؤسسات الحكومية ومؤسسات البحث العلمي وممثلين عن القطاع االخاص و عن المنظمات الأهلية.
- تم تسليم الأمين العام للأمم المتحدة الوثيقة الرسمية لانضمام فلسطين لإتفاقية الأمم المتحدة الأطارية لتغير المناخ أثناء انعقاد مؤتمر الأطراف الواحد والعشرين للاتفاقية الذي عقد في باريس بتاريخ 13 ديسمبر 2015.
- تم الاعلان عن الانضمام الرسمي لدولة فلسطين كطرف في الاتفاقية الأطارية بتاريخ 17 مارس 2016.
- تم توقيع فلسطين والمصادقة على اتفاقية باريس حول التغير المناخي في 2016/4/22 من قبل الرئيس الفلسطيني في حفل التوقيع الذي عقد في مدينة نيويورك وقد كانت فلسطين من أوائل الدول التي وقعت وصادقت على الاتفاقية.
- تم دخول اتفاقية باريس حيز التنفيذ بتاريخ 2016/11/4.
- تم إختيار سلطة جودة البيئة من قبل مجلس الوزراء لتصبح "الجهة الوطنية المعينة للدولة" لصندوق المناخ الاخضر من أجل الوصول الى المصادر المالية المتوفرة عن طريق الصندوق.
- سلمت الحكومه الفلسطينيةالأمين التنفيذي لإتفاقة الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ تقرير البلاغ الوطني الأول حول التغير المناخي[9]. وكذلك الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ[10] بتاريخ 11 نوفمبر 2016. وتم كذلك تسليم تقرير المساهمات المحدده وطنيا عام 2017 وتسليم تقرير محدث عام 2021[11]. لقد تم أيضا وضع 14 خطة عمل تنفيذية لمشاريع التكيف والتخفيف لستة قطاعات من اصل اثني عشر قطاعا وهي الأكثر القطاعات تأثرا والتي وردت في تقرير المساهمات المحددة وطنيا وهي الزراعة والطاقة والصحة والمواصلات والنفايات الصلبه والمياه. وفيما يلي ملخص للخطط التنفيذيه:
  - خطة معالجة المياه والمحافظة عليها[12]: الخطة تهدف إلى زيادة كمية المياه في فلسطين وذلك بمعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها وتنفيذ مشاريع حصاد المياه.
  - تطوير البنية التحتيه لشبكات توزيع المياه[13]: الخطة تهدف إلى الحفاظ على المياه وزيادة كمية المياه في فلسطين وذلك بتقليل الفاقد من شبكات توزيع المياه وتنفيذ مشاريع شبكات لجمع مياه الامطار.

[9] تقريرتقرير البلاغ الوطني الأول حول التغير المناخ 2017

[10] الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ 2017

[11] تقارير المساهمات المحدده وطنيا 2017، 2021

[12] The State of Palestine's NDC implementation plans: Water- Water treatment and conservation (2021)

[13] The State of Palestine's NDC implementation plans: Water- Water- Improving water networks infrastructure (2021)

- تطوير البنية التحتية لمصادر المياه[14]: الخطة تهدف إلى الحفاظ على المياه وزيادة كمية المياه في فلسطين وذلك بإعادة تاهيل البنية التحتيه لمصادر المياه ويشمل ذلك الينابيع والقنوات والابار الجوفيه.
- تطوير خطة لرفع الوعي وبناء القدرات في مواضيع الوقايه من الامراض المرتبطه بتلوث المياه والصرف الصحي والغذاء[15]: تهدف الخطة الى تدريب ورفع الوعي لدى الاخصائيين العاملين في القطاع الصحي وخاصة النساء للوقاية من الامراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والغذاء، كما تهدف الخطة الى رفع الوعي المجتمعي وخصوصا النساء في مواضيع الوقايه من تلك الامراض.
- خطة تطوير أنظمة السلامة والمراقبة للمياه والغذاء والصرف الصحي[16]: تهدف الخطة الى تطوير أنظمة السلامه والمراقبه لتخفيف الهشاشه لدى المجتمع نتيجة الامراض المرتبطة بالمياه والغذاء والصرف الصحي نتيجة تغير المناخ.
- تخطيط وإدارة الأراضي المقاومة للمناخ[17]: تهدف الخطة إلى زيادة التشجير والتخضير وتطوير المراعي، وزيادة مخزون الكربون في الكتلة الحيوية النباتية والمواد العضوية في التربة من خلال زراعة الغابات وتنمية المراعي.
- خطة تخفيض الانبعاثات في قطاع المواصلات[18]: تهدف الخطة إلى زيادة عدد السيارات الكهربائية واستبدال السبارات القديمة وعمل برامج مراقبه للسيارات لتخفيف انبعاث العوادم.
- تشجيع الاستخدام المستدام للمواصلات[19]: تهدف الخطة الى تشجيع استخدام النقل العام والباص السريع.
- خطة تطوير إدارة النفايات الصلبه[20].
- خطة تخفيض الانبعاثات الناتجة من قطاع النفايات الصلبه[21]: الخطة تهدف إلى تخفيض الانبعاثات وذلك ببناء البنية التحتية لاستغلال غاز الميثان لانتاج الطاقة.

للحد من ابعاثات غازات الدفيئه، اعدت سلطة جودة البيئة خطط عمل تنفيذية لبعض المساهمات المحدده وطنيا لتقليل انبعاثات غازات. المؤشر المتوفر حول هذه النتيجة (جدول 1 ملحق 1) هو معدل انبعاثات غازات الدفيئة (طن مكافيء ثاني اكسيد الكربون)، هذا الرقم من الواضح أنه في ازدياد في فلسطين بوتيرة طفيفة، والتوقعات بأن لا يكون هناك قريبا توقف أو ثبات لهذا الرقم لانه بالاساس يعتبر الأقل مقارنة بما يتوفر في دول المنطقة أو في دول شبيهة. فلسطين تعتمد بالكامل تقريبا على امدادات الطاقة المستوردة وبالاخص الكهرباء والمنتجات النفطية من دولة الاحتلال. ويتم تزويد جميع الاحتياجات الوطنية من الكهرباء تقريبا في الضفة الغربية بما فيها القدس من محطات توليد الطاقة في دولة الاحتلال مما يعني حدوث عملية انبعاث غازات الدفيئة داخل دولة الاحتلال وليس داخل أراضي فلسطين. وبما أن اهتمام فلسطين كغيرها من الدول النامية أو الدول الأقل نموا يكمن في التكيف مع ظاهرة التغير المناخي أكثر منه مع الحد تلك الظاهرة الا أنها تعمل أيضا بالتوازي على اتخاذ الاجراءات والسياسات والتدخلات الهادفة الى الحد من تلك الظاهرة.

للمساهمة في الحد من أثار التغير المناخي والتصحر، نفذت سلطة جودة البيئة مشروع التكيف المناخي مع وزارة الزراعه وتقييم النشرات الفنيه للزراعه الذكيه مناخيا، وقامت سلطة جودة البيئة بالتعاون مع المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد) بإنجاز تقرير حول حالة التصحر وتدهور التربة في فلسطين حيث تم تحديد المناطق المتأثرة بالتصحر وإعداد خرائط التصحر والجفاف لدولة فلسطين باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد بدراسة منحنى التغير في الغطاء النباتي وتحليل قرائن الغطاء النباتي وكذلك بمراقبة الجفاف الزراعي والمناخي وتم دراسة منحنى التغير في الغطاء النباتي وتحديد المناطق المتدهورة. لقد تم ذلك بتحليل ارشيف الصور الجوية والفضائية في الفترة 2000-2014 والجفاف من عام 2000-2019. أظهرت التحاليل وجود 57 نقطة ساخنة منها 51 نقطة في الضفة الغربيه و 6 في قطاع غزة. كما ظهر أن التغيرات في الغطاء

[14] The State of Palestine's NDC implementation plans: Water- -Water-- Improving water sources infrastructure (2021)

[15] The State of Palestine's NDC implementation plans: Health – Increasing awareness and capacities for disease prevention (2021)

[16] The State of Palestine's NDC implementation plans: Health – Developing safety and monitoring systems for water, food and sanitation (2021)

[17] The State of Palestine's NDC implementation plans and policy recommendations: Agriculture – Climate- resilient land planning and management (2021)

[18] The State of Palestine's NDC implementation plans: Transport – Reducing emissions in the road transport sector (2021)

[19] The State of Palestine's NDC implementation plans: Transport – Promoting sustainable road usage (2021)

[20] The State of Palestine's NDC implementation plans: Waste- Improving waste management (2021)

[21] The State of Palestine's NDC implementation plans: Water- Reducing emissions in the waste management sector (2021)

النباتي كمدلول للتدهور خلال تلك الفترة تصل في فلسطين نسبة 39.2% من المساحة الكلية. لقد كانت نسبة التدهور حسب المسبب كالتالي: التدهور الكيميائي 2.98% والتعدين والمحاجر 8% والتوسع العمراني 0.91% والانجراف المائي 50.8% وتدهور غير محدد السبب 2.6 % و34.6 % اراضي مستقرة[22]. في الاستراتيجيه الحاليه، تم اعتماد مؤشر نسبة الأراضي المهددة بالتصحر لقياس مدى تحقق استهداف مكافحة التصحر، حيث أن هناك ارتباط كبير بين ظاهرة التغير المناخي وبين ظاهرة التصحر، الا أن الرقم المتوفر حول هذا المؤشر هو ما نسبته 16.5% من أراضي الدولة هو رقم ثابت حتى تاريخه، ربما يكون المحافظة على ثبات هذا الرقم وعدم الزيادة هو انجاز بحد ذاته للسيطرة على عدم توسع رقعة التصحر، في المقابل نعتقد أن ثمة سبب آخر لثبات هذا الرقم وهو عدم وجود رقم محدث أكثر دقة بالخصوص، ما يتطلب العمل الجاد على توفير أرقام دورية حول هذا الأمر من أجل امكان وضع الخطط والتدخلات اللازمة لمكافحة التصحر والحد منه.
وبالتعاون مع البنك الدولي تم اعداد تقرير المناخ والتنمية في فلسطين الذي وضع عدة سيناريوهات للتعامل مع تغير المناخ لتحقيق التنمية.

هدف الرابع: المنظومة التشريعية البيئية محدثة ومفعلة ومتكاملة، والإطار المؤسسي البيئي مُمَكَّن وكفؤ، والتعاون الدولي مُعَزَّز

تم اعتماد الاطار العام لتطوير سلطة جودة البيئة وتعزيز التنمية البيئية المستدامة في فلسطين وذلك بتبني مجلس الوزراء لعدد من القضايا المحورية المتعلقة بسلطة جودة البيئة والتي لها الأثر الكبير في الاصلاح الاداري والمالي حيث تركزت تلك المحاور في تحديث شامل للمنظومة التشريعية الخاصة بقطاع البيئة وتشكيل فريق وطني للمعلومات والبيانات البيئية، وتقديم مشروع قرار بشان انشاء الهيئة الوطنية لإدارة النفايات الصلبة بالتنسيق مع وزارة الحكم المحلي ، بالإضافة الى التنسيق مع وزارة الاتصالات بشان استخدام المنصة الالكترونية الحكومية والبصمة الكربونية لنشاطات البريد. وتم تشكيل لجنة داخلية مختصة في مجال مراجعة الاتفاقيات الدولية البيئية ومذكرات التفاهم والتعاون المحلية والدولية الهدف منها اعداد قاعدة بيانات شاملة للاتفاقيات الدولية البيئية ومذكرات التفاهم والتعاون المحلية والدولية لبناء نظام عمل في متابعة تنفيذها ، وكذلك تم العمل على اعداد دراسة شاملة للتشريعات البيئية الوطنية لموائمتها مع الاتفاقيات البيئية الدولية. وتم استحداث نظام شكاوى محوسب جديد لسلطة جودة البيئة يربط ما بين المقر العام والمكاتب الفرعية ويهدف الى خدمة المواطن بالدرجة الاولى وذلك بسهولة وتعدد طرق التوجه لتقديم الشكوى لسلطة جودة البيئة، والى تنظيم استقبال الشكاوى وسرعة متابعتها حسب الاصول ومعالجتها على الوجه الأفضل.

وفي اطار تحديث وتفعيل المنظومة التشريعية البيئية ومتكاملة وتمكين وتعزيز الاداء المؤسسي البيئي، تم اجراء تعديل جديد على قانون البيئة في عام 2021 بالقرار بقانون رقم 31 لسنة 2021 تركز هذا التعديل على ادخال مفهوم التغير المناخي في نصوص القانون وقد تضمن تعديل مهم لنص المادة 19 منه فيما يتعلق بإصدار الانظمة والتعليمات الخاصة بتغير المناخ والمعاقبة على مخالفتها، وفي عام 2019 تم اصدار نظام ادارة النفايات الصلبة رقم 3 لسنة 2019، وفي عام 2021 تم اعداد مسودة مشروع نظام ادارة المواد الخطرة وكذلك التعليمات الملحقة به وقوائم المواد الخطرة ونماذج الموافقات والتصاريح الخاصة بإدارة المواد الخطرة بالإضافة اصدار نظام ادارة النفايات الخطرة عام 2021.

قامت سلطة جودة البيئة بدراسة مواءمة التشريعات البيئية الفلسطينية مع الاتفاقيات الدولية واصدار تشريعات جديدة وقد تضمن ذلك ثلاث مخرجات وهي: إعداد دراسة مواءمة التشريعات البيئية الفلسطينية مع الاتفاقيات الدولية، واعداد دراسة عن الارث التشريعي للمواد والنفايات الخطرة واعداد الانظمة والتعليمات والنماذج والقوائم الملحقة بها، واعداد دراسة الارث التشريعي لحماية الطبيعة واعداد مسودة قانون حماية الطبيعة بالإضافة الى الانظمة والتعليمات والنماذج والقوائم الملحقة بها. من الواضح وحسب تحليل الواقع ان هناك بعض نقاط الضعف او القصور الذي يعاني منه الإطار القانوني لحماية البيئة في فلسطين بصفة عامة الذي يجعل سلطة جودة البيئة امام تحدي كبير في تحقيق اهداف حماية البيئة في فلسطين وتوفير بيئة امنة ونظيفة ومتوازنة كحق من حقوق المواطن الفلسطيني وهو ما يفرض علينا استحقاق تشريعي مهم يتمثل في تحديث الإطار التشريعي لحماية البيئة في فلسطين، وهو محل قرار مجلس الوزراء الذي كلف سلطة جودة البيئة بتقديم تصور وخطة عمل لتحديث القانون البيئي في فلسطين. لذا، ستكون اهم أولويات سلطة جودة البيئة خلال الثلاث سنوات القادمه 2025-2027 هو الإنتهاء من إعداد قانون بيئه عصري واقراره من قبل المجلس التشريعي او الرئيس (قانون بقرار)، وفي حال إقرار القانون، ستقوم سلطة جودة البيئة خلال الثلاث سنوات بتحديث الانظمه والتعليمات والمعايير بما يتلائم مع القانون الجديد. وبالنظر الى المؤشرات التي تم تحديدها في الاستراتيجيه الحاليه، فلم يتم الوصول الى الاستهدافات التي تم وضعها وتم التوقف عن استكمال متابعة إقرار قانون حماية الطبيعه

[22] أكساد: مراقبة الجفاف وتدهور الأراضي وتقديره في دولة فلسطين (مسودة 2023)

نظرا للتوجه لاصدار قانون بيئي جديد يتلائم مع متطلبات العصر. وفي اطار تمكين وتعزيز الاداء المؤسسي البيئي، لم تتمكن سلطة جودة البيئة من المضي قدما في أنشاء نظام للمعلومات البيئيه واعداد خطة لتطوير البحث العلمي وإعدد الملفات التي تم اعدادها حول الانتهاكات البيئية الإسرائيلية واصدار تقرير حالة البيئة في الأعوام السابقه بشكل دوري وذلك بسبب نقص في عدد الطواقم المؤهله لذلك. الا أن سلطة جودة البيئة استطاعت اصدار تقرير حالة البيئة لأول مره في العام 2023 وبدعم من وكالة التنمية السويدية، ومن ناحيه أخرى قامت سلطة جودة البيئة بإنجاز مهم في التحول الى نظام عمل مؤسسي مؤتمت وبناء قدرات موظفيها في العديد من المجالات خاصة في الرقابه والتفتيش.

وفي اطار تعاون سلطة جودة البيئه مع الوزارات والهيئات الحكوميه الشريكة، قامت بما يلي:

1. توقيع مذكرة تفاهم مع جهاز الضابطة الجمركية في العام 2015 مما ادى الى ادخال مهام الى الضابطة الجمركية تتعلق بضبط المواد والنفايات الخطرة المهربة وغير الشرعية والتي يشوبها أي مخالفة للقوانين والتشريعات البيئية بالإضافة الى ضبط الحيوانات والنباتات المحمية وكذلك منع تهريب الاصناف الغريبة الغازية الى فلسطين.
2. توقيع مذكرة تفاهم مع الادارة العامة للشرطة في وزارة الداخلية في عام 2018 والتي بموجبها تم تكليف دائرة شرطة السياحة والاثار بضبط الجرائم البيئية وقد تم ادماج افراد هذه الشرطة بمجموعة واسعة من الدورات التدريبية الهادفة الى رفع كفاءتهم الفنية والقانونية في ضبط الجرائم البيئية والذي نتج عنه تعاون وثيق مع سلطة جودة البيئة في هذا المجال.
3. أصدر النائب العام لدولة فلسطين في عام 2018 قرار يقضي بإضافة اختصاص مكافحة الجرائم البيئية الى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية والذي يعني انه أصبح لدينا نيابة متخصصة بمكافحة الجرائم البيئية في فلسطين مما انعكس اثره الايجابي في مكافحة الجرائم البيئية وملاحقة مرتكبيها امام القضاء.
4. توقيع مذكرة تفاهم مع جهاز الدفاع المدني في عام 2022 وذلك للتداخل الوثيق بين مهام جهاز الدفاع المدني وحماية البيئة.

الهدف الخامس: مستويات الوعي والمعرفة والسلوك البيئي مُعَزّزة ومُعمَّمة

في اطار تعزيز وتعميم مستويات الوعي والمعرفة والسلوك البيئي لدى الجمهور الفلسطيني، قامت سلطة جودة البيئة بمراجعة وتحديث استراتيجية التوعية والتعليم البيئي (2014-2020)، واعداد استراتيجيه جديده للاعوام 2021-2030 والتي ارتكزت على الغاية الاساسية وهي حماية وتطوير وصيانة البيئة الفلسطينية بإشراك كافة الفاعلين، بشكل متكامل ومتراكم ومستنداً إلى رؤيا مستقبلية تعتمد على التواصل الجغرافي وعلى السيادة المطلقة لدولة فلسطين على كافة اراضيها ومصادرها الطبيعية والبشرية. وفيما يلي الأهداف الاستراتيجية للتوعية والتعليم البيئي للفترة(2021-2030)[23]:

1. اعلام بيئي عصري فاعل يساهم ويشجع في رفع مستوى الوعي والسلوك البيئي.
2. مفاهيم تعليمية وتربوية خلاقة ومتزنة تؤسس لعملية ابتكارية مبدعة لحلول المشاكل البيئية
3. دور فاعل للنوع الاجتماعي في ترويج القيم البيئة على كافة المستويات المنزلية والمجتمعية.
4. قيم بيئية راقية ومنسجمة مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية يبنى عليها لتعزيز دور الشعب الفلسطيني في القيم البيئة العالمية ويبرز دور الشعب الفلسطيني الحضاري.
5. تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تحترم وتلتزم بالمعايير والسلوكيات البيئية محترمة لحقوق الاجيال القادمة.

نفذت سلطة جودة البيئة العديد من النشاطات الميدانية في إطار تطبيق استراتيجية التوعية والتعليم البيئي بالرغم من الإمكانيات المادية المحدودة وجائحة كورونا في العام 2020. واتخذت نشاطات المؤسسة عدة محاور ومنها :

- تدريب أندية بيئية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وإستكمال برنامج تدريب المهندسين حول تقييم الاثر البيئي في بيت لحم.
- المشاركه في الحملات والمسارات البيئية والتشبيك والتعاون في تنفيذ برنامج مدارس مُميّزة بيئيّاً، وتشكيل شبكة ألإعلام البيئي.
- إحياء العديد من المناسبات البيئية في فلسطين.
- ترويج مقترح تنفيذي حول القدس عاصمة البيئة الاسلامية.

---

[23]إستراتيجية التوعية والتعليم البيئي (2021-2030)

- تدريب الشرطة البيئية ومفتشي سلطة جودة البيئة على حماية الأنواع البرية ومنع المتاجرة بها او صيدها.

لقد حققت سلطة جودة البيئة استهدافاتها (جدول 1 ملحق 1) في المؤشرات التي تتعلق بعدد الإعلاميين الذين تلقوا تدريباً بيئيا وبعدد البرامج الاعلامية (المسموعة والمرئية) ذات المضمون البيئي التي تم تنفيذها(ساعة عرض) وبعدد الافلام الوثائقية البيئية التي تم اعدادها. ويلاحظ أن الأفلام الوثائقية البيئية التي تم اعدادها تجاوزت العدد المستهدف وهذا الأمر غاية في الأهمية حيث تعتبر هذه الأفلام أداة هامة لتوصيل الفكرة المطلوبة والمعلومة للفئات المستهدفة بسهولة. ولكن السلطة لم تحقق استهدافاتها في المؤشرات التي تتعلق بعدد المناسبات البيئية التي تم احياؤها وإصدار تقارير صحفية فيها وبعدد الحملات / الانشطة البيئية المنفذة و بعدد الاشخاص الذين تم استهدافهم/ تدريبهم على مواضيع بيئية من خلال حملات التوعية المختلفة. بخصوص المناسبات البيئية التي يتم الاحتفال بها واحياؤها على مدار السنة فان المؤشر (عدد المناسبات البيئية التي تم احياؤها وإصدار تقارير صحفية فيها) يشير الى وجود 17 مناسبة بيئية معروفة وثابتة يتم الاحتفال بها سنويا واحياؤها، هذا بالاضافة الى بعض المناسبات التي قد تطرأ من وقت لآخر حسب الانشطة التي تقوم بها السلطة. ربما يحتاج هذاالأمر الى مزيد من الترتيب والتشبيك والى اشراك مزيد من ذوي العلاقة في احياء هذه المناسبات والعمل الجاد من اجل احياء كل المناسبات. أما بخصوص عدد الاشخاص الذين تم تدريبهم على مواضيع بيئية من خلال حملات التوعية المختلفة فانه وصل 8000 في عام 2022 وهو اقل من نصف العدد المستهدف وربما كان ذلك بسبب الإمكانيات المادية المحدودة وجائحة كورونا ولكن يجب ان يزداد هذا العدد من خلال عملية التشبيك والتنسيق التي يجب أن تلجأ لها السلطة لتفيذ الأنشطة البيئية والحملات البيئية المختلفة. بالتأكيد فان هذه الاعداد تشكل طيفا متنوعا من الجهات والأشخاص المستهدفين، سواء كانوا من جمعيات نسوية أو أندية شبابية أو مؤسسات مجتمعية أو ربات الأسر أو كبار السن أو طلاب المدارس والجامعات ورياض الأطفال أو جهات رسمية. هناك حاجة بالتأكيد الى تأطير هذا العمل بشكل أكبر، والاستعانة في عمليات التنفيذ بالمنظمات الاهلية والمجتمعية وغيرها من الأجسام من أجل توسيع نطاق الانتشار لشكل أكبر ومن أجل تنويع المعلومة والمعارف التي تقدم، الى جانب ضمان نجاح أكبر لمثل هذه الأنشطة.

نشطت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تطوير المنظومة المعرفية لدى الجمهور الفلسطيني حيث قامت سلطة جودة البيئة بالتعاون مع شركائها بأنشطة ضغط ومناصره للقضايا البيئيه الساخنه، وركزت سلطة جودة البيئة وكذلك وزارة الحكم المحلي على النفايات الصلبة وضرورة الوعي في التعامل معها وادارتها بشكل يضمن سلامة البيئة ، وعلى الاستخدام الامن للمبيدات والاسمدة الزراعية. وقامت سلطة جودة البيئة بتطوير نظام المعلومات البيئي الفلسطيني، وإعداد قائمة بأهم النباتات البرية في فلسطين وقائمة بالنباتات الواجب حمايتها في فلسطين وإعداد دليل السياحة "فلسطين بعيون الطبيعة". بالإضافة الى دليل المكافحة العضوية للآفات الزراعية في فلسطين (2018)) ودليل حماية الحياة البرية مع الجمعية الفلسطينية للبيئة والتنمية المستدامة بتمويل من مؤسسة هانس زايدل الألمانية.

2. تحليل نتائج واستهدافات الوزارات والهيئات الحكومية في قطاع البيئة خلال الأعوام 2017-2023

أعدت سلطة جودة البيئة استراتيجيه معدله للاعوام 2020-2023 (التحديث النصفي) وتم ادخال تدخلات سياساتيه ومؤشرات جديده لجميع القطاعات. إن السياسات البيئية التي كانت قد أدرجت في استراتيجية البيئة عبر القطاعية لكافة القطاعات التنموية كانت أساس العمل في عملية التحديث والاعتماد عليها في بلورة النتائج التي قد تحقق هذه السياسات في كل قطاع من القطاعات الأخرى. حيث تمت صياغة واقتراح النتائج التي قد تحقق تلك السياسات في كل قطاع من القطاعات واقتراح مؤشرات لقياس تلك النتائج، بحيث تكون هذه النتائج هي الاساس الذي تنطلق منه القطاعات في عملية تضمين البعد البيئي في استراتيجياتها القطاعية وعبر القطاعية أيضا. لقد تم تعميم المصفوفة في حينه التي تحوي تلك النتائج ومؤشراتها على جميع ممثلي القطاعات في الفريق الوطني لتطوير استراتيجية البيئة عبر القطاعية من أجل الاسترشاد بها وكي تصبح المهمة أسهل بالنسبة لتلك القطاعات في تضمين البعد البيئي. لقد برز تباين واضح من قبل الشركاء في القطاعات المختلفة من حيث التعاطي مع تضمين البعد البيئي والأخذ بالمصفوفة التي تم تطويرها والمشار اليها اعلاه، حيث كانت بعض القطاعات مهتمة في هذا الأمر وأبدت القبول وأدرجت فعلا تلك النتائج في استراتيجياتها وحققت بعض النتائج والاستهدافات كما هو واضح في جدول 1 ملحق 1 على عكس نسبة كبيرة من القطاعات التي لم تقم بذلك ولم تبد الاستعداد حتى لذلك. وفي التفاصيل وبالنظر الى جدول 1 ملحق 1 يمكن ان نرى ان هناك العديد من المؤشرات التي تم اقتراحها لبعض الشركاء من الوزارات او المؤسسات الحكومية ولكن لم يتم وضع استهدافات لها وفي بعض الحالات تم وضع المؤشرات والاستهدافات ولكن لم يتم قياس المؤشرات او مدى تحققها. ومن الجدير ذكره هنا انه لن يتم استعراض ما تم إنجازه من قبل الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى والتي كان من المأمول تحقيقها والتي تشمل البعد

البيئي حيث انه من المفترض ان يناقشوا انجازاتهم من خلال المؤشرات في خططهم وتقاريرهم التي سوف يتم تقديمها وغيرها [24،25،26].

ثالثاً : أهم الدروس المستفادة خلال الأعوام 2017-20222 وما الذي تعلمناه

1. لم تستطع سلطة جودة البيئة والوزارات والهيئات الحكومية الأخرى تنفيذ العديد من التدخلات في بعض القطاعات بسبب الاحتلال الإسرائيلي وفرض سيطرته على معظم الأراضي والمصادر والثروات الطبيعيه وعدم القدرة على ضبط التلوث الذي يتسبب به. لذا لن يكون هناك اية تدخلات في بعض القضايا البيئيه الرئيسيه بسبب تلك الممارسات وعلى سبيل المثال لا الحصر، لن يكون هناك تدخلات في منطقة البحر الميت او وقف تدفق المياه العادمة من المستوطنات الاستعمارية او معالجة تلوث البيئة الهوائيه من المصانع المتواجده في المستعمرات.
2. عندما أعدت سلطة جودة البيئة استراتيجيه معدله للاعوام 2020-2023 تم تعميم مصفوفة في حينه التي تحوي نتائج ومؤشرات لتضمين البعد البيئي على جميع ممثلي القطاعات، ولكن لم يتم إنجاز ما تم التخطيط له في عدة مجالات ولم يكن هناك تعاون كافي من معظم الوزارات والهيئات الحكومية في تضمين البعد البيئي ضمن سياساتهم. من المتوقع ان الحصول على نتائج افضل في الأعوام 2025 – 2027 حيث أصبحت الاليات أوضح في دمج وتضمين البعد البيئي في الاستراتيجيات القطاعية وسيساعد في ذلك توقيع مذكرات التفاهم بين سلطة جودة البيئة وكافة الوزارات والهيئات الحكومية الشريكة خاصة وأن هذا الأمر كان من ضمن التوجيهات التي اعتمدها واقرها مجلس الوزراء في تطوير الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية.
3. على الرغم من تزايد الإهتمام الحكومي بالبيئة، والذي تمثل مؤخراً بتحويلها إلى موضوع عبر قطاعي إلا أن هذا الإهتمام بحاجة إلى أن يتعزز ويترجم من خلال تقوية سلطة جودة البيئة، ورفدها بالموارد المالية والفنية والإدارية، إضافة إلى تعزيز موقعها بين الجهات الحكومية الأخرى. إن تأرجح وتغيير وضع المؤسسة خلال السنوات السابقة بين وضع "وزارة" إلى وضع "سلطة"، أدى إلى إرباك العمل في المؤسسة وكذلك أمام المؤسسات الشريكة، ونآى بالبيئة عن دائرة صنع القرار في مجلس الوزراء، مما أثر سلباً على مقدرة المؤسسة في المشاركة في صنع القرار، وتوجيه ورسم السياسات، وإدراج السياسات المرتبطة بالبيئة على مستوى مجلس الوزراء، وخاصة تلك المتعلقة بتحسين المركز المالي للمؤسسة، وترتيب الصلاحيات والأدوار، والتأكد من مراعاة المعايير البيئية في الخطط والقرارات الحكومية.
4. على صعيد المخصصات المالية، مازالت الموازنات الحكومية المخصصة للبيئة دون المستوى المطلوب. حيث أن نسبة المخصصات المالية للبيئة وحماية المصادر الطبيعية في الخطط الوطنية المختلفة لا تتجاوز الـ 3%، وهي مخصصات قليلة لا تتناسب مع أهمية البيئة والإحتياجات الخاصة بالحفاظ عليها وتطويرها. ومن ناحية أخرى، الاستراتيجية السابقة شملت مجموعة من الأولويات التي تجاوزت موارد الموازنة المتوفرة، والدعم الذي توفره الجهات المانحة، والقدرات الادارية المتاحة لتنفيذها ضمن الإطار الزمني المحدد كما أن الاستراتيجية السابقة لم تحدد التكاليف المرتبطة بتحقيق الأهداف والنتائج ولا تتضمن موازنات تفصيلية، مع المغالاة في التفاؤل بشأن الموازنات المتاحة لسد الفجوة في التمويل.
5. إن قرار الحكومة الفلسطينية باعتبار البيئة وقضاياها وتأثيراتها أولوية عبر قطاعية، يأتي ليؤكد على الأهمية التي توليها الحكومة لحماية وصيانة البيئة بعناصرها المختلفة، وذلك انسجاما مع أهداف التنمية المستدامة SDG 2030 والتي التزمت فلسطين كغيرها من الدول بالعمل على تحقيقها. وكل ذلك يتطلب تكثيف العمل المشترك وتعزيز التنسيق، بين سلطة جودة البيئة من جهة، وبين القطاعات التنموية من جهة أخرى. إن حجم ونطاق العمل الملقى على عاتق سلطة جودة البيئة كبير بحكم أنها الجهة المشرفة والمنسقة للعمل البيئي، والعلاقة والروابط مع الجهات الأخرى الشريكة كبيرة ومتشابكة سواء كانت مؤسسات حكومية بحكم متابعتها وقيادتها حسب الاختصاص للقطاعات التنموية المتعددة مما يتطلب أن تقوم كل مؤسسة من هذه المؤسسات بدورها في دعم العمل البيئي من خلال تضمين الأبعاد البيئية في استراتيجياتها وخططها التنفيذية بل وادراجها ضمن برامج موازناتها أيضا.
6. من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجيه لسلطة جودة البيئة ومن أجل تسهيل عملية القياس والمتابعة والتقييم سيتم العمل في الدورة التخطيطيه 2025-2027 من خلال مسارين اثنين: المسار الأول سيكون من خلال القيام بتدخلات سياساتيه تنفرد بها سلطة جودة البيئة وتكون هي المسؤوله عنها ومن ضمن صلاحياتها التي نص عليها قانون البيئة والمسار الثاني بطرح تدخلات سياساتيه مشتركة مع الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى (كما سيتم ايضاحه في القسم الثاني

[24] تقرير المراجعة النصفي لاجندة السياسات الوطنية 2019

[25] التقرير السنوي لسلطة المياه 2021.

[26] الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة في فلسطين 2017-2022

من هذه الوثيقة). سيتم في هذه الاستراتيجية تحديد مجموعة من التدخلات الممكن تحقيقها حسب الأولويات الملحة في ظل شح الموارد المالية ونقص في الكادر البشري ولن تكون التدخلات التي سيتم اقتراحها هي امنيات(Wish List) ويتطلب ذلك وضع موازنات تفصيلية ومؤشرات قابلة للقياس لتحقيق الأهداف بشكل فعال.

القسم الثاني : رؤية القطاع وأولويات العمل الاستراتيجي لتحقيق هذه الرؤية

أولاً :رؤية القطاع وأولويات العمل الاستراتيجية لتحقيق هذه الرؤية

تسعى سلطة جودة البيئة، باعتبارها الجسم الناظم للعمل البيئي في فلسطين، الى حماية البيئة الفلسطينية بكافة عناصرها من هواء وماء وتربة من التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وتنظيم العمل البيئي وتأطيره من منظور تخطيطي ممنهج وذلك من خلال تطوير السياسات البيئية المناسبة، والإستراتيجيات القطاعية والإستراتيجيات عبر القطاعية أو خطط العمل. لقد نصت المادة 33 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل على "أن البيئة المتوازنة النظيفة حق من حقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة الفلسطينية وحمايتها من أجل أجيال الحاضر والمستقبل مسؤولية وطنية". وعلى هذا الأساس الدستوري، بُني قانون البيئة رقم 7 والصادر في عام 1999 وتعديلاته، والذي يشكل المرجعية القانونية الرئيسية فيما يتعلق بالبيئة وحمايتها. حيث عرّف القانون البيئة بأنها "المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من هواء، وماء، وتربة، وما عليها من منشآت، والتفاعلات القائمة فيما بينها[27]. ومنح القانون سلطة جودة البيئة (وزارة شؤون البيئة سابقاً) المسؤولية في قيادة تنسيق العمل في القضايا المتعلقة بالبيئة، وعن صيانة البيئة وحمايتها، والمحافظة على صحة الإنسان، وكبح استنزاف المصادر الطبيعية، والحد منها، ومكافحة التصحر، والحيلولة دون تفاقم ظاهرة التغير المناخي، والحد من التلوث، وتعزيز الوعي والسلوك البيئي، وضمان تحقيق التنمية المستدامة للمصادر الطبيعية، بما يراعي حق الأجيال القادمة، وحماية المناطق الحساسة بيئيا.

تنطلق رؤية فلسطين البيئية من الإدراك العميق لأهمية الحفاظ على البيئة وحمايتها في إقامة الدولة الفلسطينية العتيدة حيث تتمثل الرؤية في:"بيئة محمية نظيفة مستدامة". وتتمثل رسالتها في "صيانة البيئة وحمايتها والمحافظة على صحة الانسان وكبح استنزاف المصادر الطبيعية والتكيف مع والحد من ظاهرة تغير المناخ ومكافحة التصحر ومنع التلوث وتعزيز الوعي والتربية البيئية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة لضمان حقوق الاجيال الحالية والمستقبلية في المصادر بالشراكة مع المؤسسات الأخرى في القطاع". لتحقيق الرؤية والرسالة لسلطة جودة البيئة واعتماداً على تحليل الواقع البيئي (الملاحق من 1 الى 5) ، ومراجعة لما تم إنجازه من إستراتيجية البيئة عبر القطاعية (2017-2023) وانسجاما مع الرؤية البيئية، فسوف يتم التركيز على الأولويات والقضايا التالية حسب المسارين التاليين:

1. أولويات المسار الأول والتي ستكون من مهمات ومسؤوليات سلطة جودة البيئة للدوره التخطيطيه 2025-2027:

1. ضبط وتخفيض مستويات التلوث البيئي من خلال تطوير وبناء نظام مراقبة وتفتيش فعال، استكمال أتمتة إجراءات منح الموافقات البيئيه، تطوير خطة عمل واستراتيجية متكاملة لإدارة فاعلة وآمنة بيئياً لإدارة الكيماويات والمواد الخطرة، إعداد الخطة الوطنية لإدارة النفايات الخطرة، تطوير خطة عمل لادارة الملوثات العضويه الثابته، إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً للحفاظ على البيئة الهوائيه، تنفيذ الالتزامات الوطنيه بخصوص الاتفاقيات الدوليه خاصة اتفاقية بازل، اتفاقية ستوكهولم، اتفاقية فينا وتعديلاتها وبروتوكول مونتريال، واتفاقية مناماتا.
2. إدارة وحماية البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي بطريقة مستدامة من خلال الحفاظ على التنوع الحيوي وحماية مواقع التراث الطبيعي ، الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنوع الحيوي مثل: معاهدة الحفاظ على الأراضي الرطبة (RAMSAR) ، اتفاقية منع الاتجار بالانواع المهددة بالانقراض (CITES) واتفاقية حفظ انواع الحيوانات البرية المهاجرة (CMS) , ، تنفيذ وتطبيق الخطة والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الأنواع الغريبة الغازيه، تطبيق الاطار الوطني للسلامة الاحيائية وادماجه في كافة القطاعات ذات العلاقة.و عمل مسح ميداني لمناطق التنوع الحيوي، بالإضافة الى المضي نحو زيادة الرقعة الخضراء من خلال التشجير للنباتات الأصيلة في فلسطين تماشياً مع مبادرة الشرق الأوسط الأخضر .
3. إتخاذ الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة والحد من التصحر، ومواجهة الكوارث والطواريء البيئية من خلال تنسيق وقيادة العمل والجهود الوطنية الرامية الى التكيف مع ظاهرة التغير المناخي والحد من انبعاث الغازات الدفيئة أيضا، إعداد خطط عمل تنفيذية للمساهمات المحدده وطنيا

[27] المادة 1 من قانون البيئة رقم (7) لعام 1999.

لستة قطاعات، رفع مستوى القدرات المطلوبه لإعداد مقترحات المشاريع التي تقدم للصناديق الدولية في مجال تغير المناخ، تطوير استراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات، تحديد وترتيب الأولويات وإعداد وتسويق خطط التخفيف الملائمة وطنيا، بناء القدرات في مجال حصر انبعاثات غازات الدفيئة.والعمل على تحديث تقرير المساهمات المحددة وطنيا.

4. تحديث وتفعيل المنظومة التشريعية البيئية وموائمتها مع الاتفاقيات الدوليه متعددة الأطراف وتعزيز الإطار المؤسسي البيئي من خلال إعداد قانون بيئه عصري واقراره من قبل المجلس التشريعي او بقرار من الرئيس، تحديث الانظمة والتعليمات والمعايير بما يتلائم مع القانون الجديد، وتعزيز التعاون الدولي، وتعزيز سلطة جودة البيئة بكوادر جديدة وتدريب الكوادر الحالية وضمان مشاركة فلسطين والعمل على تنفيذ إلتزاماتها في الاتفاقيات الدولية والهيئات البيئية العالمية بالإضافة الى تأهيل مفاوضين في الاتفاقيات البيئية الدولية ، و رصد المعلومات البيئية وإصدار تقارير دورية عن حالة البيئة، تفعيل الأدوات المستخدمة في مواجهـة انتهاكات الاحتلال للبيئة الفلسطينية.
5. رفع وتعزيز مستويات الوعي والمعرفة والسلوك البيئي من خلال الاعلام وتعزيز المبادارات الإعلامية وتوثيق وفضح انتهاكات الاحتلال للبيئة الفلسطينية امام العالم.

2. أولويات المسار الثاني والتي ستكون من مهمات ومسؤوليات الوزارات والهيئات الحكومية من ذوي العلاقة بمساندة سلطة جودة البيئة للدوره التخطيطيه 2025-2027:

من خلال التعريف العام للبيئة فإن العمل البيئي يتداخل ويتشابك مع معظم القطاعات التنموية ان لم يكن معها جميعا، ومن الجدير ذكره هنا انه تم عقد لقاءات منفردة مع كافة الوزارات والهيئات الحكومية من ذوي العلاقة وتم الاتفاق على الاولويات المشتركة التالية للدوره التخطيطيه 2025-2027:

1. ضبط وتخفيض مستويات التلوث البيئي من خلال: حماية مصادر المياه من التلوث والاستنزاف (سلطة المياه)، تنظيم استخدام الاسمدة والمبيدات الزراعية وتنظيم التخلص السليم من النفايات الناتجة عن العمليات الزراعية (وزارة الزراعة)، تطوير وتحسين نظم ادارة النفايات الصلبة بما فيها الخطره، إنفاذ القوانين والاجراءات الخاصة بإدارة النفايات الصلبة (وزارة الحكم المحلي)، إنفاذ القوانين والاجراءات الخاصة بإدارة النفايات الطبية وتطوير خطة تطوير أنظمة السلامة والمراقبة للمياه والغذاء والصرف الصحي وتنفيذها (وزارة الصحة)، تعزيز تطبيق مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في المنشآت الصناعية، ضبط المصانع وعمليات الانتاج لتكون أقل تلويثا للبيئة وأقل انتاجا للنفايات وتستخدم الموارد بشكل أكثر فعالية) (وزارة الصناعة)، تعزيز تطبيق مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في المنشآت السياحية (وزارة السياحة والاثار)، تطبيق الاجراءات الخاصة بضبط بث أمواج الراديو والمايكروويف حسب المعايير البيئية وانجاز نظام التخلص الآمن من النفايات الالكترونية (وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي)، إعداد خطة لتعزيز تطبيق مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في قطاع الإنشاءات والإسكان والبنية التحتية والمباني الحكومية وتنفيذ تلك الخطة (وزارة الاشغال والإسكان)، تعزيز الضبط والرقابة على انبعاثات عوادم المركبات وتشجيع استخدام وسائل نقل صديقة للبيئة وتشجيع النقل العام وتخفيف استخدام النقل الخاص (وزارة النقل والمواصلات)، تعزيز الرقابة على المصانع التي تعمل فيها نساء واتخاذ اجراءات صارمة بحق المؤسسات التي لا تلتزم بمعايير الحفاظ على البيئة (وزارة شؤون المرأة)، تعزيز تطبيق مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في المشاريع الاستثمارية و المدن الصناعية ضبط المصانع وعمليات الانتاج لتكون أقل تلويثا للبيئة وأقل انتاجا للنفايات وتستخدم الموارد بشكل أكثر فعالية (هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني وهيئة المناطق والمدن الصناعية الحرة).

2. إدارة وحماية البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي بطريقة مستدامة من خلال: تطوير البنية التحتيه لشبكات توزيع المياه ولمصادر المياه و تشجيع اعادة استخدام المياه العادمة المعالجة والاستفادة منها واستخدام تقنيات حصاد المياه للاستفادة من مياه السيول وذلك بإنشاء السدود وغيرها و إنشاء انظمة مياه صرف الصحي (سلطة المياه)، تعزيز استخدام المياه غير التقليديه في الزراعه و تكثيف استخدام الزراعة العضوية (وزارة الزراعة)، تنظيم استعمالات الأراضي ضمن المخطط الوطني المكاني بشكل يحافظ على البيئة و ادماج التقييم البيئي في إجراءات التخطيط العمراني والتنموي على المستوى المناطقي وعلى المستوى المحلي (وزارة الحكم المحلي)، تشجيع السياحة البيئية وتوفير الامكانيات وتهيئة الكوادر الفنية والمرافق المناسبة بيئيا وتعزيز السياحة البيئيه في المناطق الأقل حظا (وزارة السياحة والاثار)، تنفيذ حوافز ضريبية ومالية وجمركيه تستهدف المشاريع والمبادرات الصديقة للبيئة مثلفرض الضرائب على القطاعات الملوثة واعفاء أو تخفيض الضرائب عن تلك القطاعات الصديقة للبيئة(وزارة المالية)، تضمين البعد البيئي في تخطيط

المدن الصناعية الجديدة و تشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي والزراعة المستدامة وتطبيق المعايير والشروط والمتطلبات البيئية في المشاريع الاستثمارية والمناطق الصناعية (هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني وهيئة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة).

3. إتخاذ الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة والحد من التصحر، ومواجهة الكوارث والطواريء البيئية من خلال مكافحة التصحر وتحسين ممارسات استصلاح الأراضي من ناحية بيئية و تنظيم عمليات الصيد والرعي الجائر و إعادة تأهيل أراضي المراعي و تنفيذ التقنيات الزراعة الذكيه مناخيا للتأقلم والتكيف المناخي (وزارة الزراعة)، تخفيض الانبعاثات الناتجة من قطاع النفايات الصلبه (وزارة الحكم المحلي)، تشجيع استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة، تطوير شبكة توزيع الكهرباء لاستيعاب الطاقه المتجدده المنتجة، رفع كفاءة الطاقة وتقليل الفاقد منها (سلطة الطاقة والموارد الطبيعية)، تشجيع البناء الأخضر في المرافق والمنشآت التعليمية والمستشفيات والمرافق الصحية والمنشأت الدينيه والمنشأت الأمنية ومشاريع الاسكان والمباني الحكومية (وزارة التربية و التعليم العالي ووزارة الصحة ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية ووزارة الداخلية، وزارة الاشغال العامة والاسكان)، تطبيق المعايير الخاصة بالبناء الأخضر والبناء المستدام في إنشاء المدن الصناعية (وزارة الصناعة)، تشجيع الوظائف الخضراء في سوق العمل (وزارة العمل)، تعزيز القدرات الخاصة بالتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث البيئيه (وزارة الداخلية)، تشجيع البناء الأخضر في المشاريع الاستثمارية والمدن الصناعية (هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني وهيئة المدن الصناعة والمناطق الصناعية الحرة).

4. تحديث وتفعيل المنظومة التشريعية البيئية وموائمتها مع الاتفاقيات الدوليه متعددة الأطراف وتعزيز الإطار المؤسسي البيئي من خلال تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بترخيص المنشآت الصناعية والاقتصادية بما ينسجم مع المعايير والشروط البيئية و تشجيع اصدار الشهادات الخضراء للصناعات المحلية للوصول للأسواق العالمية التي تعنى بالصناعات الخضراء (وزارة الصناعة)، تطبيق شروط دراسات تقييم الأثر البيئي في المشاريع (وزارة الاشغال العامة والإسكان وغيرها)، تطبيق المعايير والشروط البيئية في إنشاء وإدارة البنية التحتية للنقل والمواصلات (وزارة النقل والمواصلات)، تعزيز تمثيل فلسطين في الأجسام والمحافل والاتفاقيات الدولية والاقليمية الخاصة بالبيئة وتغير المناخ، والاستفادة منها و فضح الممارسات والانتهاكات الاحتلالية بحق البيئة الفلسطينية (وزارة الخارجية والمغتربين).

5. رفع وتعزيز مستويات الوعي والمعرفة والسلوك البيئي من خلال دمج البيئة في مبادرات دعم الحماية الاجتماعية و تضمين البعد البيئي وتغير المناخ في الأنشطة والفعاليات والمناسبات التي تنفذها وتحييها الوزاره و تضمين البعد البيئي وتغير المناخ في معايير اعتماد مقدمي الخدمات الاجتماعية و تعزيز الوعي البيئي لدى العاملين في قطاع الحمايه الاجتماعيه و تضمين البعد البيئي وتغير المناخ في المناهج التعليمية للمرافق التي تديرها وتشرف عليها الوزارة (وزارة التنمية الاجتماعية)، رفع مستوى المعرفة والوعي بالقضايا البيئية في أنشطة التعليم الصفية واللاصفية و إدماج البيئة في المناهج الدراسية في المدارس بطريقة متكاملة ومنظمة (وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي)، اعتماد مادة بيئية جامعية موحدة على ان تحتوي مفاهيم البيئة وتغير المناخ وتنسجم مع تحقيق اجندة 2030 للتنمية المستدامة و تعزيز الوعي البيئي لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي من خلال إحياء المناسبات البيئية وتنفيذ أنشطة تطوعيه لحماية البيئة و اعتماد برامج او تخصصات اكاديميه ومهنيه متعلقه بالبيئة وقضايا الاستدامه و أجراء البحوث العلميه والتطبيقيه في مجال البيئة (وزارة التربية والتعليم العالي)، تطوير خطة لرفع الوعي وبناء القدرات في مواضيع الوقايه من الامراض المرتبطه بتلوث المياه والصرف الصحي والغذاء (وزراة الصحة)، تضمين البعد البيئي وتغير المناخ في الأنشطة والفعاليات الثقافية و تشجيع المبادرات الثقافيه البيئيه و تعزيز الوعي البيئي لدى المبدعين في الحقول الثقافيه (وزارة الثقافة)، الترويج لقضايا البيئة من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وطوابع البريد والمعارض التكنولوجيه و تطبيق التحول الرقمي لكافة الوزارات والهيئات الحكومية (وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي)، دمج البيئة في المناهج التعليمية التي تعتمدها الوزارة في مراكز التدريب المهني (تدريب مشرفي السلامه في المنشأت وتدريب الحرفيين)(وزارة العمل)، بناء قدرات موظفي الوزارة لتضمين البعد البيئي وتغير المناخ في المشاريع (وزارة الاشغال العامة والاسكان)، رفع الوعي البيئي لدى الشباب وتشجيع مشاركتهم في المبادرات والأنشطة البيئية ودعم شراكات بيئية شبابية مع المحيط العربي والعالمي (المجلس الأعلى للشباب والرياضة)، تمكين المرأة من خلال المشاركة في الفعاليات والأنشطة البيئية وتدريب موظفي سلطة جودة البيئة في ادراج النوع الاجتماعي في مشاريعهم وتبني ودعم مشاريع ومبادرات نسوية تتضمن البعد البيئي ودمج البيئة في الأدلة التعليمية التدريبيه التي تنفذها وزارة شؤون المرأه وشركائها ودراسة مدى تأثر النساء بالتلوث البيئي في البيئة المحيطة (وزارة شؤون المرأة)، رفع الوعي البيئي في

الخطاب الديني وتعزيز الوعي البيئي لدى الائِمَّةٌ والواعظين والمرشدين وإدماج البيئة في المناهج الدراسية في المدارس الشرعيه والكليات الشرعيه وتضمين البعد البيئي وتغير المناخ في الأنشطة والاعمال التطوعيه والفعاليات الدينيه (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية)، تعزيز الوعي البيئي لدى الرياديين وتشجيع المبادرات والأفكار الريادية الهادفة لحماية البيئة (المجلس الأعلى للابداع والتميز)، تعزيز الوعي البيئي لدى المستثمرين (هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني والهيئة العامة للمدن الصناعية و المناطق الصناعية الحرة).

ثانياً : دور سلطة جودة البيئة في تحقيق رؤية القطاع وتدابير التنسيق بين شركاء قطاع البيئة

تسعى سلطة جودة البيئة، باعتبارها الجسم الناظم للعمل البيئي في فلسطين، الى حماية البيئة الفلسطينية بكافة عناصرها ، وتنظيم العمل البيئي وتأطيره من منظور تخطيطي ممنهج وذلك من خلال تطوير السياسات البيئية المناسبة، والإستراتيجيات القطاعية والإستراتيجيات عبر القطاعية أو خطط العمل. وفي سبيل تحقيق الرؤية وتنفيذ الأهداف استنادا الى الاستراتيجية عبر القطاعية للبيئة وقانون البيئة الفلسطيني وما أنيط بسلطة جودة البيئة من مسؤوليات، فان عمل سلطة جودة البيئة يمكن ادراجه كأدوار متنوعة حسب مجال ونوع المهمات التي تقوم بها على النحو التالي:

- دور تخطيطي سياساتي، حيث تقوم سلطة جودة البيئة بوضع الخطط الاستراتيجية والسياسات البيئية وذلك بالتنسيق والتعاون مع كافة ذوي العلاقة، الى جانب اعداد ما يلزم من دراسات وتقارير وابحاث ذات علاقة بنطاق العمل.
- دور تشريعي (قانوني مؤسسي)، حيث تقوم بعمل مسودات ومشاريع القوانين البيئية واللوائح التنفيذية التي تحكم وتضبط الأعمال التي لها تأثير على البيئة وكذلك وضع المعايير البيئية الخاصة بتنظيم وضبط العمل في القطاعات الاخرى.
- دور رقابي وتفتيشي، حيث تقوم سلطة جودة البيئة بعملية الرقابة البيئية والتفتيش وذلك بهدف تقييم الواقع البيئي بشكل مستمر وضمان الالتزام بالتعليمات والاشتراطات البيئية المعتمدة وغيرها هذا الى جانب منح الموافقات البيئية للأنشطة التطويرية التي نص عليها القانون.
- دور تنسيقي وتنظيمي، حيث تقوم سلطة جودة البيئة بتنسيق الانشطة المختلفة الهادفة الى تحسين ومراقبة البيئة من قبل الجهات المختلفة من مؤسسات حكومية وأهلية وكذلك المؤسسات الاقليمية والدولية بما فيها التنسيق لتجنيد الأموال والدعم للمشاريع البيئية وتغير المناخ بالإضافة الى تنفيذ وتنسيق تلك المشاريع، الى جانب تمثيل فلسطين في الاتفاقيات والمحافل البيئية الدولية والاقليمية وتعزيز العلاقة مع المحيط الدولي والاقليمي وتنظيم عقد مذكرات التفاهم والتعاون. وتقوم سلطة جودة البيئة بتنسيق وقيادة العمل والجهود الوطنية الرامية الى التكيف مع ظاهرة التغير المناخي والحد من انبعاث الغازات الدفيئة أيضا، وفي هذا الاطار فانها تقود اللجنة الوطنية المشكلة لهذا الغرض وتتابع بشكل حثيث مسألة تضمين التغير المناخي في خطط القطاعات المختلفة وتنفيذ مشاريع واجراءات ترمي الى التكيف مع هذه الظاهرة التي باتت تطال وتؤثر على كل القطاعات.
- دور توعوي تربوي وتعليمي، حيث تقوم سلطة جودة البيئة بتنفيذ وتنسيق المهمات والأنشطة الهادفة الى رفع الوعي البيئي وتطوير سلوك المواطن نحو حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل الأثر البيئي الناجم عن أنماط الحياة المختلفة. كما تعتبر سلطة جودة البيئة الجهة المختصة بتوفير ونشر المعلومات البيئية وتحديثها.
- حماية الطبيعة وتطوير المصادر الطبيعية لاسيما المحميات الطبيعية ومناطق التنوع الحيوي ومناطق التراث الطبيعي وعلاقة ذلك بعمليات التخطيط المكاني وتخطيط المدن والقرى في مخططات هيكلية مناسبة تراعي البعد البيئي.

بالنظر إلى تنوع القضايا والعناصر البيئية، وتداخل وارتباط مجالات العمل والتداخل مع القطاعات التنموية الأخرى، فإن ضمان التنسيق والتفاعل والتكامل بين سلطة جودة البيئة والمؤسسات التي تقود القطاعات التنموية الأخرى هو ركيزة أساسية لضمان العمل المتكامل الفعال في وضع السياسات، والأنظمة، والإستراتيجيات، والتعليمات، والمواصفات، أو في تنفيذها والمراقبة عليها، وتقييم أثرها. مما سبق يتبين حجم ونطاق العمل الملقى على عاتق سلطة جودة البيئة بحكم أنها الجهة المشرفة والمنسقة للعمل البيئي، كما يتبين مدى العلاقة والروابط مع الجهات الأخرى الشريكة في هذا السياق سواء كانت مؤسسات حكومية بحكم متابعتها وقيادتها حسب الاختصاص للقطاعات التنموية المتعددة، وهنا لا يمكن اغفال دور أي من المؤسسات الحكومية سواء كانت وزارات أو هيئات أو مراكز أو غير ذلك، حيث أن هناك تقاطعات وعلاقة مع كل القطاعات التنموية دون استثناء مما يتطلب أن تقوم كل مؤسسة من هذه المؤسسات بدورها في دعم العمل البيئي من خلال تضمين الأبعاد البيئية في استراتيجياتها وخططها التنفيذية بل وادراجها ضمن برامج موازناتها أيضا.

إن مبدأ الشراكة مع كافة ذوي العلاقة كان هو أساس أعداد هذه الاستراتيجية، لذا تم التواصل عبر البريد الالكتروني مع جميع الشركاء وتم عقد بعض اللقاءات المنفردة من أجل الاتفاق مع كافة الوزارات والهيئات الحكومية ذوي العلاقة على القضايا المشتركة واساس المشكله والنتيجة المطلوبه لحل تلك المشكله او المساهمه بحل جزء منها والتدخل السياساتي التي يجب تضمينه في خطتهم الاستراتيجيه وكيف سيتم تنفيذ الجهد المشترك وما هو دور كل مؤسسه في هذا الجهد وما هي المخرجات المتوقعه وما هي المصادر الماليه التي سوف تلتزم كل مؤسسه بتخصيصها وصرفها وما هي المساهمات غير الماليه للتنفيذ. وسيتم تتويج تلك التفاهمات بتوقيع مذكرات تفاهم مع كل الشركاء لادماج البعد البيئي وتغير المناخ في الخطط والاستراتيجيات والتي ستضمن مذكرات التفاهم تسمية ممثل عن الوزارة او الهيئه الحكومية وهو في الغالب عضو الفريق الوطني للتخطيط الاستراتيجي عبر القطاعي للبيئة كنقطة الاتصال بين سلطة جودة البيئة وتلك الوزارة او الهيئة من أجل تنفيذ وتسهيل عملية التنسيق بين الطرفين على أن يقابله من طرف سلطة جودة البيئة مدير عام السياسات والتخطيط أو من ينوب عنه. وكذلك الاتفاق على متابعة التنسيق بين الطرفين على مدار العام على أن تكون المحطات التالية اساسية:

- اجتماع سنوي في نهاية العام من أجل تبادل المعلومات والبيانات حول التدخلات السياساتية والمخرجات والمؤشرات في سياق اعداد تقرير المتابعة السنوي للخطة التنفيذية.
- اجتماع نهاية المدة التخطيطية (نهاية السنة الثالثة من الدورة التخطيطية) لذات الهدف السابق.
- أية اجتماعات أو لقاءات لازمة/ تلزم بين الطرفين للتخطيط أو التحضير لاي من الانشطة والتدخلات.

ولقد تم كذلك التشاور في أولويات القطاع البيئي والتدخلات السياساتية مع مجموعة عمل قطاع البيئة والذي ضم مؤسسات الأمم المتحدة وممثلي لبعض الدول المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تقوم بتنفيذ وتمويل مشاريع تختص بالبيئة وتغير المناخ، بالإضافة الى التشاور مع المنظمات غير الحكومية والتي تعمل في البيئة ومع ممثلي القطاع الخاص.
ومن الجدير ذكره هنا الى ان سلطة جودة البيئة وشركائها من الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى كانوا قد التزموا ووقعوا عام 2021 مذكرات تفاهم بتنفيذ بعض المشاريع والتدخلات التي تم ذكرها في تقرير المساهمات المحدده وطنيا. وتم توضيح تفاصيل تلك التدخلات في خطط العمل التنفيذية لمشاريع التكيف والتخفيف لستة قطاعات وهي الزراعة والطاقة والصحة والمواصلات والنفايات الصلبه والمياه والتي تم استعراضها سابقا في تحليل القطاع الفرعي المعنون بالمناخ. لقد تم اخذ بعين الاعتبار تلك الالتزامات والتفاهمات في تحديد الاولويات في إستراتيجية سلطة جودة البيئة عبر القطاعيه 2025-2027.

القسم الثالث : الأهداف والنتائج الاستراتيجية ومسار العمل الاسترتيجي

أولاً : الأهداف والنتائج الرئيسية والاستهدافات للدورة التخطيطية 2024-2026

تنطلق رؤية فلسطين البيئية من الإدراك العميق لأهمية الحفاظ على البيئة وحمايتها في إقامة الدولة الفلسطينية العتيدة حيث تتمثل الرؤية في:"بيئة محمية نظيفة مستدامة". لتحقيق الرؤية الآنفة الذكر، واعتماداً على تحليل الواقع البيئي، ومراجعة لما تم إنجازه من إستراتيجية البيئة عبر القطاعية الحاليه (2017-2023) وانسجاما مع الرؤية البيئية، فسوف يتم تبني نفس الأهداف التي تم تبنيها في خطة (2017-2023) في إستراتيجية سلطة جودة البيئة عبر القطاعية (2025-2027) بدون أي تعديل. والاهداف الاستراتيجية هي:

1- مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة.
2- البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مُصانان ومُداران بطريقة مستدامة.
3- الإجراءات اللازمة للتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي، وللحد من التصحر، ومواجهة الكوارث والطواريء البيئية مُتخذة ومُتبناه.
4- المنظومة التشريعية البيئية محدثة ومفعلة ومتكاملة، والإطار المؤسسي البيئي مُمَكَّن وكفؤ، والتعاون الدولي مُعَزَّز.
5- مستويات الوعي والمعرفة والسلوك البيئي مُعَزّزة ومُعمَّمة.

ومن الجدير ذكره هنا بأنه سيتم ربط نتائج الأهداف الاستراتيجية ببرنامج الحكومة حسب ما ورد في وثيقة التنمية والتطوير وبوثيقة فلسطين موحدة ان امكن ذلك .

كما سيتم ربط الأهداف الاستراتيجية ونتائجها باهداف التنمية المستدامة إن امكن ذلك حيث أطلقت الأمم المتحدة في أيلول من عام 2015 خطة للتنمية المستدامة تضمنت 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة لعام2030 ، والتي تهدف إلى التركيز على التنمية في أبعادها الثلاثة وهي: الإقتصادية، والإجتماعية، والبيئية. وكغيرها من الدول، إلتزمت دولة فلسطين بتحقيق مجموعة من أهداف التنمية المستدامة خلال السنوات السابقة. حيث تم تشكيل الفريق الوطني المكلف بمتابعة إنجاز أهداف التنمية المستدامة وآليات إدماجها في الخطط والبرامج المختلفة. وللأهمية التي أولتها أهداف التنمية المستدامة للبيئة، وبهدف ضمان إدماج البيئة في الخطط الوطنية والبرامج، والتدخلات ذات العلاقة، جاء قرار الحكومة الفلسطينية بتعيين سلطة جودة البيئة عضواً في الفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة. ومع أن العمل مازال قائماً على ترجمة هذه الأهداف إلى برامج وتدخلات وطنية.

وكما ذكر سابقا في القطاع الفرعي وهو المناخ، سلمت الحكومة الفلسطينية الأمين التنفيذي لإتفاقة الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ تقرير البلاغ الوطني الأول حول التغير المناخي. وكذلك الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ بتاريخ 11 نوفمبر 2016. وتم كذلك تسليم تقرير المساهمات المحدده وطنيا عام 2017 وتسليم تقرير محدث عام 2021. لقد تم أيضا وضع 14 خطة عمل تنفيذية لمشاريع التكيف والتخفيف لستة قطاعات من اصل اثني عشر قطاعا وهي الأكثر القطاعات تأثرا والتي وردت في تقرير المساهمات المحددة وطنيا وهي الزراعة والطاقة والصحة والمواصلات والنفايات الصلبه والمياه. لذا سيتم في الاستراتيجية للاعوام 2025-2027 الاخذ بعين الاعتبار ما التزمت به الحكومة من مشاريع وجب عليها تنفيذها لتحقيق استهدافات واضحة ومحدده للاعوام القادمة والتي قام بتوقيعها الوزراء ذوي العلاقة.

لتحقيق الرؤية الآنفة الذكر، وتماشيا مع رسالة سلطة جودة البيئة ، واعتماداً على تحليل الواقع البيئي، ومراجعة لما تم إنجازه من إستراتيجية البيئة عبر القطاعية في الفترة (2017-2023)، وانسجاما مع الأولويات واولويات الحكومه، فإن جدول 1 أدناه يوضح الأهداف والنتائج الاستراتيجية لسلطة جودة البيئة منفردة (المسار الأول) بينما جدول 2 ادناه فهو يوضح الأهداف والنتائج الاستراتيجية لكافة الوزارات والهيئات الحكومية من ذوي العلاقة بمساندة سلطة جودة البيئة (المسار الثاني)، أما الموشرات والاستهدافات والقضايا الاستراتيجيه لبرنامج الحكومه ذات العلاقه لهذه النتائج وكذلك ارتباطها باهداف التنمية المستدامة وبالمساهمات المحددة وطنيا فهي في الجداول 2،3 ملحق 1.

من الجدير بالذكر أن الجدول بما فيه من نتائج واستهدافات لا يشمل فقط النتائج التي يعول على سلطة جودة البيئة تحقيقها، وانما يشمل أيضا النتائج التي على القطاعات التنموية الأخرى تحقيقها من منطلق تضمين البعد البيئي في استراتيجياتها، حيث لابد وأن تشمل تلك الاستراتيجيات القطاعية البعد البيئي بحكم أن البيئة هي استراتيجية عبر قطاعية.

جدول 1: الأهداف والنتائج الاستراتيجية لسلطة جودة البيئة منفردة (المسار الأول)

الهدف 1	الهدف 2	الهدف 3	الهدف 4	الهدف 5
إجراءات الرقابة والتفتيش البيئي معززة	التنوع الحيوي و مواقع التراث الطبيعي محمية ومحافظ عليها	المساهمة في الحد من آثار التغير المناخي والتكيف معه	التشريعات البيئية محدثة ونافذة ومتوائمة مع الاتفاقيات الدولية	دور الإعلام البيئي معزز ومفعل
إجراءات منح الموافقات البيئيه مؤتمته	الانواع الغريبة الغازية مكافحة والأنواع الأصيلة بإزدياد	المساهمة في التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة	فهم علمي أوسع لقضايا تتعلق بالبيئة في فلسطين	رفع الوعي البيئي المجتمعي
إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً للكيماويات والمواد الخطرة	السلامة الاحيائية متابعه ومرصودة		الاداء المؤسسي البيئي ممكن وكفؤ ومعزز	انتهاكات الاحتلال للبيئة الفلسطينية موثقه ومنشوره امام العالم
إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً للنفايات الخطرة			المعلومات البيئيه مرصودة وتقارير دوريه عن حالة البيئة منشوره	المبادرات الاعلاميه بخصوص حماية البيئة معززة
إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً للملوثات العضويه الثابته			الأدوات المستخدمة في مواجهة انتهاكات الاحتلال للبيئة الفلسطينية مفعلة	

إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً للحفاظ على البيئة الهوائيه				

جدول 2: الأهداف والنتائج الاستراتيجية لكافة الوزارات والهيئات الحكومية من ذوي العلاقة بمساندة سلطة جودة البيئة (المسار الثاني)

	جهة المسؤولية	رقم الهدف الاستراتيجي لسلطة جودة البيئة	النتائج
1	سلطة المياه	1	مصادر المياه محمية من التلوث والاستنزاف
		2	كفاءة أنظمة توزيع المياه مطورة، كفاءة البنيه التحتيه لمصادر المياه مطورة، كمية المياه المتاحة كما ونوعا (تقليدية وغير تقليدية) تم زيادتها، انظمة مياه صرف الصحي تعمل بكفاءة عالية
2	وزارة الزراعة	1	استخدام الاسمدة والمبيدات الزراعية منظم، المخلفات الزراعية مدارة بشكل سليم
		2	مساحة الاراضي القابلة للري (المروية) من مصادر المياه العادمة المعالجة بازدياد، تطبيق أنماط الزراعة العضوية في ازدياد
		3	مساحة الاراضي المزروعة او التي تمت حمايتها من التدهور/التصحر تزداد سنويا، عمليات الصيد والرعي الجائر مسيطر عليها، تنفيذ التقنياتالزراعية الذكيه للتأقلم والتكيف المناخي بازدياد
3	وزارة الحكم المحلي	1	إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة بما فيها الخطره
		2	البيئة متضمنة في المخطط الوطني المكاني، البيئة متضمنة في إجراءات التخطيط الفيزيائي والتنظيم والبناء ومشاريع البنية التحتية، المساهمة في التخفيف من غازات الدفيئة
4	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية	3	كمية الطاقة الكهربائية المنتجة محليا من الطاقه المتجددة بازدياد، كفاءة الطاقة وتقليل الفاقد منها بازدياد
5	وزارة التنمية الاجتماعية	3	المرافق والمنشآت التي تتبنى مفهوم البناء الأخضر في ازدياد
		5	مبادرات ومشاريع دعم الحماية الاجتماعية تتضمن البعد البيئي، الأنشطة والفعاليات والمناسبات والمهام التي تنظمها وتنفذها الوزاره تراعي البعد البيئي، الوعي البيئي لدى العاملين في قطاع الحماية الاجتماعيه معزز، المناهج التعليمية للحضانات ومراكز التأهيل والملاحظة ومراكز الحماية تتضمن البعد البيئي
6	وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي	3	عدد المرافق والمنشآت التي تتبنى البناء الأخضر بازدياد
		5	انشطة التعليم الصفية واللاصفية تتضمن البعد البيئي، المناهج التعليمية المدرسية تتضمن منهاج بيئي،
		3	مرافق ومنشآت مؤسسات التعليم العالي التي تتبنى البناء الأخضر بازدياد
		5	المساقات الجامعيه تتضمن مساق بيئي، الوعي البيئي لدى طلبه مؤسسات التعليم العالي معزز، عدد البرامج/ التخصصات الاكاديمية والمهنية في كافة المستويات الدراسية المتعلقة بالبيئة وقضايا الاستدامة في ازدياد، البحث العلمي والتطبيقي يستهدف قطاع البيئة
7	وزارة الصحة	1	كمية النفايات الطبيه التي يتم جمعها ومعالجتها بازدياد، أنظمة السلامة والمراقبة للمياه والغذاء والصرف الصحي لها خطة مطوره ومنفذه
		3	المرافق والمنشآت الصحيه التي تتبنى البناء الأخضر بازدياد
		5	القدرات والوعي في مواضيع الوقايه من الامراض المرتبطه بتلوث المياه والصرف الصحي والغذاء بازدياد

8	وزارة الثقافه	5	الأنشطة والفعاليات الثقافية تراعي البعد البيئي، الوعي البيئي لدى المبدعين في الحقول الثقافيه (المخرجين، الشعراء، الكتاب، السينامئيين...الخ) معزز
9	وزارة الصناعة	1	مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في المنشآت الصناعية معزز
		3	عدد المرافق والمنشآت التي تتبنى البناء الأخضر بازدياد
		4	اجراءات الترخيص للمنشآت الصناعية والاقتصاديه تتضمن البعد البيئي وتغير المناخ، الشهادات الخضراء وشهادات الاعتماد البيئية لدى المنشآت الصناعية في ازدياد
10	وزارة السياحة والآثار	1	مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في المنشآت السياحية معزز
		2	السياحة البيئية كواحدة من السياحات البديلة مروجه، السياحة البيئيه في المناطق الأقل حظا معززه
11	وزارة الاتصالات والإقتصاد الرقمي	1	أمواج الراديو والمايكروويف مضبوطة حسب المعايير البيئية، نظام تخلص أمن من النفايات الالكترونية
		3	عدد المرافق والمنشآت التي تتبنى البناء الأخضر بازدياد
		5	رفع الوعي البيئي، التكنولوجيا الرقميه مطبقه في كافة الوزارات والهيئات الحكومية (حكومة الكترونيه)
12	وزارة العمل	3	الوظائف الخضراء في سوق العمل في ازدياد
		5	البيئة مدمجة في المناهج التعليمية التدريبيه التي تنفذها مراكز التدريب المعتمده
13	وزارة الأشغال العامة والإسكان	1	مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في قطاع الإنشاءات والإسكان والبنية التحتية والمباني الحكومية معزز
		3	زيادة عدد المرافق والمنشآت التي تتبنى البناء الأخضر
		4	التكنولوجيا الرقميه مطبقه فيال وزارة ، خطط الادارة البيئية مراعاة في قطاع الانشاءات والاسكان والبنية التحتية والمباني الحكومية
		5	قدرات موظفي الوزاره في تضمين البعد البيئي وتغير المناخ معززة
14	وزارة النقل والمواصلات	1	الضبط والرقابة على انبعاثات عوادم المركبات معززة، أستخدام وسائل نقل صديقة للبيئة بازدياد، النقل العام بازدياد
		4	زيادة عدد المرافق والمنشآت التي تتبنى البناء الأخضر
15	وزارة الخارجية والمغتربين	4	تمثيل فلسطين في الأجسام والمحافل والاتفاقيات الدولية والاقليمية الخاصة بالبيئة وتغير المناخ معزز، الأدوات المستخدمة في مواجهة انتهاكات الاحتلال للبيئة الفلسطينية مفعلة
16	وزارة الداخلية	3	القدرات الخاصة بالتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث البيئيه لحماية البيئة والمصادر الطبيعيه معززة
		4	ادارة المواد الكيماوية الخطرة " علاقة تكاملية علاقة معززة"، المرافق والمنشات في وزارة الداخلية تتبنى البعد البيئي.
		1	الإمكانيات المؤسسساتية والكادر البشري مؤهلة للتعامل مع القضايا البيئية. العلاقة التعاونية والتنسيقية ما بين مفتشي سلطة جودة البيئة وأجهزة وزارة الداخلية في مجال الحفاظ على البيئة معززة ومفعلة، التنسيق في عملية نقل المواد الكيماوية و الخطرة وعملية التصدير والاستيراد " علاقة تكاملية"
		3	زيادة عدد المرافق والمنشآت التي تتبنى البناء الأخضر
17	وزارة المالية	5	الاستدامة البيئية مضمنة في أنظمة الشراء العام والعطاءات
		2	المشاريع والمبادرات الصديقة للبيئة في ازدياد
18	المجلس الأعلى للشباب والرياضة	5	رفع الوعي البيئي والشراكات البيئية الشبابية مع المحيط العربي والعالمي في ازدياد
19	وزارة شؤون المرأة	1	إجراءات الرقابة والتفتيش البيئي معززة في المصانع

		5	استهداف المرأة في العمل البيئي في ازدياد، موظفوا سلطة جودة البيئة مدربين في ادراج النوع الاجتماعي في مشاريعهم، المشاريع والمبادرات النسوية تتضمن البعد البيئي، البيئة مدمجة في الأدلة التعليمية التدريبيه التي تنفذها الوزارة وشركائها وخاصة مع وحدات النوع الاجتماعي، فهم علمي أوسع لتأثر النساء في فلسطين بالتلوث البيئي
20	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	3	عدد المرافق والمنشآت التي تتبنى البناء الأخضر بازدياد
		5	الوعي البيئي في الخطاب الديني معزز، الوعي البيئي لدى الائِمَّة والواعظين والمرشدين معزز، المناهج التعليمية في المدارس الشرعيه والكليات الشرعيه تتضمن منهاج بيئي، الأنشطة والاعمال التطوعيه والفعاليات الدينيه تراعي البعد البيئي
21	هيئة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة	1	مفهوم الانتاج والاستهلاك المستدام في المنشآت الاستثمارية والمدن الصناعية معزز
			البعد البيئي مراعى في تخطيط المدن الصناعية الجديدة
			المعايير البيئة مطبقة في إنشاء المدن الصناعية وفي المصانع
		2	البعد البيئي مراعى في تخطيط المدن الصناعية الجديدة
		3	المشاريع الاستثمارية والمدن الصناعية التي تتبنى البناء الأخضر بازدياد
22	هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني	2	عدد المشاريع الاستثمارية في قضايا البيئة بازدياد، المشاريع الاستثمارية تتضمن البعد البيئي
		5	الوعي البيئي لدى المستثمرين معزز
23	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	2	البيئة متضمنة في المخطط الوطني المكاني
24	وزارة الاقتصاد الوطني	4	إدارة الملكية الفكرية البيئية معززة، استيراد وتصدير المنتجات المستدامة وفق المعايير البيئية معززة، تحسين إجراءات تسجيل الشركات البيئية، تعزيز بيئة تنافسية عادلة في الاقتصاد الأخضر
		5	البحث والتطوير في التقنيات البيئية وتعزيز تنافسية الابتكارات الخضراء محفّز،
		1	إطلاق برنامج العلامة البيئية الوطنية - (Ecolabel) تعزيز التميز في المنتجات المستدامة، تعزيز ثقة المستهلكين في المنتجات البيئية،

ثانياً :كيف سيتم تحقيق الاستهدافات؟

قامت سلطة جودة البيئة في عام 2017 وبالتعاون والتشاور مع الشركاء في القطاع العام، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات البحثية والأكاديمية، والشركاء الدوليين بإعداد "ورقة السياسات البيئية الوطنية" والتي حددت مجموعة من السياسات البيئية لتوجيه ومساعدة كل قطاع في دمج وتضمين الإعتبارات البيئية في السياسات والتدخلات القطاعية. يحتوي على مصفوفة السياسات البيئية الخاصة بكل قطاع كما حددتها ورقة السياسات البيئية الوطنية. ومن اجل اعداد استراتيجية سلطة جودة البيئة عبر القطاعية للاعوام 2025-2027 تم مراجعة مصفوفة السياسات البيئية الخاصة بكل وزارة او هيئه حكوميه وتعديلها بناءا على تحليل الواقع والدروس المستفادة من النتائج المتحققه.

بناءا على الأولويات البيئية الملحة والنتائج المتوخاه في هذه الاستراتيجية لقد تم اعداد جملة من التدخلات السياساتية اما المنفردة التي ستقوم بتنفيذها سلطة جودة البيئة (جدول 4 ملحق 1) او مشتركة مع الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى (جدول 5 ملحق 1). تشمل الجداول كذلك المخرجات الرئيسية لكل تدخل سياساتي. ولقد تم اختيار دراسة كافة التدخلات السياساتية الممكنة وتم انتقاء بعضها واستبعاد البعض الاخر حسب معايير متعددة ولعل أهمها: الهدف، الاطار الزمني، مدى تعقيد النهج السياساتي، المنطق، التكلفة، الجوانب القانونية، دعم الأطراف المعنية، الاختلافات المقارنة في النهج المقترح للخيارات السياساتية. إن جميع التدخلات السياساتية المشتركة تم التوافق عليها مع الشركاء من الوزارات والهيئات الحكومية من ذوي العلاقة باجتماعات ومناقشات منفردة. إن مسؤولية تحقيق هذه السياسات تقع على عاتق الوزارات والهيئات الحكومية الشريكة، وذلك من خلال التدخلات والأنشطة المناسبة. وستقوم سلطة جودة البيئة بتقديم ما يلزم من دعم فني وخبرات لمساعدة كل الشركاء على إدماج البعد البيئي ضمن السياسات البيئية المقترحة.

ثالثاً: لماذا قررت الوزارة او الهيئه الحكومية ان تختار هذه النتائج والتدخلات السياساتية بعينها؟

في الخطة الاستراتيجيه 2017-2023 تم طرح العديد من التدخلات السياساتيه ونجحت سلطة جودة البيئة في تحقيق البعض منها ولم تنجح في البعض الاخر، لذا، سيتم التركيز في هذه الخطة وبناءا على الدروس المستفادة في القسم الأول من هذه الوثيقه على الأولويات البيئيه الملحه والتي من الممكن إنجازها جميعها للمساهمه بتحقيق الأهداف الاستراتيجيه بدون اثقال الموازنة العامة ومن خلال الموازنة التشغيلية قدر الإمكان.

بالإضافة إلى التقاطعات مع الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة، لا يمكن تجاهل الدور الرئيسي الذي تلعبه هيئات الحكم المحلي، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، ومراكز الأبحاث في تطوير وحماية البيئة الفلسطينية وتحويلها من التزامات وقيود إلى فرص واستثمارات تخدم عجلة التنمية، من خلال استغلال الموارد الطبيعية بشكل يحافظ على البيئة، وتشجيع مفاهيم وتوجهات الإقتصاد الأخضر، والإنتاج والإستهلاك المستدامين، وزيادة الإعتماد على مصادر الطاقة البديلة والنظيفة، وإعادة الإستخدام والتدوير، ومعالجة النفايات الصلبة ومعالجة المياه العادمة.

ومن الضروري الاشاره هنا الى أن مجرد تنفيذ التدخلات من بعض الوزارات والهيئات الحكومية سيساهم بشكل فعال ومباشر في المساهمه بتحقيق الأهداف الاستراتيجية لسلطة جودة البيئة.

رابعا: كيف عملت الوزارة او الهيئة الحكومية على موائمة مسار العمل مع توفر الموازنة المحتمله؟

لقد تم اعتماد موازنات سلطة جودة البيئه لاخر خمس سنوات وهي حوالي 16 مليون شيكل سنويا (موازنة تشغيلية) ولم يتم زيادة المخصصات لسلطة جودة البيئة للاعوام القادمة بسبب الضائقة المالية التي تمر بها دولة فلسطين .

القسم **الرابع:** التدخلات السياساتية والمشاريع الرئيسية

أولا: التدخلات السياساتية المقترحة لتحقيق النتائج الرئيسية والاستهدافات للدورة التخطيطية 2025-2027

التدخلات السياساتية لسلطة جودة البيئة (تدخلات فردية): جدول 4 ملحق 1

التدخلات السياساتية لسلطة جودة البيئة وللوزارات والهيئات الحكومية من ذوي العلاقة (تدخلات مشتركة): جدول 5 ملحق 1

ثانيا: التدخلات السياساتية التي تنطوي على ابعاد لها صلة بالقضايا عبر القطاعية

جدول 3 ملحق 1 يظهر التدخلات المشتركة مع وزارة شؤون المرأة والمجلس الأعلى للشباب والرياضة (هل تم الاخذ بعين الاعتبار استراتيجية هيئة مكافحة الفساد؟ كونها عبرقطاعية

ثالثا: التدخلات السياساتية التي تستجيب للقضايا والمشاريع الواردة في برنامج الحكومة

جدول 3 ملحق 1 يظهر التدخلات السياساتيه التي تستجيب للقضايا والمشاريع الواردة في برنامج الحكومة

القسم الخامس: الموازنة

جدول 6 ملحق 1 يظهر الموازنة للاعوام 2025-2027

القسم السادس :

أولاً : تدابير المتابعة و التقييم

تهدف عملية المتابعة والتقييم الى توفير ما يلزم من معلومات لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن العمليات أو السياسة أو الإستراتيجية المرتبطة بالتدخلات الجارية أو المقبلة؛ وايجاد الحلول والتكيف مع المتغيرات من أجل تحسين الأداء واستخلاص العبر. عملية تقييم تنفيذ الاستراتيجية بشكل دوري هو جزءا ومكون رئيسي من عملية الإدارة الاستراتيجية، والرقابة لا تستهدف بالدرجة الأولى تعرف أو رصد الأخطاء، أو التجاوزات أو الانحرافات، وإنما تهدف أساساً إلى التأكد من صحة التفكير ودقة التخطيط وكفاءة التنفيذ، وإن عملية الرقابة على تطبيق الإستراتيجية تمتد من التأكد من جودة التفكير الاستراتيجي، والتأكد من جودة الإستراتيجية والتأكد من جودة الأداء الفعلي ومطابقته للمخطط المستهدف. كما أن كل الاستراتيجيات تخضع لعملية تقييم لمعرفة مدى تناسبها مع التغييرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية، ولتقييم مدى دقة التنبؤات التي تحتويها الخطط، ويتطلب ذلك مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المتوقعة من تطبيق الاستراتيجية وبالتالي اكتشاف الانحرافات سواء كانت في التصميم، أو في تطبيق الاستراتيجية.

عملية الرقابة والتقييم ستتم على المستوى الاستراتيجي (الرؤية - الغايات والاستراتيجيات) بعد مدة لا تقل عن عامين من خلال الخطوات التالية:

أ- تحليل البيئة الداخلية والخارجية عند إجراء عملية التقييم.

ب- مقارنة نتائج التحليل الحالي مع نتائج التحليل السابق للتعرف إلى الظروف المستجدة على البيئة والتي تؤثر بشكل مباشر – سلبا أو إيجابا- في تحقيق الغايات.

ج- فحص مدى إسهام الأهداف التفصيلية في تحقيق غايات المؤسسة حتى فترة إجراء عملية التقييم ووضع نسبة الإنجاز أو الإخفاق.

د- في حالات الإخفاق يتم دراسة أسبابه وعلاقة التحليل البيئي به ومن ثم تحديد البدائل العلاجية التي تسهم في تقويم الانحرافات أو التركيز على البدائل الاستراتيجية.

ومن أجل متابعة وتقييم فعال للاستراتيجية سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

تفعيل دور فريق التخطيط وإدارة الموازنة في المتابعة والتقييم: ستعمل سلطة جودة البيئة على توسيع فريق التخطيط وإدارة الموازنة ليشمل الإدارة العليا في السلطة وستناط به مسؤولية ضمان التكامل والانسجام لضمان تحقيق مخرجات الأهداف الاستراتيجية الخمسة واتخاذ القرارات بتعديل المسار ان لزم الامر. سيجتمع فريق التخطيط وإدارة الموازنة في بشكل دوري من اجل تبادل الخبرات حول أنشطة السلطة ويجتمع كل ستة اشهر لعرض ونقاش تقارير وخطط البرامج النصف سنوية، وسيعمل الفريق على الاشراف على تطوير نظام المتابعة والتقييم بحيث يشمل ادوات جمع معلومات وفق منهجية محددة ومتوافق عليها من قبل جميع المعنيين.

تطوير منهجية وآلية عمل حساب مؤشرات الأهداف الاستراتيجية الخمسة: ستعمل سلطة جودة البيئة بالتنسيق مع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني على تطوير منهجية واداة لجمع لقياس المؤشرات المرتبطة بالنتائج (للمؤشرات التي لا يوجد لها منهجية واداة للقياس).

تطوير نظام المتابعة والتقييم والتعلم والمساءلة لسلطة جودة البيئة وقطاع البيئة: ستعمل الإدارة العامة للسياسات والتخطيط على مراجعة وتطوير نظام المتابعة والتقييم للنتائج المتوقعة في سلطة جودة البيئة بمشاركة جميع المعنين من سلطة جودة البيئة. تشمل عملية المراجعة تطوير أدوات جمع المعلومات وضمان توفر الخبرة والحافز لجمع وتفريغ وتحليل البيانات بموضوعية ومهنية عاليتين.

تطوير الخطط السنوية للبرامج: ستعمل سلطة جودة البيئة على تطوير خطة عمل سنوية لكل مكتب فرعي/مديرية ولكل إدارة عامة بالاستناد الى مخرجات ومهام البرامج وستعمل الإدارة العامة للسياسات والتخطيط على تجميع الخطط وإصدار خطة عمل السلطة السنوية.
موائمة الخطط الاستراتيجية الفرعية وتطوير خطط فرعية جديدة: ستعمل سلطة جودة البيئة بمشاركة جميع المعنيين في كل قطاع فرعي على مراجعة استراتيجية القطاع الفرعي لضمان انسجامها مع استراتيجية صمود وتنمية مستدامة من حيث الأهداف والاولويات والتدخلات والاطار الزمني.

ثانياً :متابعة تنفيذ مذكرات التفاهم مع الوزارات والهيئات الحكومية

بالنظر إلى تنوع القضايا والعناصر البيئية، وتداخل وارتباط مجالات العمل والتداخل مع القطاعات التنموية الأخرى، فإن ضمان التنسيق والتفاعل والتكامل بين سلطة جودة البيئة والمؤسسات التي تقود القطاعات التنموية الأخرى هو ركيزة أساسية لضمان العمل المتكامل الفعال في وضع السياسات، والأنظمة، والإستراتيجيات، والتعليمات، والمواصفات، أو في تنفيذها والمراقبة عليها، وتقييم أثرها. إن مبدأ الشراكة مع كافة ذوي العلاقة كان هو أساس أعداد هذه الاستراتيجية، لذا سيتم تتويج تلك التفاهمات بتوقيع مذكرات تفاهم مع كل الشركاء لتضمين البعد البيئي وتغير المناخ في الخطط والاستراتيجيات وتضمن مذكرات التفاهم تسمية ممثل عن الوزارة او الهيئه الحكومية وهو في الغالب عضو الفريق الوطني للتخطيط الاستراتيجي عبر القطاعي للبيئة كنقطة الاتصال بين سلطة جودة البيئة وتلك الوزارة من أجل تنفيذ وتسهيل عملية التنسيق بين الطرفين على أن يقابله من طرف سلطة جودة البيئة مدير عام السياسات والتخطيط أو من ينوب عنه. وسيتم كذلك الاتفاق على متابعة التنسيق بين الطرفين على مدار العام على أن تكون المحطات التالية اساسية:

- اجتماع سنوي في نهاية العام من أجل تبادل المعلومات والبيانات حول التدخلات السياساتية والمخرجات والمؤشرات في سياق اعداد تقرير المتابعة السنوي للخطة التنفيذية.
- اجتماع نهاية المدة التخطيطية (نهاية السنة الثالثة من الدورة التخطيطية) لذات الهدف السابق.
- أية اجتماعات أو لقاءات لازمة/ تلزم بين الطرفين للتخطيط أو التحضير لاي من الانشطة والتدخلات.